بعض الأبعاد الاقتصادية لحقوق الملكية الفكرية

الأستاذ الدكتور
أحمد يوسف الشحات
رئيس قسم التشريعات الإقتصادية والمالية العامة
بكلية الحقوق - جامعة طنطا

٢٠٠١

المقدمة

تعد قضية حقوق الملكية الفكرية من القضايا المستحدثة أو الجديدة التى تم إدخالها فى إطار مفاوضات الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) ابتداءً من جولة أرجواى الأخيرة التى بدأت أعمالها فى عام ١٩٨٦ . وفى بداية الجولة كان القلق يساور الأعضاء بشأن إدخال هذه القضية على جدول أعمالها بسبب الانقسام الحاد فى وجهات النظر بين كل من البلدان المتقدمة المؤيدة بشدة لهذه القضية والبلدان النامية المعارضة لها . ولكن فى أبريل من عام ١٩٨٩ ، وتحت ضغط وإصرار الولايات المتحدة ، وافق الأعضاء على إطار تفاوضى يسمح بالتوصل إلى اتفاق شامل يحكم الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية. ومع اختتام أعمال تلك الجولة بنهاية عام ١٩٩٣ ، تم التوصل بالفعل إلى هذا الاتفاق الذى أصبح أحد المكونات الأساسية لمقررات جولة أرجواى . وفى إطار هذا الاتفاق شهدت حماية حقوق الملكية الفكرية تغيرات درامية غير مسبوقة . فقد تضمن الاتفاق إجراءات فعالة لدعم وتقوية هذه الحماية على الصعيد الدولى ، تلتزم بها كافة البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية عن طريق إدخالها فى تشريعاتها الوطنية ، وهو ما ينذر بإحداث تغيرات هامة فى طبيعة وفعاليات النظام الدولى والاقتصاد السياسى العالمى الذى يقوم بتنظيمه .

وكان الهدف المعلن من وراء اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية هو أن الحماية القوية لهذه الحقوق على المستوى الدولى تعمل على دعم أنشطة البحث والتطوير وتحفيز الابتكار وتزايد معدلاته ، وتؤدى فى نفس الوقت إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، وتدفقات التجارة الدولية والنقل الدولى للتكنولوجيا ، وتؤدى – من ثم – إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادى وإلى تحقيق مستويات أعلى من الرفاهية بالنسبة لجميع البلدان أطراف التبادل الدولى

فى السوق العالمية . فهل تؤدى الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية بالفعل إلى تحقيق هذه الآثار الإيجابية ؟. هذا هو التساؤل الذى يمثل إشكالية البحث .

وسوف نحاول الإجابة على هذا التساؤل وحل هذه الإشكالية من خلال تقديم إطار نظرى تحليلى لكافة الاتجاهات الحاكمة لهذا الموضوع ، وتحليل النتائج التى توصلت إليها الدراسات العملية المتاحة بشأن الفروض المتقدمة فى محاولة لاختبار مدى صحتها. ويهدف البحث من وراء ذلك إلى تبنى موقف معين من هذه القضية المطروحة بشدة على الساحتين المحلية والدولية ، وفى وقت يناقش فيه مشروع قانون حقوق الملكية الفكرية فى مصر ، وتعلق الحكومة المصرية عليه آمالاً كبرى لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة واكتساب التكنولوجيا الأجنبية . ومن ثم تتحدد الأهمية العملية للبحث فى مساعدة صانعى القرارات والسياسات الاقتصادية المحلية على تبنى موقف معين من القضية على ضوء ما تسفر عنه الدراسة من نتائج ، إذ أن غياب مثل هذه الدراسات أو نقصها قد يقابل بتصرفات ومواقف انفعالية غير محسوبة .

وينقسم هذا البحث إلى خمسة أقسام بخلاف المقدمة والخاتمة على النحو التالى :

١ - حماية حقوق الملكية الفكرية .

٢ - حقوق الملكية الفكرية فى نسيج العلاقات الاجتماعية .

٣ - حقوق الملكية الفكرية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر .

٤ - حقوق الملكية الفكرية وتدفقات التجارة الدولية .

٥ - حقوق الملكية الفكرية والنمو الاقتصادى .

- ١ -

حماية حقوق الملكية الفكرية

تقديم :

تعبر حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة عن كيان من القواعد والسياسات التى تهدف إلى تحديد وحماية الحق فى اكتساب الدخول أو العوائد الناتجة عن الأنشطة الإبداعية الخلاقة ، حيث يمنح أصحاب هذه الحقوق سلطات قانونية تخولهم مراقبة نشر الأفكار والمعلومات والابتكارات الجديدة وتداولها تجاريا ، وتمكنهم من فرض عقوبات على كل من يستخدمها بدون ترخيص صادر منهم . ويرى البعض أن حقوق الملكية الفكرية تلعب دوراً بارزاً وأساسياً فى مجال النمو والتنمية الاقتصادية العالمية نظراً لتأثيرها على مدى ربحية أنشطة البحث والتطوير وعلى مكافآت وعوائد سائر أنشطة الابتكار والإبداع .

ولقد كانت حقوق الملكية الفكرية ، تقليديا ، من الموضوعات التى يعنى بها أساساً الباحثون القانونيون والمحامون المتخصصون فى هذا المجال . ولكن التوسع الهائل الذى حدث فى التجارة العالمية فى الثمانينات رفع حقوق الملكية الفكرية إلى مكانة جديدة وبارزة فى السياسة التجارية الدولية . كما أن التطورات التكنولوجية السريعة والمتلاحقة جعلت الحماية التقليدية لحقوق الملكية الفكرية غير كافية . من هنا اكتسبت قضية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية أهمية خاصة كأحد موضوعات الأدب الاقتصادى المتعلق بالتجارة والاستثمار والتسويق على المستوى الدولى .

ولحقوق الملكية الفكرية طبيعة خلافية أو جدلية ، إذ تنادى البلدان المتقدمة – استناداً إلى تفوقها التكنولوجى – بإضفاء حماية دولية أقوى على هذه الحقوق .

أما البلدان النامية فترى أن الحماية الأقوى لهذه الحقوق قد تتحقق على حساب ارتفاع أثمان كثير من المنتجات المرتبطة بها وندرة توافرها ، ولهذا فإنها تفضل تقرير مستوى ضعيف لحماية حقوق الملكية الفكرية . ويهدف هذا القسم إلى تحليل هذه الطبيعة الجدلية المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية .

١ - ١ - الحماية الوطنية للملكية الفكرية .

تختلف التشريعات الوطنية لمختلف البلدان فيما بينها اختلافا كبيراً فى معالجتها لهذا الموضوع . وقبل بدء العمل بمقررات جولة أرجواى وانضمام معظم البلدان إلى منظمة التجارة العالمية ، تميزت حماية حقوق الملكية الفكرية فى هذه التشريعات بالضعف وعدم الكفاية على مستويين (١) :

- عدم كفاية نظم الحماية ذاتها ؛ بمعنى عدم كفاية آليات الحماية بالنسبة لأنواع معينة من حقوق الملكية الفكرية . ويرجع ذلك إما إلى وجود أنواع معينة من هذه الحقوق لا تشملها أى آليات للحماية على الإطلاق ، أو إلى عدم كفاية آليات الحماية القائمة بالنسبة لأنواع أخرى منها .

- عدم كفاية تنفيذ آليات الحماية القائمة . وتتجسد عدم الكفاية التنفيذية فى صور متعددة منها (٢) :

  * عدم كفاية إجراءات التقاضى والمحاكمة والوصول إلى المخالفين .

  * عدم كفاية إجراءات استبعاد الواردات المخالفة أو المنتهكة لحقوق الملكية الفكرية .

  * عدم كفاية العقوبات .

  * البطء الشديد فى إجراءات تنفيذ الأحكام الصادرة على الرغم من استمرار

النشاط المخالف .

* الانحياز ضد الأجانب من جانب المسئولين عن التنفيذ .

* انحراف قرارات المحكمين وأحكام المحاكم وتأثرها بالاعتبارات السياسية .

* الفساد .

وعلى الرغم من تميز البلدان المتقدمة ، بصفة عامة ، بنظم قوية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، إلا أنها تتميز بضعف ترتيبات تنفيذ آليات الحماية التى تتضمنها هذه النظم . أما البلدان النامية فإنها تتميز ، بصفة عامة ، بضعف وعدم كفاية كل من نظم الحماية وترتيباتها التنفيذية .

٢ - ١ - الحماية الدولية للملكية الفكرية .

ظلت الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية حتى أواخر السبعينات تعالج كموضوع قانونى ثم تحولت فى الثمانينات إلى قضية أساسية فى السياسة التجارية للولايات المتحدة نظراً لتفوقها النسبى على منافسيها فى مجال التجارة فى التكنولوجيا ومنتجاتها ، وبسبب الخسائر الجسيمة التى تلحق بشركاتها من جراء الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية التى تغرى المنافسين على انتهاك هذه الحقوق [٣] . وقد مرت الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية بمرحلتين : مرحلة الحماية التقليدية فى إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية ، ومرحلة الحماية الجديدة فى ظل منظمة التجارة العالمية.

٢ - ١ - ١ - الحماية التقليدية لحقوق الملكية الفكرية فى إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية .

على الرغم من أهمية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية إلا أنها لم تنل ما

تستحق من اهتمام فى أدبيات الأعمال الدولية قبل قيام منظمة التجارة العالمية . فقد كان هناك دائما نوع من عدم الوضوح والاستقرار بشأن هذا الموضوع ، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالحقوق التى يتعين حمايتها وآليات هذه الحماية والسلطة المختصة بمراقبة عمل هذه الآليات .

وكانت الحماية الدولية التقليدية لحقوق الملكية الفكرية ترتكز على عدد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي يديرها من الناحية المؤسسية شبكة من المنظمات والمؤسسات المجزأة نوعيا وإقليميا . وقد اختلفت هذه الاتفاقيات من حيث نطاق تأثيرها وفقا لعدد البلدان الأعضاء فيها ، وتميزت هياكلها المؤسسية بالافتقار إلى السلطات التنفيذية الكافية لتسوية المنازعات ولحمل الأعضاء على الالتزام بأحكام الاتفاقيات . وكان النظام الدولى التقليدى لحماية حقوق الملكية الفكرية ينقسم إلى قسمين رئيسيين : اتفاقيات لحماية الملكية الصناعية ، واتفاقيات لحماية المصنفات الأدبية والفنية [٤] .

أولاً - اتفاقيات الملكية الصناعية :

تم تطوير اتفاقيات الملكية الصناعية من أجل التنسيق بين التشريعات الوطنية المختلفة المعنية بهذا الموضوع وتقريب وجهات النظر الوطنية لمختلف البلدان فى هذا المجال . فهى محصلة جهود دولية استهدفت المواءمة بين التشريعات الوطنية ذات الصلة وصهرها في إطار واحد مشترك يتجسد فى صورة اتفاقية بين البلدان الأعضاء . وتمثلت أول وأهم اتفاقية فى هذا المجال فى اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية المبرمة فى ٢٠ مارس ١٨٨٣ . وتشمل الملكية الصناعية وفقا لهذه الاتفاقية : براءات الاختراع ونماذج المنفعة والرسوم والنماذج الصناعية والعلامات التجارية وعلامات الخدمة والإسم التجارى وبيانات المصدر أو تسميات المنشأ وكذلك قمع المنافسة غير المشروعة (المادة ١ ف ٢ من

الاتفاقية) . ومنذ بداية العمل بها ، ارتكزت الاتفاقية على مبدأ المعاملة الوطنية لرعايا الدول الأعضاء (المادة ٢) . وإلى جانب هذه الاتفاقية الأساسية ، كان هناك عدد آخر من الاتفاقيات المكملة التى تهتم بمعالجة المعالم المختلفة لحماية الملكية الصناعية أهمها اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولى للعلامات (عام ١٨٩١) ، واتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة أو المضللة (عام ١٨٩١) ، بالاضافة إلى نحو تسع اتفاقيات أخرى (٥) .

ثانياً - اتفاقيات المصنفات الأدبية والفنية :

تعد اتفاقية برن المبرمة فى ٩ سبتمبر ١٨٨٦ أقدم وأشمل اتفاقية دولية لحماية المصنفات الأدبية والفنية . وتشمل هذه المصنفات كل إنتاج فى المجال الأدبى والعلمى والفنى أيا كانت طريقة أو شكل التعبير عنه (المادة ٢ ف ١ من الاتفاقية) . وتقرر الاتفاقية مبدأ المعاملة الوطنية، وتمنح الحماية دون ضرورة اتباع إجراءات شكلية معينة . ولم تنضم الولايات المتحدة إلى هذه الاتفاقية إلا فى مارس ١٩٨٩ بعد ما يزيد عن مائة سنة من إبرامها . وإلى جانب اتفاقية برن، كان هناك عدد آخر من الاتفاقيات المكملة التى تساهم أيضا فى حماية المصنفات الأدبية والفنية مثل اتفاقية روما (عام ١٩٦١) ، اتفاقية جنيف (عام ١٩٧١) اتفاقية بروكسل (عام ١٩٧٤) واتفاقية مدريد المتعددة الأطراف (عام ١٩٧٩) (٦) .

ثالثا - إدارة الاتفاقيات السابقة :

تقع الاتفاقيات السابقة فى نطاق الاختصاص المؤسسى للمنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO التى تهتم بتسهيل الاتفاقيات الدولية المنظمة لحقوق الملكية الفكرية والإشراف على تنفيذها . وقد تأسست هذه المنظمة فى عام ١٩٦٧،

وبدأت ممارسة أعمالها فى عام ١٩٧٠ ، ثم تحولت إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة فى ديسمبر عام ١٩٧٤ . وتهدف المنظمة إلى تحقيق الأغراض التالية :

* الارتقاء بحقوق الملكية الفكرية وحمايتها عن طريق تشجيع إبرام اتفاقيات جديدة .

* المساعدة فى تحديث التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية .

* تجميع وتقديم المعلومات والمساعدات الفنية .

* ضمان وكفالة التعاون بين البلدان أعضاء المنظمة من خلال إدارة مركزية للاتفاقيات .

ومع ذلك فإن المنظمة العالمية للملكية الفكرية لا تعدو أن تكون كيانا مؤسسيا لا يمتلك من السلطات ما يخوله إصدار قرارات ملزمة أو فرض عقوبات .

رابعاً : مدى كفاية الحماية التقليدية لحقوق الملكية الفكرية :

تشير الاعتبارات المؤسسية المتعلقة بالحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية فى إطارها التقليدى إلى عجز وقصور فى النظم القائمة لحماية هذه الحقوق وفى مدى فعالية تنفيذ آلياتها . فمن ناحية أولى ، يلاحظ أن عدد الموقعين على اتفاقيات حماية حقوق الملكية الفكرية محدود نسبيا ، ومن ثم فإن البلدان غير الأعضاء فى مثل هذه الاتفاقيات ليست مضطرة لقبول أحكامها . ومن ناحية ثانية ، يلاحظ أن هذه الاتفاقيات تفتقر إلى القوة التنفيذية الفعالة . ومن ناحية ثالثة ، تتميز هذه الاتفاقيات بمحدودية نطاقها، حيث تترك كثيراً من عناصر أو مجالات الملكية الفكرية مكشوفة أو بدون حماية . ومن ناحية رابعة ، تركز هذه

الاتفاقيات على مبدأ المعاملة الوطنية كأساس للحماية الدولية . ونظراً لعدم وجود مجموعة من القواعد المشتركة أو الإرشادية فى هذا المجال ، تتبنى مختلف البلدان تشكيلة واسعة ومتباينة من المعايير والإجراءات الحمائية . ولهذا فإن مبدأ المعاملة الوطنية المتخذ كأساس للحماية الدولية فى هذه الاتفاقيات لا يقدم سوى ضمانات غير كافية أو غير فعالة للحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية (٧) .

ويلاحظ مما سبق عدم كفاية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية فى صورتها التقليدية ، وهو ما أدى إلى تسهيل عمليات السطو والقرصنة على هذه الحقوق . وهناك العديد من الأدلة العملية والمؤشرات الإحصائية التى تمكنت من رصد هذه الظاهرة نذكر منها ما يلى :

- فى عام ١٩٩١ ، فقدت بعض الصناعات الأمريكية ذات القدرات التنافسية المرتفعة مبيعات فى الأسواق العالمية تقدر قيمتها بنحو ١٧ مليار دولار بسبب ضعف الحماية المقررة للملكية الفكرية (٨) .

- قدَّر أحد الباحثين أن ٨٠ ٪ من برامج الحاسبات الآلية والمواد المعدة للاستعمال مع الأجهزة السمعية البصرية المستخدمة فى أسبانيا ، يجرى استخدامها بطرق غير قانونية ، وأن الأمر يبدو أسوأ من ذلك فى كثير من بلدان أمريكا الجنوبية والشرق الأوسط وآسيا (٩) .

- تقدر وكالة التجارة الدولية الأمريكية أن الشركات الصناعية الأمريكية تفقد سنويا ما لا يقل عن ٢٣,٨ مليار دولار بسبب ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية وعدم كفايتها (١٠) .

- يقدر أحد الباحثين أن القرصنة الأجنبية على حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية يكلف الولايات المتحدة فقط ما يقرب من ١٣١ ألف وظفية سنويا (١١)

- تقدر مجلة الإيكونومست أن نحو ١٦٠٠ شركة من الشركات الأمريكية الكبيرة والمتوسطة الحجم تحقق عوائد سنوية من حقوق الملكية الفكرية تقدر بنحو ٢٧٠ مليار دولار ، وأن نسبة كبيرة من هذه العوائد تتولد فى الخارج : ٤٠ ٪ فى صناعة الأفلام، ٥٠٪ بالنسبة لصانعى الموسيقى ، ٦٠ ٪ فى صناعة برامج الحاسبات الآلية . ومن ثم فإن انتهاك حقوق الملكية الفكرية لهذه الشركات بسبب ضعف مستوى الحماية المقررة لها فى الخارج يهدد مصالح هذه الشركات تهديداً بالغاً (١٢) .

وهناك العديد من الأمثلة والدراسات الأخرى التى تشير إلى تصاعد ظاهرة القرصنة على حقوق الملكية الفكرية بسبب عدم كفاية الحماية الدولية المتاحة لها . ومن أشهر السلع الأكثر عرضة لإعادة الإنتاج بطرق غير مشروعة من خلال التقليد والنسخ برامج الحاسبات الآلية ، وأشرطة واسطوانات أجهزة الفديو والتسجيل ، والأدوية ، والكتب والمجلات ، ومستحضرات التجميل . وتشير هذه الدراسات أيضا إلى انتشار هذه الظاهرة فى البلدان النامية أكثر من انتشارها فى البلدان المتقدمة بسبب الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية فى بلدان المجموعة الأولى ، وإلى أن قيمة مبيعات المنتجات المقلدة فى عدد من أسواق البلدان النامية كانت تفوق قيمة مبيعات المنتجات الأصلية المحمية ببراءات اختراع (١٣) .

وينتج عن تصاعد وانتشار ظاهرة القرصنة على حقوق الملكية الفكرية نتائج سلبية ضارة بالنسبة للمشروعات صاحبة هذه الحقوق . ومن بين هذه الآثار الضارة ما يلى(١٤):

* نقص مبيعات المنتجات الأصلية وضياع فرصة الحصول على الأرباح الناتجة عن ذلك .

* عدم معرفة مستهلكى المنتجات المقلدة مع ما ينجم عن ذلك من فقدان هذه المشروعات لفرص بيع أو تسويق منتجاتها الأخرى التى يمكن أن تتكامل فنيا أو تكنولوجيا مع المنتجات المقلدة .

* حرمان هذه المشروعات من فرصة تطوير أجيال جديدة من المنتجات الأصلية التى تم تقليدها .

* حرمان هذه المشروعات من الاستفادة من مقترحات مستهلكى السلع المقلدة بشأن مزايا أو عيوب هذه السلع حتى يمكن تطويرها أو تطوير منتجات جديدة .

* إن ممارسة القرصنة على حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالأسماء والعلامات التجارية وانتحالها واستغلالها بغير ترخيص من أصحابها قد يؤدى إلى انخفاض قيمتها التجارية ، وإلى تدمير ما تتمتع به من شهرة وقبول لدى العملاء فى مختلف الأسواق، وإلى إضعاف القيمة السوقية للمنتجات الحاملة لها (١٥) .

* ومما يزيد الأمر سوءاً أن التقدم التكنولوجى نفسه قد يساعد على تسهيل عمليات التقليد والنسخ لكثير من المنتجات الصناعية ، وهو ما يعنى تزايد مضطرد فى عمليات القرصنة والسطو على حقوق الملكية الفكرية وانتهاكها لتشمل بتأثيراتها السلبية الضارة كثيراً من المنتجات فى مختلف الأسواق العالمية (١٦) .

٢ - ١ - ٢ - الحماية الجديدة لحقوق الملكية الفكرية فى إطار منظمة التجارة العالمية .

فى بداية السبعينات ، طالبت البلدان النامية بتغيير هيكل العلاقات الدولية وإقامة نظام اقتصادى عالمى جديد يسمح بتسهيل نفاذها إلى الأسواق ، ويعوضها عن عدم الإنصاف فى توزيع الموارد ، ويكفل إصلاح التفاوت الشديد فى الوصول إلى المعلومات والسيطرة عليها . غير أن محاولاتها فى إقامة ذلك النظام قد باءت بالفشل ، وظلت قضية النفاذ إلى المعلومات بالإضافة إلى قضية الملكية الفكرية محل جدل دولى مستمر . فالبلدان النامية كانت تفضل استمرار قيام المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالدور الرئيسى فى هذا المجال مع منحها سلطات تنفيذية أوسع لجعلها أكثر فعالية . أما البلدان المتقدمة فقد سعت نحو إدخال قضية الملكية الفكرية فى إطار مفاوضات الجات من أجل دعم وتقوية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية ، حيث تمتلك الجات فعاليات أقوى تمكنها من القيام بهذا الدور بكفاءة . وقد تم حسم هذا الجدل لصالح وجهة نظر البلدان المتقدمة أخيراً حيث نجحت فى إدراج القضية على جدول أعمال جولة أرجواى الأخيرة التي انتهت بالتوصل إلى اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية Trade - Related Intellectual Property Rights (TRIPs) فى إطار منظمة التجارة العالمية . ونتج عن هذا الاتفاق تغيير القواعد الدولية الحاكمة والمنظمة للملكية الفكرية تغييراً أساسيا ، وأدمجت اتفاقية باريس واتفاقية برن وما يتصل بهما من اتفاقيات أخرى فى الاتفاق الجديد (١٧) .

ويعد اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية إشارة واضحة على بروز أهمية الملكية الفكرية فى العلاقات الدولية ، ويعكس فى نفس الوقت مصالح القوى المهيمنة على هذه العلاقات التى تمكنت من فرضه على بقية أجزاء

المجتمع الدولى . ويتضمن الاتفاق تغيرات درامية غير مسبوقة ترتكز على إجراءات فعالة لدعم وتقوية الحقوق الاستئثارية لمبتكرى الملكية الفكرية . ونظراً لكثرة عدد البلدان الأعضاء فى منظمة التجارية العالمية (أكثر من ١٢٠ بلداً) فإن أحكام الاتفاقات المتعددة التى ترعاها المنظمة تحظى بقبول دولى واسع ، إذ يبلغ نصيب هذه البلدان فى التجارة العالمية ، وفى إجمالى الإنفاق العالمى على أنشطة البحث والتطوير ، وفى إجمالى عدد براءات الاختراع الممنوحة فى العالم أكثر من ٩٠ ٪ . ولهذا فإن اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية يحدد رسميا اقتصاد السوق العالمية المفتوحة الذى يهدف إلى الحد من معوقات التجارة الدولية ، وإلى تطوير حماية كافية وفعالة للملكية الفكرية [١٨] .

ومن أجل فهم الأسس النظرية التى يقوم عليها اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية يتعين معالجة هذا الاتفاق فى منظوره التاريخى لندرك بعد ذلك لماذا اختيرت الجات كإطار مؤسسى له ، وهو ما نحاول توضيحه فى بندين متتاليين .

أولاً: اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية فى منظوره التاريخى[١٩]:

يتوج الاتفاق خمسين عاماً من السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية ، ومائتى عام من الدفاع عن سياسة حرية التجارة ، وثلاثمائة عام من تأييد الفكر الليبرالى التحررى ، وستمائة عام من التوسع الرأسمالى . فمنذ عام ١٩٤٥ ، يسعى كثير من قادة الولايات المتحدة البارزين فى إصرار إلي توسيع نطاق التجارة الدولية ، وإلى حماية ما يسمى بديمقراطية التجارة والواردات الضرورية (وبصفة خاصة البترول) من خطر التهديدات العسكرية . ومنذ ذلك الحين ، تلعب الولايات المتحدة دور القوة السياسية والاقتصادية العظمى على الصعيد

الدولى . ولهذا فإن تحرير التجارة الدولية يحقق مصالحها الخاصة لأنه يتيح لها الحصول على مكاسب ضخمة نظراً لتفوقها الاقتصادى فى مختلف المجالات . وهكذا جاء الاتفاق مؤيداً لوجهة نظر الولايات المتحدة ومحققا لمصالحها .

ويأتى الاتفاق كذلك ليسجل علامة بارزة على طريق الدفاع عن حرية التجارة الذى بدأ منذ أكثر من مائتى عام فى مواجهة الاتجاهات الحمائية . ويعكس الاتفاق أيضا وجها من وجوه الاتجاهات والسياسات الليبرالية الحرة التى تسعى القوى الرأسمالية الكبرى إلى فرضها كأسلوب أو طريقة للحياة منذ القرن السابع عشر . وتعتمد هذه الاتجاهات على مفاهيم الحقوق الخاصة والملكية الفردية . وترى أن وظيفة الملكية تكمن فى ضمان حياة كريمة لكل أعضاء المجتمع، وأن الهدف من حقوق الملكية هو جعل المعاملات الاقتصادية أكثر كفاءة من خلال جعل العلاقات الاجتماعية أكثر اتساقا ، وأن حقوق الملكية الفكرية تختلف فقط فى الدرجة ، ولكن ليس فى النوع ، عن حقوق الملكية العادية [٢٠] .

ويعد الاتفاق كذلك معلما أساسيا على طريق التوسع الاستعمارى الذى بدأ منذ ما يقرب من ستة قرون . فقد كانت سياسات التحرر والحرية الاقتصادية دائما أداة ناجحة لدعم وتقوية الرأسمالية فى توسعها المستمر لدرجة يصعب معها ، إن لم يكن من المستحيل ، الفصل بين الرأسمالية والليبرالية . فالرأسمالية لا تعدو أن تكون نظاماً للتبادل مدفوعاً للإنتاج من أجل الربح ، والليبرالية تنادى بحق الأفراد فى التجارة فيما يمتلكون من حقوق الملكية . وهكذا تمثل المبادئ الرأسمالية الليبرالية الآن إجماعاً عالميا بين مختلف الحكومات الوطنية ، وهو إجماع يجسده الاتفاق المذكور .

ثانياً : لماذا تم اختيار الجات للقيام بهذا الدور ؟ .

من بين الأسئلة المطروحة فى هذا السياق : لماذا اختيرت الجات كإطار مؤسسى لمعالجة قضية الملكية الفكرية ؟. يرى كثير من الكتاب والمحللين أنه قد تم اختيار الجات للقيام بهذا الدور نظراً لأنها نادى الأغنياء المالكين لحقوق الملكية الفكرية ولأن البلدان النامية المعارضة لفكرة تقوية حماية هذه الحقوق لا تشكل جبهة واحدة منظمة داخلها ومن ثم تستطيع البلدان المتقدمة التأثير عليها واحتوائها ، وفرض ما يحقق مصالحها الخاصة دون اعتبار لمصالح البلدان النامية . كذلك فإن الجات بعد أن تحولت إلى منظمة التجارة العالمية صارت كيانا مؤسسيا قويا يمتلك صلاحيات وسلطات أقوى مما كان متاحاً لأمانة الجات ، وهو ما يعنى إضفاء مزيد من القوة والفعالية على طريقة إدارة المنظمة للاتفاقيات التى تم التوصل إليها . ورغم أن الاتفاق الخاص بالملكية الفكرية يقتصر على ما يسمى بالجوانب المتعلقة بالتجارة Trade - related من حقوق الملكية الفكرية ، إلا أنه فى اقتصاد عالمى مفتوح يقوم على الاعتماد المتبادل وتلعب فيه قضايا التجارة والاستثمار والتكنولوجيا الدور البارز والمسيطر ، يصعب بل ويستحيل الفصل بين مايسمى بالجوانب التجارية وغير التجارية من حقوق الملكية الفكرية ، ومن ثم فإن كل ما يتعلق بقضية الملكية الفكرية وحقوقها قد أصبح ، من الناحية العملية ، من اختصاص منظمة التجارة العالمية [٢١] .

٢ - ١ - ٣ - الحماية الجديدة فى مواجهة الحماية التقليدية لحقوق الملكية الفكرية .

يجمع المراقبون والمحللون على أن اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية يعد اتفاقا شاملاً لموضوع حقوق الملكية الفكرية ، ويضمن مستوى أعلى من الحماية الدولية لهذه الحقوق إذا ما قورن بمستوى الحماية التقليدية .

وتبدو هذه الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية وفقا للاتفاق الجديد فى أكثر من مجال ، نذكر منها ما يلى[٢٢] :

١ - تلتزم البلدان الأعضاء بضمان اشتمال قوانينها لكافة الإجراءات المدنية والجنائية اللازمة لإنفاذ أو تنفيذ بنود الاتفاق بما يكفل حماية حقوق الملكية الفكرية ، واتخاذ تدابير فعالة ضد أى اعتداء على الحقوق التى تغطيها الاتفاقية . ويجب أن تكون هذه الإجراءات منصفة وعادلة ، ولا تنطوى على حدود زمنية غير معقولة أو تأخير لاداعى له . (المادة ٤١ من الاتفاق) .

٢ - يمد الاتفاق نطاق تطبيق مبادئ الجات الأساسية إلى حقوق الملكية الفكرية ، وبصفة خاصة مبدأ المعاملة الوطنية (المادة ٣) ومبدأ المعاملة الخاصة بحق الدولة الأولى بالرعاية (المادة ٤) [٢٣] .

٣ - إتاحة التدابير الفعالة والسريعة لمنع نشوء المنازعات بين البلدان فى مجال الملكية الفكرية وتسويتها بأساليب متعددة الأطراف .

٤ - توسيع نطاق المجالات التى تغطيها حقوق الملكية الفكرية ، وبصفة خاصة فى مجال براءات الاختراع والعلامات التجارية .

٥ - مد الحماية الممنوحة لعمليات الإنتاج بمقتضى براءات الاختراع إلى المنتجات التى تستخدم عمليات الإنتاج المبرأة فى إنتاجها، أى أن حماية عمليات الإنتاج المبرأة تمتد بصفة تلقائية لتشمل المنتجات التى تستخدم هذه العلميات فى إنتاجها، فالحماية تشمل إذن أسلوب الإنتاج والمنتج فى آن واحد. Product -by- Process protection .

٦ - فى ظل النظام التقليدى لحماية حقوق الملكية الفكرية ، كان على المدعى

بوجود انتهاك لهذه الحقوق إثبات قيام المخالف بذلك ، ولكن فى ظل النظام الجديد للحماية تم تحويل عبء الاثبات ليقع على عاتق المتهم بالمخالفة أو الانتهاك . فبدلاً من أن تكون البينة على من ادعى وجود مخالفة ، صارت البينة على المتهم بالمخالفة الذى يتعين عليه إثبات عدم قيامه بانتهاك حقوق ملكية المدعى .

٧ - إطالة مدة حماية حقوق الملكية الفكرية ؛ إذ أنه طبقا لاتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لا تقل مدة الحماية عن ٥٠ سنة بالنسبة لحقوق التأليف والنشر ، وعن ٢٠ سنة بالنسبة لبراءات الاختراع ، وعن ٧ سنوات قابلة للتجديد لمرات غير محددة بالنسبة للعلامات التجارية . ونظراً لأهمية هذه النقطة ، وبصفة خاصة فى مجال براءات الاختراع ، يجدر بنا أن نعالجها بشئ من التفصيل .

من المعروف أن مدة حماية براءة الاختراع يجب أن توازن بين حوافز الابتكار والنفقات الاجتماعية للاحتكار . فالمدة الأطول للحماية تمنح حائز البراءة ميزة احتكارية لفترة طويلة ، فى حين أن المدة القصيرة جداً للحماية تضعف الحافز على الابتكار . فما هى المدة المثلى إذن لفترة الحماية ؟. فى اتفاقية باريس منحت البلدان الأعضاء الحرية الكاملة فى تحديد مدة الحماية التى يراها كل بلد أنها مناسبة لظروفه ، ولهذا كانت التشريعات الوطنية تختلف فيما بينها بالنسبة لمدة الحماية . وهناك عدة عوامل يتعين أخذها فى الاعتبار عند تحديد مدة الحماية . منها نفقة البحث والتطوير التى تحملها المبتكر فى سبيل الوصول إلى ابتكاره ، أهمية الابتكار ، حجم السوق ، مدى توافر بدائل أخرى للابتكار ، مخاطر التهديد بتقليد الابتكار ، معدل تقادم الابتكار ، والسرعة التى يضمن بها المنتَج المبرأ تحقيق عوائد كافية لحائز البراءة . وتختلف هذه العوامل من بلد إلى آخر ،

ومن منتَج إلى منتَج آخر . ولهذا فإن تنوع مدد الحماية واختلافها باختلاف البلدان والمنتجات يتسم بالرشادة والمنطق . وفى معظم البلدان ، يؤخذ عدد قليل فقط من العوامل السابقة فى الاعتبار دون بقية العوامل الأخرى ، ويسود اتجاه فيما بينها لتوحيد مدد الحماية . معنى ذلك أن الابتكارات الهامة والابتكارات التافهة تعامل كلها معاملة واحدة .

فى موقف كهذا ، وفى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية حيث تختلف البلدان فيما بينها فى العادات والتقاليد الاجتماعية والثقافية ، ومستويات التعليم ، وفى مدى الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج ، فإن توحيد وتحديد مدة الحماية بعشرين سنة لبراءات الاختراع وفقا لاتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية فى كل المجالات التكنولوجية وبالنسبة لكل البلدان يبدو أمراً بعيداً كل البعد عن الرشادة الاقتصادية . ويمكن أن ينتقد هذا الاتجاه من أكثر من زاوية على النحو التالى :

* أنه لا يأخذ فى اعتباره الظروف الخاصة بكل بلد من البلدان والتى تختلف بالضرورة عن ظروف غيره من البلدان الأخرى . فمن مصلحة البلدان النامية أن تكون مدة الحماية قصيرة حتى تستطيع استغلال براءات الاختراع بعد انتهاء مدة الحماية المقررة .

* فى عالم يتميز بسرعة معدلات التطور التكنولوجى ، تتقادم الابتكارات التكنولوجية بمعدلات سريعة ، ومن ثم فإنه من غير المتوقع أن يستمر ابتكار ما دون تقادم من الناحية الفنية لمدة عشرين عاماً ، إذ أنه قبل انقضاء هذه المدة يكون قد حل محله ابتكار آخر جديد أكثر تطوراً من الناحية الفنية .

* أن مدة الحماية الطويلة على هذا النحو تضعف الحافز لدى حائز البراءة على

سرعة البدء فى استغلال البراءة فى الإنتاج بمجرد حصوله عليها ، بل إن عدداً من البراءات الهامة قد لا يستغل على الإطلاق مما يحرم المجتمع من الاستفادة منها ويعمق من مشكلة تراكم البراءات النائمة accumulation of sleeping patents .

ومع ذلك ، تعتنق البلدان المتقدمة وجهة نظر مؤداها أن التفاوت بين مختلف البلدان فى مدد الحماية المقررة لبراءات الاختراع فى تشريعاتها الوطنية يؤدى إلى تشويه أنماط واتجاهات التجارة الدولية . وقد تبنى اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وجهة نظر هذه البلدان وقام بتوحيد مدة الحماية عند مستوى عال جداً ضاربا بعرض الحائط التفاوت القائم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية من حيث مستوى تطورها الاقتصادى والتكنولوجى . فهل من المنطقى أن تتبنى البلدان النامية نفس النظام الذى تتبناه البلدان المتقدمة ؟! . من الواضح أن البلدان التى تختلف فيما بينها فى مراحل ومستويات تطورها التكنولوجى ، لن تستفيد بنفس القدر من نفس النظام المتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية . ولهذا يخشى من أن مشروعات البلدان النامية لن تتمكن من الحصول على أية ميزة من الحوافز التى يقدمها النظام الجديد لحماية حقوق الملكية الفكرية . ففى عالم يتميز بعدم التكافؤ ، فإن أية محاولة لتوحيد قواعد حماية الملكية الفكرية تؤدى إلى مزيد من عدم التكافؤ .

٣ - ١ - تباين وجهات النظر بشأن حماية الملكية الفكرية .

تجسدت المواقف الفلسفية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية تاريخيا فى اتجاهين متناقضين : اتجاه يرى أن حقوق الملكية الفكرية هى من قبيل الحقوق الطبيعية natural rights ، ويجد هذا الاتجاه مصدره التاريخى فى تعاليم هيجل Hegelian dictum التى تقضى بأن الفكرة تنتهى إلى مبدعها لأنها تعبير عن

شخصيته أو نفسه . أما الاتجاه الآخر فيعتمد على وجهة نظر منفعية utilitarian view تؤكد على دور الابتكارات والاختراعات فى نشر المعرفة ودعم التصنيع وتطويره (٢٤) .

واستناداً إلى هذين الاتجاهين ، تتنوع التشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية فى مختلف البلدان وفقا لدرجة الأهمية النسبية التى توليها هذه التشريعات لكل اتجاه . فعلى الرغم من أن معظم التشريعات تحاول إقامة نوع من التوازن بين الاتجاهين السابقين ، إلا أن الروح العامة لكل تشريع تميل إلى الارتباط باتجاه معين دون الآخر . وبصفة عامة ، يمكن ملاحظة أن النظم القوية لحقوق الملكية الفكرية فى البلدان المتقدمة تعد أكثر ارتباطا بالاتجاه الأول المرتكز على فكرة الحقوق الطبيعية ، أما النظم الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية فى البلدان النامية فتعد أكثر ارتباطا بالاتجاه الثانى القائم على فكرة المنفعة . وقد تجدد الخلاف حول الاتجاهين السابقين فى مفاوضات جولة أرجواى بشأن موقف كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية من قضية حقوق الملكية الفكرية . وعلى الرغم من حسم الخلاف لصالح وجهة نظر البلدان المتقدمة ، حيث جاء اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية تجسيداً لوجهة نظرها الرامية إلى دعم وتقوية الحماية الدولية المقررة لهذه الحقوق ، إلا أنه ينبغى توضيح اعتبارات الاقتصاد السياسى لموقف كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية من هذه القضية (٢٥) .

٣ - ١ - ١ - دوافع تقوية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية (وجهة نظر البلدان المتقدمة) .

تبرر البلدان المتقدمة وجهة نظرها فى ضرورة دعم وتقوية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية بعدد من المبررات نذكر منها ما يلى :

١ - إن التفوق التكنولوجي هو بمثابة حجر الزاوية فى مجال دعم القدرة التنافسية للمشروعات ، ونظراً لأن حماية حقوق الملكية الفكرية تعزز وتشجع القدرة على الخلق والإبداع فى مجال التكنولوجيا المتقدمة ، فإن هذه الحماية يجب تقويتها من أجل حث المشروعات على استثمار موارد كافية لتطوير منتجات وأساليب إنتاج جديدة [٢٦] .

٢ - تؤدى الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية إلى تزايد معدلات الابتكار ومن ثم يصبح العائد الاجتماعى للابتكارات أعلى من عائدها الخاص الذى يحصل عليه المبتكرون [٢٧] .

٣ - تؤدى الحماية المرتفعة لحقوق الملكية الفكرية إلى تزايد معدلات نقل التكنولوجيا وإلى إتاحة أو توفير التكنولوجيا محل التعامل بشروط أفضل . فالتكنولوجيا المتاحة للتعامل فى ظل أنظمة الملكية الفكرية الضعيفة تكون متخلفة وقديمة نسبيا عن تلك التكنولوجيا المتاحة للتعامل فى ظل أنظمة الملكية الفكرية القوية الأعلى حماية . ولهذا فإن البلدان التى تعتبر مستهلكا صافيا للتكنولوجيا والتى لاتقدم حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية تؤثر فى قدرة مشروعاتها على شراء التكنولوجيا حتى ولو كانت هذه المشروعات راغبة فى دفع مقابل لها ، إذ أن موردى التكنولوجيا الأجانب فى تعاملهم مع مشروعات هذه البلدان يخشون من احتمال تعرض التكنولوجيا محل التعامل للسطو عليها من جانب مشروعات منافسة أخرى [٢٨] .

٤ - إن تصاعد الأهمية المتزايدة للصناعات كثيفة الاستخدام للعلم والمعارف التكنولوجية والفنية knowledge - based industries ساهم فى تعديل طبيعة المنافسة القائمة على نماذج التوازن التقليدية المرتبطة بالمزايا

النسبية المقارنة . مؤدى ذلك هو أن نفقات أنشطة البحث والتطوير لم تعد أعلى بكثير مما كانت عليه فى الماضى فحسب ، ولكن الابتكارات والتجديدات التكنولوجية المختلفة الناتجة عن هذه الأنشطة أصبحت تتجسد فى معارف ومنتجات بالغة التميز الفنى والتكنولوجى high - tech لدرجة يصعب معها الاختصاص بها اختصاصا فرديا من جانب منتجيها، بمعنى أنه يصعب أو يستحيل على منتجيها الاستئثار بها appropriability problem بدون دعم وتقوية الحماية الدولية المتاحة لحقوق الملكية الفكرية (٢٩) .

٥ - مع تزايد أهمية الإنتاج كثيف الاستخدام لعناصر المعرفة الفنية ، وتزايد أهمية المحتوى العلمى للمعرفة science - content of knowledge ، ازدادت أهمية الطبيعة المؤسسية والجماعية لأنشطة البحث والتطوير حيث حلت المشروعات والمؤسسات المعنية بهذه الأنشطة محل المبتكر الفرد . وباضطراد تزايد أهمية المحتوى العلمى للمعرفة scientisation ازدادت أهمية تلك الأفكار المتعلقة بالحجم الأمثل للمشروع واستغلال وفورات الإنتاج ، وبصفة خاصة عن طريق تجاوز أو تخطى الحدود الوطنية . وهكذا فإن حماية الملكية الفكرية لم تعد تعنى المبتكرين الأفراد بقدر ما تعنى المشروعات الضخمة mega - corporations والشركات دولية النشاط التى تضغط على حكومات البلدان المتقدمة من أجل تقوية مستوى الحماية الدولية المتاح لحقوق الملكية الفكرية (٣٠) .

٦ - تزعم البلدان المتقدمة أن الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية تؤدى إلى تزايد تدفقات التجارة الدولية عبر مختلف بلدان العالم ، وإلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى البلدان النامية بصفة خاصة .

٧ - إن القدرة المتزايدة للمنتجين الصناعيين فى البلدان النامية على اختراق الأسواق العالمية للمنتجات الصناعية التقليدية والنفاذ إليها ومنافسة المنتجين الصناعيين فى البلدان المتقدمة أجبرت هذه البلدان الأخيرة على اتجاهها نحو الاعتماد بصفة أساسية على ما تتمتع به من مزايا نسبية فى إنتاج المنتجات الفكرية أكثر من أى وقت مضى . من هنا كان إصرارها على رفع مستوى الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية [٣١].

٨ - شهدت فترة ماذدعد السبعينات تحولاً أساسيا من الإنتاج الضخم mass production إلى التخصص المرن flexible specialisation بسبب عدم استقرار الأسواق العالمية . وقد أسفر هذا التحول عن الانتقال من التركيز على المنافسة السعرية إلى التركيز على المنافسة غير السعرية - non price competition التى تعنى بإعطاء أهمية أكبر لمواصفات المنتج وخصائصه لجعله أكثر تميزاً فى الأسواق العالمية . ومع تزايد الأهمية الخاصة بتصميم المنتجات ومواصفاتها واعتبارها العنصر الأساسى the kingpin فى العملية التنافسية ، فإن حماية هذه التصميمات المبتكرة يجب أن تحظى باهتمام أكبر . ونظراً لأن جل الابتكارات فى مجال تصميم المنتجات تتركز فى البلدان المتقدمة ، كان طبيعيا أن تناصر هذه البلدان قضية دعم وتقوية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية [٣٢] .

٩ - ساهمت ثورة الإلكترونيات the electronics revolution فى إثارة الشكوك بشأن مدى فعالية المناهج التقليدية لحقوق الملكية الفكرية وحمايتها . فمن المعروف أن تكنولوجيا الالكترونات تنتشر بمعدلات سريعة ، وأن تقليد المنتجات الإلكترونية غير مكلف ويصعب إثباته ، وأن نسخ هذه المنتجات وتقليدها عن طريق الهندسة العكسية يبدو أمراً سهلاً . ولهذا فإن تسرب

التكنولوجيا عبر المشروعات يُعد ظاهرة شائعة فى هذا المجال، ويؤثر سلبيا على مصالح البلدان المتقدمة التى تمتلك ناصية هذه التكنولوجيا . من هنا كان تكتل هذه البلدان للمطالبة بتوفير مستوى أعلى لحماية حقوق الملكية الفكرية .

١٠ - شهدت العقود القليلة الماضية تطوراً هائلاً فى مجال التكنولوجيا الحيوية biotechnology الذى يعنى بتطبيق المعطيات البيولوجية والهندسية على المشكلات المتعلقة بالإنسان والحيوان والنبات ، والذى لايستطيع أحد أن يدرك أو يتكهن بإمكانياته المحتملة . وكان لهذا التطور مؤشرات وانعكاسات خاصة بالنسبة لقضية حقوق الملكية الفكرية . فمن ناحية أولى، يلاحظ أن معظم النظم الوطنية لبراءات الاختراع لاتمنح البراءات فى المجالات الخاصة بالتكنولوجيا الحيوية حيث تقوم باستثنائها أو استبعادها من المجالات القابلة للبراءة . وعلى ذلك فإن القيام بأنشطة البحث والتطوير فى هذا المجال يتضمن مخاطر تسرب النتائج الإيجابية والمحتملة لهذه الأنشطة وتعرضها للسطو عليها نظراً لعدم تمتعها بحماية قانونية . ولهذا فإن تشجيع الاستثمار فى أنشطة البحث والتطوير فى هذا المجال الحيوى يتطلب توفير الحماية القانونية الكافية لحقوق الملكية الفكرية . ومن ناحية ثانية ، على خلاف المجالات الأخرى ، يتميز هذا المجال بأن العلاقة بين الأساس العلمى للفكرة والابتكار علاقة مباشرة ، وأن الفترة الزمنية الفاصلة بين الابتكار واستغلاله التجارى قصيرة جداً لدرجة يمكن إهمالها ، إذ أنه بمجرد التوصل إلى الابتكار ، يمكن استغلاله عمليا . ونتيجة لذلك ، فإن متطلبات الإفصاح disclosure requirement التى تميز النظم التقليدية لبراءات الاختراع (المعلومات

التى يتعين تضمينها فى طلب الحصول على البراءة والتى تصف الابتكار وأهميته وكيفية استخدامه) تؤدى إلى إفشاء أسرار الابتكار فى مجال التكنولوجيا الحيوية على نحو يؤدى إلى تشجيع عمليات النسخ والتقليد غير القانونية . من هنا كان لابد من المطالبة بتوفير مستوى أعلى لحماية حقوق الملكية الفكرية فى هذا المجال [٣٣] .

٣ - ١ - ٢ - تفسير موقف البلدان المتقدمة بالاعتماد على موقف الولايات المتحدة .

يمكن تفسير موقف البلدان المتقدمة الرامى إلى دعم وتقوية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية بالاعتماد على موقف الولايات المتحدة التى تقود البلدان المتقدمة إلى هذا الاتجاه . فلقد تمثلت أهداف الولايات المتحدة فى التوصل إلى اتفاق شامل يتضمن آليات ذاتية comprehensive and self - actuating لحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولى ليحل محل النظم الوطنية المتعددة التى تفتقر إلى مثل هذه الآليات . وتمثلت كذلك فى التأكيد على الربط بين قضية الملكية الفكرية ونظام التجارة العالمى ، والاعتراف به اعترافا قانونيا من جانب مختلف البلدان على نحو يجعل من العقوبات التجارية سلاحاً قوياً ومشروعاً فى أيدى الولايات المتحدة لتستخدمه فى مواجهة البلدان التى يمكن أن تلحق الضرر بمصالحها فى مجال الملكية الفكرية . ولفهم هذه الأهداف وآليات تنفيذها ، نقدم فيما يلى إطاراً نظرياً تحليليا يقوم على نظرية دورة حياة المنتج the product - cycle theory التى طورها فيرنون فى إطار نظرية التجارية الدولية ، ونظرية استقرار الهيمنة the hegemonic - stability theory التى طورها جبلن فى إطار نظرية العلاقات الدولية [٣٤] .

ونظرية دورة حياة المنتج معروفة لدى الاقتصاديين ، وتقوم على ثلاث مراحل :

الابتكار والإنتاج فى السوق المحلية للبلد المتقدم صاحب الابتكار ، الاضطلاع باستثمارات خارجية لإنتاج المنتج فى بلدان متقدمة أخرى ، والقيام باستثمارات خارجية لإنتاج المنتج فى عدد من البلدان المتخلفة منخفضة الأجور وتصدير المنتج إلى البلد الأم وبقية بلدان العالم . ويرى فيرنون أنه على الرغم من بقاء المشروع الدولى صاحب الابتكار محتفظا بسيطرته على مراحل الإنتاج الثلاث ، إلا أنه فى ظل غياب حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية فى الخارج فإن المرحلتين الأخيرتين قد تتعرضان لعمليات تقليد من جانب المنافسين الأجانب ، من هنا كان تكتل المشروعات دولية النشاط فى جبهة واحدة للضغط على حكوماتها الوطنية لرفع مستوى الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية لتضمن بذلك استمرار تفوقها على منافسيها .

ووفقا لنظرية استقرار الهيمنة ، فإن زعامة العالم وقيادته واستمرارها تتوقف على مدى الهيمنة والسيطرة التى قد يمتلكها بلد من البلدان . ففى ظل وجود هذه الهيمنة تكون الأسواق العالمية مفتوحة نسبيا ؛ أما فى حالة غياب هذه الهيمنة أو ضعفها ، تتحول هذه الأسواق إلى اتجاهات حمائية . هذه الفرضية أكدتها تاريخيا تجربة بريطانيا العظمى خلال القرن التاسع عشر ، وتجربة الولايات المتحدة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ولكن الهيمنة الساعية إلى فتح الأسواق العالمية وإقامة أسواق مفتوحة أمام السلع والخدمات ورؤوس الأموال تسعى فى نفس الوقت إلى إقامة أسواق مغلقة للملكية الفكرية لتضمن بذلك عدم انتقالها إلى منافسيها . والجدير بالملاحظة فى هذا الشأن هو أن قضية تحرير التجارة الدولية فى السلع والخدمات تحتل المكانة الأسمى والأعلى حينما تتمتع القوى المهيمنة بمركز تنافسى قوى (حينما تكون معظم الصناعات فى المرحلتين الأولى والثانية من مراحل دورة حياة المنتج) ، فى حين تصبح قضية حماية

حقوق الملكية الفكرية هي الأسمى والأعلى منزلة حينما تبدأ هذه القوى المهيمنة فى فقدان تفوقها النسبى على منافسيها (حينما تتحول معظم الصناعات إلى المرحلة الأخيرة من مراحل دورة حياة المنتج) . وعلى ذلك فإن الموقف المتشدد للولايات المتحدة من قضية حماية حقوق الملكية الفكرية ابتداءً من الثمانيات يعزى إلى اتجاه قدرتها التنافسية النسبية إلى التآكل لصالح قوى منافسة أخرى تتمثل في بلدان الاتحاد الأوربى واليابان وبعض بلدان جنوب شرق آسيا والصين فى مجال صناعات معينة . فالولايات المتحدة تحاول إذن إعادة صياغة نمط الهيمنة بعد تصاعد قوى أخرى تسعى إلى مشاركتها فى الهيمنة والسيطرة على الاقتصاد الدولى . ولن تتوانى الولايات المتحدة عن استخدام إجراءات تجارية انتقامية من أجل توفير هذه الحماية المطلوبة لحقوق الملكية الفكرية في إطار محاولات إعادة صياغة الهيمنة . وهكذا كان الضعف الاقتصادى النسبى للهيمنة الأمريكية بمثابة الرافعة السياسية Political leverage لإعادة صياغة نمط الهيمنة الدولية . (٣٥)

٣ - ١ - ٣ - مبررات النظم الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية (وجهة نظر البلدان النامية) .

تتبنى البدان النامية وجهة نظر معارضة لتقوية حماية حقوق الملكية الفكرية ، وتفضل عليها نظما ضعيفة للملكية الفكرية ، وذلك لأسباب عديدة نذكر منها ما يلى :

١ – تتمثل الحجة الرئيسية لدى أنصار هذا الاتجاه فى أن الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية تسمح للبلدان النامية بالنفاذ الحر إلى المعلومات والتكنولوجيا اللازمة للقيام بعمليات التنمية الاقتصادية .

٢ – إن البلدان النامية لا تحتل سوى مكانة تابعة وهامشية فى السوق الدولية للتكنولوجيا، ولا تتعامل فيها إلا كأطراف مشترية فقط فى معظم الأحيان ، ولذلك فإن دعم وتقوية حقوق الملكية الفكرية يمنح البلدان المتقدمة وشركاتها فرصة احتكار التقدم التكنولوجى واستغلاله فى الحصول على أثمان وأرباح عالية ، وفى فرض قيود شديدة على استخدام البلدان النامية للتكنولوجيا المتقدمة ، وهو مايكرس من وضعها التابع فى الأسواق العالمية (٣٦) .

٣ – ترى بعض البلدان النامية أن المعارف العلمية والفنية ميراث مشترك يمثل الدومين العام للإنسانية جمعاء ، وأن تنمية البلدان النامية عن طريق استخدام هذه المعارف يحقق مصلحة جميع بلدان العالم . ولهذا يجب أن تتاح هذه المعارف للجميع بنفقات وقيود محدودة .

٤ – ترى البلدان النامية أن الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية تولد سلوكا احتكاريا لدى المشروعات صاحبة الابتكارات قد يدفعها إلى حجب هذه الابتكارات عن الاستعمال واحتكارها لنفسها لتستخدمها وقتما تشاء بهدف السيطرة على الأسواق ومنع دخول منافسين جدد إلى مجال الإنتاج (٣٧) ويؤدى هذا السلوك الاحتكارى إلى تفاقم ظاهرة تراكم البراءات النائمة (٣٨). ولهذه الحجة أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية باعتبارها مستهلكا صافيا للابتكارات التكنولوجية net innovation - consuming countries ، فهى باعتبارها كذلك لن تقوم بحماية الملكية الفكرية إلا إذا كان نوع الابتكارات التى تطلبها يختلف عن نوع الابتكارات التى تطلبها البلدان المتقدمة التى تعتبر منتجا صافيا للابتكارات net innovation - producing countries . والسبب فى ذلك

هو أنه إذا كانت التكنولوجيا التى تطلبها البلدان النامية المستهلكة هى نفس التكنولوجيا التى تطلبها البلدان المتقدمة المنتجة لها ، فإن البلدان المتقدمة سوف تقوم بإنتاجها من أجل استخدامها بصرف النظر عن مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فى البلدان النامية . أما إذا اختلفت التكنولوجيا التى تطلبها البلدان النامية المستهلكة عن التكنولوجيا التى تطلبها البدان المتقدمة المنتجة لها ، فإن البلدان المتقدمة لن تقوم بإنتاجها لحساب البلدان النامية إلا إذا قامت هذه البلدان النامية بتوفير مستوى معقول لحماية الملكية الفكرية (٣٩).

٥ – تؤدى الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية ، من وجهة نظر البلدان النامية التى تعد مستهلكا صافيا للتكنولوجيا ، إلى ارتفاع نفقات حصولها على ما تحتاجه من منتجات وعمليات إنتاج مختلفة فى صورة مدفوعات عن الواردات من مختلف السلع ، وفى صورة مدفوعات التكنولوجيا التى تأخذ أشكالاً مختلفة مثل الإتاوات والرسوم وغيرها من المدفوعات التى يتلقاها موردو التكنولوجيا .

٦ – إن التجارة فى التكنولوجيا بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية تتدفق فى اتجاه واحد فقط من الأولى إلى الثانية . ونظراً لأن الشركات دولية النشاط تمتلك مايقرب من ٩٥٪ من جملة براءات الاختراع المسجلة فى البلدان النامية ، فإن تقوية نظم حماية حقوق الملكية الفكرية فى هذه البلدان يسهم فى تكريس السيطرة والهيمنة التكنولوجية لهذه الشركات داخل أسواق تلك البلدان . وغالبا ماتستغل هذه الشركات جل براءات الاختراع الحاصلة عليها فى البلدان النامية فى احتكار استيراد المنتجات المبرأة بدلاً من القيام بإنتاجها داخل الأسواق المحلية لهذه البلدان . وفى الحالات

القليلة التى تقوم فيها بالإنتاج المحلى لهذه المنتجات ، فإنها تتلقى مقابل ذلك مدفوعات مرتفعة جداً (٤٠) .

٧ - يرى بعض الكتاب المؤيدين لوجهة نظر البلدان النامية أن الحق في استبعاد الآخرين من استخدام أشياء مادية معينة يعد ضروريا من أجل الاستخدام الكفء لهذه الأشياء . أما الحق فى استبعاد الآخرين من استعمال فكرة معينة ، فإنه يتطلب تبريراً مختلفاً تماماً يقوم على أسس أخرى . ويذهبون في ذلك إلى أنه لايوجد أساس مقبول لاستبعاد الآخرين من استعمال الأفكار . فعلى الرغم من النفقات التى يتحملها المنتج الأول للتكنولوجيا، إلا أن التكنولوجيا المنتجة لاتعدو أن تكون معلومات ذات طبيعة غير تنافسية وتنعدم بالنسبة لها نفقة الفرصة البديلةnon-rival and free of opportunity cost . ذلك أن استخدامها من جانب منتجيها لايحول دون إمكانية توفير استخدامها لغيرهم فى نفس الوقت ، ومن ثم يتعين إتاحة استخدامها للآخرين بنفقات محدودة . أما فرض أعباء ونفقات كبيرة على استعمال الأفكار فيؤدى إلى تعطيل أو نقص استخدامها under-utilization وإلى الحيلولة دون انتشارها وتطبيقها (٤١) .

٨ - تذهب بعض البلدان النامية إلى أن تقليد المنتجات ونسخها هو السبيل المتاح أمام مشروعاتها المحلية لتطوير قدرتها على الابتكار واستغلال هذه الابتكارات بنفسها . ومن ثم فإن الضغط عليها لتقوية الحماية المتاحة لحقوق الملكية الفكرية يحرمها من استغلال هذه الفرصة (٤٢) .

على هذا النحو تبدو مسألة تناقض المصالح وماتتضمنه من تعقيدات بالنسبة لقضية حقوق الملكية الفكرية . فالبلدان النامية ترى أن تأمين مستوى أعلى لحماية هذه الحقوق يعنى احتكار البلدان المتقدمة ومشروعاتها لثمار التقدم

التكنولوجى على نحو يعرقل جهودها فى التنمية ويكرس مشكلات الفقر والتخلف التى تعانى منها . ولهذا فإنها تطالب بضرورة إتاحة استخدام ثمار هذا التقدم التكنولوجى بأقل قدر ممكن من النفقات . أما البلدان المتقدمة فإنها تعارض هذا الاتجاه ، وترى من جانبها أنه يتعين احترام حقوق الملكية الفكرية وتوفير مستوى أعلى من الحماية لمختلف عناصرها من أجل تحفيز المبتكرين على الاستمرار فى مواصلة أنشطة الخلق والإبداع من خلال تمكينهم من الحصول على عوائد ابتكاراتهم ، وإلا فإن مسيرة التقدم التكنولوجى سوف تتعرض للتراجع والانكماش لتلقى بنتائجها السلبية على مختلف بلدان العالم .

والملاحظ أن مصالح الاقتصادات الوطنية المرتبطة بقضية حقوق الملكية الفكرية ومواقفها من هذه القضية تتطور عبر الزمن . وأنها دالة لظروفها الاقتصادية الداخلية ومواقفها السياسية . إن التفسير الصحيح لهذه المواقف يكمن فى صراع المصالح القائم بين المبتكرين والمقلدين ومايرتبط بهم من مجموعات أخرى داخل التكوينات الاجتماعية المختلفة التى تستطيع ، وفقا لنظرية العمل الجماعى collective action theory [٤٣] ، من خلال تنظيمها الفعال ممارسة ضغوط قوية فى سبيل تشكيل هذه المواقف . ومن الملاحظ أيضا أنه فى المراحل المبكرة للتنمية ، تفضل البلدان تبنى نظم ضعيفة للملكية الفكرية ، ولكن فى المراحل اللاحقة أو الأحدث والأكثر تقدما للتنمية ، فإنها تفضل نظماً أقوى لحماية هذه الحقوق .

- ٢ -

حقوق الملكية الفكرية فى نسيج العلاقات الاجتماعية

تقديم :

الملكية ليست مجرد شىء ما ، ولكنها كيان مؤسسى اجتماعى يربط بين مختلف النظم الاقتصادية والقانونية والسياسية فى مجتمع معين ، وهو كيان يعكس الخصائص الاجتماعية والثقافية والقانونية لذلك المجتمع . وإذا كانت الملكية نفسها قد استخدمت فى وقت ما كطريق لرسم الحدود والفواصل بين مختلف هذه المجالات ، فهى تستخدم بعد ذلك أيضا لإعادة ترسيم هذه الحدود بين الحين والآخر على نحو يصعب معه تثبيت هذه النظم (٤٤) .

وفى غمرة ماسمى بعصر المعلومات ، اكتسبت الملكية الفكرية أهمية متزايدة كسلعة يمكن أن تباع وتشترى ، ويمكن تبادلها عبر الحدود الوطنية ، كما يمكن خلقها والترخيص باستخدامها أو استغلالها ، بل ويمكن سرقتها . فى هذا السياق ، يمكن النظر إلى تصاعد حدة الاهتمام السياسى بشأن الملكية الفكرية فى المفاوضات والعلاقات الدولية على أنه انحراف عن هموم وشئون التجارة التقليدية المتعلقة بتبادل السلع الملموسة . ومع ذلك فإن الاهتمام الجارى بهذا الموضوع يأتى استجابة لتطورات تكنولوجية سريعة ومتلاحقة ، وللفرص والتحديات التى تفرضها التكنولوجيا الجديدة على هؤلاء الراغبين فى حماية حقوق الملكية الفكرية (٤٥) . ونظراً لطبيعتها غير الملموسة intangible nature ، فإن الملكية الفكرية intellectual property لايمكن فهمها أو معاملتها فى العلاقات الاقتصادية على نفس الأسس التى يمكن أن تفهم أو تعامل على أساسها الملكية المادية material - based property . ذلك أن ماتعنيه الملكية

الفكرية ليس ثابتا ، ولكنه دالة لحاجة الرأسمالية لاستغلال موارد جديدة يتيحها التقدم التكنولوجي بصفة مستمرة . فتغير هيكل المعرفة ، ليس فقط كمعلومات وتجديدات تكنولوجية ولكن أيضا كمعتقدات ورؤى تؤثر في العلاقات الاجتماعية والسياسية ، يؤدى بالضرورة إلى إعادة تعريف تلك الأشياء التى تمثل عناصر الملكية . من هنا فإن خلق وحماية الملكية الفكرية يقتضى وجود نسيج معقد من العلاقات الاجتماعية يرتبط فيه الكيان الاجتماعى للملكية الفكرية ارتباطا قويا بعناصره القانونية ، وتوزع فيه الحقوق والواجبات ، والامتيازات والمسئوليات على جميع المشاركين فى هذه العلاقات [٤٦] . ويهدف هذا القسم إلى تحليل الأبعاد الثقافية والاجتماعية لحقوق الملكية الفكرية .

١ - ٢ - حقوق الملكية الفكرية وثقافة التحرر العالمى .

١ - ٢ - ١ - تحديد المفاهيم والمصطلحات .

تشير حقوق الملكية بصفة عامة إلى حقوق التملك القصرية أو الاستئثارية التى تتضمن حقوق الاستعمال والاستغلال والتصرف . فالملكية ليست سوى نظام من العلاقات الاجتماعية والقانونية للحقوق بين أشخاص ، أو بين أشخاص من خلال الأشياء . والحقوق هى مجموعة من الملكيات ، والملكية هى مجموعة من الحقوق . فالشخص يمتلك أو يكتسب حقوقا one owns or possesses rights ، ولهذا فإن الملكية هى أية علاقة يتمكن بمقتضاها شخص ما من اكتساب حق . فالقول بأن شخصا مايكتسب حقا على ملكية ، يتساوي مع القول بأن هذا الشخص يتمتع بملكية حقوقه . وتمتد حقوق الملكية لتشمل كل حق أو منفعة ذات قيمة . فحقوق الملكية تغطى ملكية أى شىء له قيمة تبادلية أو يشكل ثروة . وبهذا المعنى تعد الملكية حقا قصريا أو استئثاريا لامتلاك ، واستعمال ، واستغلال ، والتصرف (بالبيع أو المبادلة) فى الأشياء والأفكار . وحقوق الملكية الفكرية

ليست سوى تطبيق لهذه الحقوق [٤٧] . وحق الملكية هو أعلى حق يمكن أن يكتسبه شخص ما على شيء the highest right person can have to anything ، ومن ثم يعد حق الملكية هو الحارس لكل حق آخر the guardian of every other right. ولهذا تشكل حقوق الملكية جوهر أو أساس نسيج العلاقات الاجتماعية فى التكوينات الاقتصادية والاجتماعية ذات الاتجاهات التحررية أو الليبرالية ، بحيث يؤدى أى تغيير فى حقوق الملكية داخل هذه التكوينات إلى تغيرات اجتماعية خطيرة [٤٨] .

ويقصد بالثقافة مجموعة من المفاهيم والمعانى التى تشكل سياقاً أو إطاراً اجتماعيا معينا يعيش فيه الناس ويفكرن ويتصرفون ويصنعون خياراتهم ويشيدون هويتهم وقيمهم الأساسية . وعلى الرغم من العدد الهائل للأنماط الثقافية المختلفة والمنتشرة حول العالم، إلا أنه يمكن أن نفرق بينها استناداً إلى محورى حقوق الملكية (الملكية الخاصة فى مواجهة الملكية العامة) والرفاهية الاجتماعية (الفرد فى مواجهة الجماعة) . وتقدم الأنماط الثقافية المختلفة نماذج أو مخططات أو قوالب لتنظيم الأنشطة الاجتماعية . فالثقافات والأيديولوجيات تجعل الأساليب والمناورات السياسية مقبولة عن طريق تقديم المفاهيم الكفيلة بتسهيل استيعاب وفهم أهدافها ، إذ يسعى كل نمط ثقافى إلى تأسيس ونشر مجموعة من القيم والمعتقدات التى تبرر موقفه من المحورين السابقين . وبقدر قبول الناس لهذه القيم والمعتقدات قبولاً حقيقيا مناسبا ، نستطيع إدراك البعد التبريرى للثقافة justiuficatory and apologetic dimension of clture [٤٩] .

أما سياسات التحرر أو الليبرالية فتعنى برامج أو توجهات سياسية معينة تتطابق مع مفاهيم وقيم الغرب الرأسمالى التى ترتكز على الحرية الفردية ، والحكومات المقيدة ، وحقوق والتزامات اجتماعية معينة أهمها حقوق الملكية . وقد

تطورت هذه المفاهيم والقيم لتجعل من الليبرالية ثقافة عالمية وأسلوباً عاماً للتفكير تصبح معه الليبرالية منظوراً شاملاً لإعادة صياغة وتشكيل العالم بأسره من خلال هذه القيم والمعانى الرمزية التى ترتكز عليها . وهكذا تحولت الليبرالية إلى نظام ثقافى يقوم على التأليف بين جمهور من الأفراد يمتلكون على سبيل القصر والاستئثار ملكيات فردية وحقوقاً خاصة ، ويتمتعون – أو يجب أن يتمتعوا – بحرية كاملة فى تشكيل المجتمع وفى كل مايتعلق بعمليات الخلق والابتكار . وفي ظل هذا النظام الثقافى تصبح الهيمنة الفردية لبعض البلدان على الساحة الدولية حقا من حقوق الملكية (٥٠) .

١ - ٢ - ٢ - اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية كرمز ثقافى.

يعد اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية الذى تم التوصل إليه فى إطار جولة أرجواي الأخيرة إنجازا هاماً فى المجالات السياسية والاقتصادية والقانونية على الصعيد الدولى : فالاتفاق ينذر بإحداث تغيرات هامة فى طبيعة وفعاليات النظام الدولى أو فى طبيعة الاقتصاد السياسى العالمى الذى يقوم بتنظيمه . ومع ذلك ، تبدو أهمية هذا الاتفاق وخطورته أكثر وضوحاً فى تأثيره الثقافى من خلال المنطق الرمزي symbolic logic الذى يرتكز عليه ، والمبادىء التى يحاول نشرها من خلال هذه الرمزية symbolism . فالاتفاق يعيد صياغة طبيعة العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية ، ومن ثم يعيد صياغة وتشكيل المفاهيم الثقافية للعلاقات الاجتماعية بصفة عامة. وتتحقق هذه الآثار مرحليا على النحو التالى (٥١) :

١ – يعد الاتفاق وثيقة دولية هامة لحقوق الملكية الفكرية .

٢ – تسهم حقوق الملكية الفكرية القصرية أو الاستئثارية التى تتضمنها هذه

الوثيقة فى تعميق ونشر مفاهيم ومبادىء وقيم الليبرالية والحياة الاجتماعية الحرة .

٣ - تعمل الاتجاهات الليبرالية ، عن طريق تنظيمها للحياة الاجتماعية على أساس قيم ومفاهيم الملكية الفردية والحقوق الخاصة ، على إعادة تشكيل وصياغة نمط خاص للعلاقات الاجتماعية .

٤ - هذا النمط الخاص للعلاقات الاجتماعية الذى أفرزته الاتجاهات الليبرالية يعيد بدوره صياغة وتشكيل ثقافة المجتمع كأسلوب معين للحياة أو كمجموعة من المفاهيم والمعاني الحاكمة للأفراد فى سلوكهم وفي مشاعرهم وفى فهمهم لأنفسهم وللعالم من حولهم ، وفي كيفية تطوير هذا العالم .

إن الاتفاق يحمل فى طياته معانى رمزية خطيرة ، إذ أنه تعبير واضح عن تلك المبادىء السياسية المعروفة بالليبرالية ، وتعكس طبيعته الشاملة تلميحا بضرورة تصعيد انتشار الثقافة العالمية الوليدة لسياسات التحرر الاقتصادى والسياسى . والاتفاق إذ يوسع من نطاق حقوق الملكية الفكرية باسم كفاءة السوق المفتوحة ، فإنه يوسع كذلك وبالضرورة إطار الفهم الليبرالى للحياة الاجتماعية كعلاقة منظمة ومفهومة استناداً إلى حقوق الملكية القصرية أو الاستئثارية ، فهو يطور مصطلحات ومفاهيم هذه الحقوق فى اتجاه يساهم فى تشكيل المنظومة الثقافية لسياسات التحرر والعولمة . ويحقق الاتفاق ذلك عن طريق إلزام البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية بتصريف معاملاتها الدولية وفق مبادىء معينة ترتكز على مفاهيم الملكية الفردية ، والحقوق الفردية ، وهى مفاهيم أو مبادىء تعمل على تأكيد وهيمنة القالب الثقافى الغربى بخصائصه الرأسمالية الليبرالية . ويسعى الاتفاق إلى جعل هذه المبادئ اللغة المشتركة والقواعد الأساسية لفهم

وتصريف المعاملات الدولية . ومن هنا تعد حماية وتطوير مثل هذه المفاهيم والاتجاهات الليبرالية liberal talk من أهم وأخطر النتائج الأساسية للاتفاق . ذلك أنها تسفر فى النهاية عن خلق ثقافة عالمية عابرة للأوطان تشمل بتأثيراتها الحكومات الوطنية لمختلف البلدان والمنظمات الدولية ، والشركات دولية النشاط ، والأفراد والمنظمات غير الحكومية [٥٢] .

لقد تسللت الفروض الليبرالية إلى أذهان وعقول الأفراد حول العالم بطريقة تدريجية وطبيعية حتى أن الواحد منهم أصبح غير قادر على إدراك أنها مجرد فروض . ويسعى اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية إلى نشر هذه الفروض والعمل على عولمتها من أجل توسيع نطاق مبادىء السوق الحرة . فهذه الفروض تصنع وتنشر ، فى الواقع ، مفاهيم وأسس ثقافية . ولهذا غالبا مايتم الربط داخل الاتجاهات الليبرالية بين حقوق الملكية ، والحريات ، والإبداع ، والعلاقات الاجتماعية . فالفرد يكون حراً بقدر ما يكون مالكا لنفسه وقدراته ... والحرية هى دالة للامتلاك . والمجتمع ليس سوى عدد كبير من أفراد يتمتعون بقدر متساو من الحريات ، ويرتبطون ببعضهم كمالكين لقدراتهم الخاصة ولما يكتسبونه من خلال تلك الممارسات [٥٣] .

إن المحتوى الثقافى لهذه الفروض والمفاهيم الليبرالية لايمكن تجاهله أو تجنبه على الرغم من صعوبة إدراكها بسبب حدوثها بطريقة تدريجية وطبيعية . فالاتفاق وغيره من الترتيبات المشابهة ، يمثل أحد أشكال الانتشار الثقافى . فهو يحدد شكلا معينا للحقوق، ثم يحاول نشر هذا الشكل على صعيد العالم بأسره .

١ - ٢ - ٣ - ثقافة التحرر العالمى وتحدياتها .

تزامن تطور الاقتصاد الدولى فى اتجاه العولمة مع تحول الاتجاهات الليبرالية

من مجرد برامج سياسية وطنية إلى ثقافة عالمية . وعلى الرغم من أن هذه التطورات لم تكن متجانسة عبر العالم ، إلا أنه لايمكن إنكارها . ويرى كثير من المراقبين والمحللين أن الاصلاحات الجارية فى بلدان أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى السابق تؤكد هذا الاتجاه نحو ثقافة التحرر العالمى (٥٤) .

وعلى الرغم من أن توقعات المستقبل القريب تشير إلى استمرار نجاح التجارة الحرة المفتوحة ، إلا أن ذلك الاتجاه لن يخلو من تصاعد احتمالات حدوث توتر فى العلاقات التجارية بين بلدان أوربا الغربية ، وأمريكا الشمالية ، واليابان ، وبلدان جنوب شرق آسيا والصين . ففى يونيو عام ١٩٩٥ ، توجه أكثر من مائة من الاقتصاديين الأمريكيين البارزين بخطاب مفتوح إلى الرئيس الأمريكى كلينتون لمطالبته بعرض الخلافات التجارية بين الولايات المتحدة واليابان على منظمة التجارة العالمية لتسويتها ؛ غير أن المدير التنفيذى للمنظمة أجاب على ذلك بأن المنظمة الجديدة وإن كانت على استعداد من أجل المساعدة ، إلا أنه يأمل فى قيام كل من البلدين بتسوية خلافاتهما وديا دون الرجوع إلى المنظمة ، حيث أن الخلافات الشديدة القائمة بينهما يمكن أن تؤدى إلى سحق المنظمة الوليدة والقضاء على فعاليتها (٥٥) .

ويمكن القول أن هناك تحديات تواجه منظمة التجارة العالمية وثقافة التحرر العالمى التى تجسدها هذه المنظمة . وهى تحديات قد تكون مباشرة أو غير مباشرة . ومن بين هذه التحديات المباشرة تصاعد أعمال العنف التى تشهدها كثير من البلدان الإسلامية فى الجزائر ، أفغانستان ، باكستان ، تركيا، العراق ، وإيران .. الخ ، إذ تدور كثير من هذه الصراعات بسبب التعارض بين ثقافة التحرر العالمى أو العولمة والظروف الداخلية لهذه البلدان . وتشهد الصين وبلدان أوربا الشرقية أيضا موجات حادة من هذه الصراعات بين اتجاهات النخب

المسيطرة الراغبة فى سياسات التحرر العالمى ، والطبقات العمالية محدودة الدخل الساعية إلى رفض هذه الاتجاهات والسياسات بسبب تأثيرها السلبى على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية .

ومما يبعث على الحيرة والدهشة فى آن واحد أن ترى تزايد هيمنة الاتجاهات الليبرالية على الصعيد الدولى ، فى الوقت الذى تفقد فيه بريقها على المستوى المحلي في معاقلها داخل البلدان الرأسمالية الغربية . وكأن سعى قادة هذه البلدان والنخب المسيطرة فيها نحو عولمة هذه الاتجاهات يمثل رد فعل عكسى لانحسار شعبيتها داخل هذه البلدان . ففى الولايات المتحدة نفسها ، وفى بلدان أوربا الغربية ، يمكن ملاحظة وجود صراعات اجتماعية بشأن القيم والاتجاهات الليبرالية ، إذ تشهد هذه البلدان بين الحين والآخر تصاعد الحركات المناهضة للعولمة واتجاهاتها . ومن بين التحديات غير المباشرة للاتجاهات الليبرالية اختلاف مفاهيم قواعد الأخلاق والعدالة فيما بين البلدان ، إذ أن مصطلحات ومفاهيم الحقوق والملكية الفكرية نفسه قد تختلف دلالاته ومضامينه الأخلاقية من بلد إلى آخر ومن وقت لآخر (٥٦) .

٢ - ٢ - الإطار الاجتماعى لحقوق الملكية الفكرية .

يمكن القول أن الاتفاقات الدولية والسياسات الحاكمة للملكية الفكرية قد تم تطويرها من خلال عملية يمكن أن يطلق عليها التنظيم الزاحف creeping regulation . فالتطورات التكنولوجية ونظم المعلومات والاتصالات، والأساليب الجديدة لتسهيل التبادل الدولى قد ساهمت ، على نحو متكرر ، فى خلق أنماط من الاستجابات التى ساهمت بدورها فى تحويل الملكية الفكرية إلى سلع قابلة للتداول بطرق مختلفة . ونتيجة لذلك ، قامت مختلف البلدان بخلق وتطوير آليات جديدة لتنظيم التعامل فى مكونات الملكية الفكرية ، يمنح الملاك بموجبها حقوق

وامتيازات معينة مقابل تحمل بعض الالتزامات والمسئوليات . أما جمهور المستخدمين فتفرض عليهم قيود جديدة مقابل حصولهم على منافع إضافية . ونحاول فيما يلى بيان المنطق الاقتصادى لحقوق الملكية الفكرية ، وتحليل المعايير الاجتماعية الحاكمة لها .

٢ - ٢ - ١ - المنطق الاقتصادى لحقوق الملكية الفكرية .

إن وجود الملكية الفكرية وحماية حقوقها يرتكز على منطق اقتصادى بحت . فعلى خلاف الحقوق الأخرى ، تتميز حقوق الملكية الفكرية بطبيعتها المؤقتة . وهى مؤقتة لأنها تمنح لفرد أو لمشروع ولكن من أجل مصلحة المجتمع بأسره . فالشخص الذى يمنح هذا الحق لفترة مؤقتة يضمن استرداد نفقات الابتكار ، وتعويضه عما بذله من جهد ومال فى سبيل الوصول إلى ابتكاره ، وهو مايسمح باستمرار القيام بأنشطة الابتكار والإبداع اللازمة لتقدم المجتمع . وهكذا تقوم العلاقة بين الفرد ، والدولة ، والمجتمع على أساس تبادلى . فالدولة (الحكومة) لديها السلطة لمنح حقوق احتكارية مؤقتة للمبتكر ، والمجتمع (كجموعة من الأفراد والمؤسسات) عليه أن يلتزم بالوفاء بهذه الحقوق الاحتكارية وحمايتها والامتناع عن الاعتداء عليها بأية صورة من صور الاعتداء على الحقوق . أما الفرد المبتكر الذى منح هذا الحق فإنه ، فى مقابل التزام الآخرين بعدم الاعتداء على حقه ، يلتزم باستعماله وفق الشروط والقيود المفروضة عليه من جانب الدولة من أجل تحقيق مصلحة المجتمع . وعلى أساس هذه العلاقة التبادلية تتحقق مصلحة المجتمع والأفراد . فالمجتمع يستفيد من استخدام ونشر الابتكارات والاختراعات التى يتوصل إليها الأفراد ، والأفراد يجنون ثمار جهودهم الخلاقة في صورة عوائد احتكارية ناتجة عن استغلال حقوق الملكية الفكرية التى منحتها لهم الدولة ببيعها أو الترخيص باستخدامها فترة محددة من الزمن . هذا هو

باختصار شديد التبرير الاقتصادى لحماية حقوق الملكية الفكرية الذى تتبناه البلدان ذات الاتجاهات الليبرالية [٥٧] .

٢ - ٢ - ٢ - المعايير الاجتماعية الحاكمة للملكية الفكرية .

ونظراً لأن البلدان ليست كلها ليبرالية ، ونظراً لوجود من يعارض المنطق السابق داخل البلدان الليبرالية نفسها ، فإن الأمر يتوقف فى النهاية على من هم الفاعلون الأساسيون فى مجال خلق وحماية الملكية الفكرية ؛ وعلى من يمتلك السلطات والحقوق والامتيازات ، ومن يتحمل الواجبات والمسئوليات المتعلقة بها ؛ وعلى الكيفية التى تتفاعل وفقا لها هذه المعايير الاجتماعية لتصبح مثيرة للجدل والنزاع . وفى هذا السياق الاجتماعى ، يمكن أن نميز بين ثلاثة أدوار رئيسية : دور الدولة ، دور الأفراد والمشروعات ، ودور المجتمع بأسره .

أولاً : دور الدولة :

إن المطالبة بتأمين حماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية ترتكز بصفة أساسيةعلى واجب الدولة ومسئوليتها فى دعم وتقوية نظم حقوق الملكية الفكرية ، واستخدام سلطاتها فى حماية هذه الحقوق بالنسبة لمواطنيها ومشروعاتها فى الخارج . فالدولة التى تتمتع بسلطة خلق الحقوق القانونية ، يجب أن تتحمل في نفس الوقت مسئولية حماية هذه الحقوق . وهنا يتعين أن نفرق بين دور الدولة كمنتجة للملكية الفكرية ، ودورها كمستوردة لها [٥٨] .

١ - الدولة كمنتج للملكية الفكرية .

حينما ينتج نوع ما من أنواع الملكية الفكرية فى دولة من الدول ، فإنه يحمل جنسية هذه الدولة ، ويكون قرار منح حق الملكية لهذا المنتج ، والقرار المتعلق بكيفية حماية هذا الحق واقعين فى نطاق سلطات واختصاصات هذه الدولة .

ويتحقق لهذه الدولة مصلحة في خلق وحماية هذه الحقوق عن طريق تمكين أصحابها من مواطنيها ومشروعاتها من التعامل عليها بالبيع أو الترخيص باستخدامها فى المعاملات التجارية الدولية . وتتجسد هذه المصلحة فى صورة عوائد وأرباح محولة تتدفق على هذه الدولة من الخارج . ولهذا فإن الاعتداء على هذه الحقوق . يلحق بمصلحة هذه الدولة وبمصالح مواطنيها من الأفراد والمشروعات أصحاب هذه الحقوق ضرراً جسيماً .

ومن أجل تحقيق التكامل بين سلطات الدولة وحقوق رعايها من المواطنين والمشروعات، يقع على عاتق الدولة التزام تجاه كل من أصحاب حقوق الملكية الفكرية والجمهور . إذ أنه بمجرد منح الحق ، ينشأ على الدولة واجب حمايته ، على الأقل داخل حدودها الإقليمية . أما فيما يتعلق بمدى التزام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية لمواطنيها ومشروعاتها فى الخارج ووسائل هذه الحماية ، فإنه يتفاوت من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر . ففى فترة ماقبل السبعينات ، كانت مسئولية الولايات المتحدة الأمريكية عن حماية حقوق الملكية الفكرية لرعاياها فى الخارج محدودة ، وتقتصر فقط على مجرد قيام قنصلياتها فى الخارج بتقديم النصائح القانونية لهم . ثم حدث تحول أساسى لموقفها من هذه القضية بعد صدور قانون جديد للتجارة فى عام ١٩٧٤ ليعدل القسم ٣٣٧ من القانون الأمريكى للتعريفة الجمركية الصادر فى عام ١٩٣٠ . وبموجب هذا التعديل ، أخذت الحكومة الأمريكية على عاتقها مسئولية استخدام سياستها التجارية كوسيلة للضغط أو لإقناع الحكومات الأخرى بحماية حقوق الملكية الفكرية الأمريكية فى الخارج . ثم تأكد التزام الدولة بحماية حقوق الملكية الفكرية لرعاياها فى الخارج حينما نجحت الولايات المتحدة فى ربط حماية الملكية الفكرية صراحة بقواعد التجارة الدولية بموجب اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية الذى انبثق عن منظمة التجارة العالمية [٥٩] .

٢ - **الدولة كمستورد للملكية الفكرية .**

إن سلطات وامتيازات ، وحقوق والتزامات الدولة كمستورد للملكية الفكرية لاتزال مثيرة للجدل والخلاف . فالولايات المتحدة ، باعتبارها أكبر دولة منتجة للملكية الفكرية فى العالم ، تتبنى وتقود ذلك الاتجاه الذى يرى ضرورة التزام مختلف البلدان بضمان توفير حماية أقوى لحقوق الملكية الفكرية عن طريق إصدار تشريعات وطنية واتخاذ إجراءات تنفيذية لتحقيق هذا الهدف . أما الدول المستوردة للملكية الفكرية فترى أنها يجب أن تظل محتفظة بكامل سلطاتها فى منح أو الامتناع عن منح بعض حقوق الملكية الفكرية . وهكذا تتعارض وجهات النظر بين الدول المنتجة والدول المستوردة للملكية الفكرية . فإلى أى مدى يتعين على الدول المستوردة الالتزام بدعم وتقوية حماية حقوق الملكية الفكرية التى يمتلكها الأجانب ؟. الملاحظ فى هذا المجال هو أنه قبل العمل بمقررات جولة أرجواى الأخيرة ، كانت الاتفاقيات الدولية المختلفة تلزم الدول الموقعة عليها بتوفير هذه الحماية بطرق مختلفة . ولكن اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المنبثق عن منظمة التجارة العالمية ألزم الدول الموقعة عليه بتبنى تشريعات وطنية لحماية حقوق الملكية الفكرية للأجانب وتنفيذها بطريقة عادلة من خلال إجراءات قانونية وقضائية ملائمة .

ثانياً : دور الأفراد والمشروعات :

ترتب الأنواع المختلفة من الملكية الفكرية أنواعاً مختلفة من الحقوق والالتزامات والواجبات والمسئوليات بالنسبة لمالكيها من الأفراد والمشروعات ، وذلك على النحو التالى [٦٠] .

١ - تمنح العلامات التجارية ملاكها من الأفراد والمشروعات الحق فى منع

الغير من استخدامها فترة غير محددة من الزمن ، فهو حق مطلق غير محدد بفترة زمنية . ولكن فى مقابل هذه الحماية الدائمة غير المحددة المدة ، يلتزم مالك العلامة التجارية باستخدام هذه العلامة . معنى ذلك أن حق مالك العلامة التجارية فى قيام الدولة بحماية علامته ومنع الغير من استخدامها مقترن بواجبه فى استخدام هذه العلامة . فإذا لم يستخدمها أو كف عن استخدامها سقط حقه فى طلب حمايتها ومنع الغير من استخدامها. وعلى ذلك ؛ فإن صاحب العلامة التجارية لايتمتع بامتياز استخدام العلامة أو عدم استخدامها وفقاً لمشيئته ، إذ أن حقه فى طلب حمايتها مقيد بواجبه في استخدامها . فالعلامات التجارية تمنحها الدولة وتحميها من أجل استخدامها بمعرفة مالكيها ، فإن لم تستخدم تستطيع الدولة إلغاءها .

٢ - أما حقوق التأليف والنشر ، وبراءات الاختراع ، فإنها تمنح حماية لفترة محددة من الزمن ، تسقط بعدها الأعمال الفنية والأدبية والاختراعات محل هذه الحقوق والبراءات فى الدومين العام للإنسانية . ولكن يلاحظ أن صاحب حق التأليف والنشر ، على خلاف مالك العلامة التجارية وبراءة الاختراع ، يتمتع بامتياز النشر أو عدم النشر . كما يتيح هذا الحق لمالكه الحق فى مراقبة إعادة طبع ونشر أعماله الأدبية أو الفنية ، ولكنه حق مقيد بفكرة أو مبدأ الاستخدام العادل أو الشريف (٦١) fair use . وعلى غرار مالك العلامة التجارية ومالك براءة الاختراع ، يتمتع صاحب حق المؤلف بحماية الدولة لمؤلفاته وأعماله من اعتداء الغير عليها . وبالإضافة إلى ذلك ، يتمتع مالك حق التأليف والنشر فى الأعراف القانونية اللاتينية بحق أدبى مجاور يتمثل فى حقه فى حماية أمانة أعماله حتى ولو قام

ببيعها أو رخَّص للغير باستعمالها . وهو حق غير موجود فى الأعراف القانونية الأنجلو سكسونية . ويقوم هذا الحق ، الذى لم يتضمنه اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، على فكرة مؤداها أن المصنفات الأدبية والفنية ليست مجرد منتجات اقتصادية تباع وتشترى ، ولكنها تتضمن علاقات روحية بين المؤلف وأعماله ، وهى علاقات لايمكن أن تكون محلاً للبيع أو الترخيص . فهو حق استثنائى قوى لايمكن أن يؤسس فقط على اعتبارات اقتصادية . ولايلتزم مالك حق التأليف والنشر بالقيام بأية واجبات فى نشر أو استغلال أعماله ، أى أنه يتمتع بامتياز كامل : حق فى الحماية لايقابله واجب . فالدولة حينما تقوم بمنح هذا الحق لاتنتظر مقابل له سوى تشجيع أنشطة الخلق والإبداع التى يمكن أن يستفيد منها المجتمع ثقافيا واقتصاديا على المدى الطويل . وفى المقابل ، نجد أن مالك براءة الاختراع يلتزم بواجب معين هو الإفصاح عن المعلومات التى تتضمنها البراءة مقابل حصوله على حق احتكار البراءة فترة محددة من الزمن . وحتى إذا توصل شخص آخر - بصفة مستقلة ودون الاستعانة بالمعلومات المفصح عنها فى البراءة - إلى اختراع مماثل ، فإنه لايحصل على براءة اختراع ويمنع من استخدام هذا الاختراع . وتتطلب تشريعات كثير من البلدان ضرورة استخدام براءات الاختراع فى الإنتاج ، وإلا قامت بالترخيص الإجبارى باستخدامها . وهكذا لايتمتع مالك براءة الاختراع بامتياز مطلق ، إذ أنه يتمتع بحقوق ويتحمل بالتزامات في إطار من التوازن الاجتماعى بين حقوقه وامتيازاته وواجباته: الإفصاح عن المعلومات واستغلالها أو إتاحتها للاستغلال مقابل حق احتكار البراءة فترة معينة من الزمن .

٣ - وبالنسبة للمعلومات السرية غير المفصح عنها والتى تتمثل فى الأسرار التجارية والصناعية ، فإن الدولة توفر لها حماية أقل . وهى عبارة عن معلومات وابتكارات يفضل أصحابها الاحتفاظ بها سراً بدلاً من الحصول على براءات اختراع لها والإفصاح عما تتضمنه من معلومات . وتقتصر هذه الحماية على القوانين التى تمنع الممارسات التجارية غير العادلة . ويتشابه كل من مالكى حقوق التأليف والنشر ومالكي الأسرار التجارية والصناعية فى قدرة أى منهم على حجب المعلومات عن المجتمع . ولكن مالكى الأسرار التجارية والصناعية الذين يفضلون الاحتفاظ بمعلوماتهم سراً بدلاً من الحصول على براءات لها معرضون لمخاطر إمكانية توصل غيرهم إلى هذه المعلومات بطريقة مستقلة وبجهودهم الخاصة . وفى هذه الحالة لن يتمكنوا من الحصول على حماية الدولة لهم ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة لمالكى براءات الاختراع الذين تكفل لهم الدولة الحماية فى هذه الحالة . وفى مقابل هذا الخطر الذى يتهدد مالكى الأسرار التجارية والصناعية ، فإنهم قد يتمكنون من الاحتفاظ بأسرارهم فترة زمنية أطول من فترة الحماية المقررة لبراءات الاختراع ، وذلك إذا لم يتوصل أحد إلى كشف أسرارهم .

٤ - نادراً ما تتعرض المناقشات المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية لحقوق وواجبات المنتجين الاحتماليين للملكية الفكرية . ويلاحظ أن النظم القوية لحماية حقوق الملكية الفكرية التى توسع من نطاق ومجال هذه الحقوق بالنسبة لملاكها قد تمارس تأثيراً سلبيا أو مثبطا chilling effect على الأعمال والابتكارات الجديدة عن طريق فرض واجبات ومسئوليات على الغير . فالمبتكرون الاحتماليون يلتزمون بعدم سرقة أفكار وأعمال الآخرين ، إذ أن

العقوبات القانونية تتفاعل مع المعايير الاجتماعية في معظم المجتمعات فى التأكيد على حق الفرد فى امتلاك ماقد يتوصل إليه من مبتكرات .

وفى الماضى القريب ، لم تكن سرقة الأفكار من البلدان الأخرى مقبولة فحسب ، بل كان يجرى تشجيعها من جانب بعض البلدان . فانجلترا ، على سبيل المثال ، كانت تمنح براءات اختراع لمواطنيها الذين يستوردون منتجات أو عمليات إنتاجية جديدة من الخارج ، سواء تم استيرادها بموافقة أو عدم موافقة مبتكريها . وحتى فى الوقت الراهن ، لوحظ أنه بعد توقيع اتفاق بين الولايات المتحدة والصين للقضاء على ظاهرة النسخ غير المشروع للاسطوانات المدمجة أو المضغوطة compact discs أعيد تشغيل المصانع التى كانت قد أغلقت تنفيذاً لهذا الاتفاق ، أي أنها لم تتوقف عن هذا العمل غير المشروع سوى فترة محدودة جداً . [٦٢] كما أن ممارسات التجسس الصناعى industrial espionage لاتزال موجودة على الرغم من أنها محظورة . وتسمح بعض البلدان ، وبصفة خاصة اليابان ، للمبتكرين الاحتماليين بنطاق واسع من الابتكار حول invent around الابتكارات الموجودة عن طريق إضافة تحسينات محدودة عليها أو تعديلها . [٦٣]

وإذا كان من غير المحتمل أن يساهم الفرد فى الإضافة إلى رصيد المعرفة الانسانية بدون معرفة ما يحويه هذا الرصيد بالفعل ، فماذا يكون الاستخدام العادل لهذا الرصيد؟! وهكذا يبدو أن المدى المتاح للمبتكرين الاحتماليين للبناء على أعمال من سبقوهم غير محدد أو غير معروف . إن حقوق وامتيازات وواجبات ومسئوليات المنتجين الاحتماليين للملكية الفكرية تصطدم بما هو متاح بالفعل للملاّك الحاليين من حقوق وامتيازات .

ثالثا - دور المجتمع :

أخيراً ، هناك مجموعة واسعة من الحقوق والامتيازات والواجبات والمسئوليات بالنسبة للمجتمع . فما هى علاقة المجتمع بمالكى حقوق الملكية الفكرية ؟، وإلى أى مدى يكون للمجتمع الحق فى العلم بهذه الحقوق ، وإلى أى مدى يلتزم الجمهور بطاعة القواعد التى تحمى حقوق الملكية الفكرية ؟ .

يذهب معظم المحللين والمراقبين فى هذا الصدد إلى وجود انفصال واضح بين القوانين الرسمية المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية ، والقواعد الفعلية المطبقة التى تحكم الممارسات العملية اليومية ، حتى فى داخل الولايات المتحدة نفسها التى ينظر إليها على أنها أكثر البلدان حزماً فى مجال حماية حقوق الملكية الفكرية . ويبدو هذا الانفصال بين القوانين والممارسات الفعلية أشد وضوحاً فى غالبية البلدان الأخرى . (٦٤)

فعلى الرغم من عدم مشروعية نسخ وتقليد أشرطة الڤيديو كاسيت والأسطوانات المضغوطة وبرامج الحاسبات الآلية ، فإن كثيراً من الناس فى الولايات المتحدة يقومون بذلك (٦٥) . ويرى كثير من هؤلاء الأفراد أن هذا الانتهاك لقوانين حماية حقوق الملكية الفكرية مماثل للقيادة بسرعة ٣٥ ميل فى الساعة فى منطقة لايسمح بتجاوز السرعة فيها عن ٣٠ ميل فى الساعة ؛ فمن الناحية الفنية هناك مخالفة ، ولكن من الناحية الفعلية هناك اتفاق مع الطريقة التى تطبق بها القواعد فى الممارسة العملية . ويرى فريق آخر من الأفراد أن نسخ وتقليد هذه البرامج بهدف الاستعمال الشخصى فقط ، وليس للتجارة فيها ، لايشكل أية مخالفة . ويرى فريق ثالث أنه لايرى مانعا فى نسخ وبيع برامج المشروعات الكبيرة التى تحقق أرباحاً ضخمة بينما لايبرر القيام بذلك بالنسبة للمشروعات الصغيرة . وتعد هذه الممارسات المتعلقة بالنسخ غير المشروع لهذه البرامج

والأسطوانات مقبولة فى الصين بشكل واضح وعلى نطاق واسع حيث أقيمت مصانع بالكامل لهذا الغرض ، إذ يعتقد كثير من الناس أنهم يتمتعون بامتياز الحصول على المنتجات المحمية ببراءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر بأسعار أقل . [٦٦]

وهكذا يلاحظ أن النظرة السائدة لدى غالبية الجماهير فيما يتعلق بحقوق المستهلكين والتزاماتهم بحماية الملكية الفكرية لاتتفق مع القانون فى معظم الحالات . ولعل السبب فى ذلك يرجع إلى اختلاف أوضاع التوازن الاجتماعى من دولة إلى أخرى ومن وقت لآخر . وتسعى كل دولة إلى تحقيق مصلحتها الخاصة ولو على حساب مصالح الدول الأخرى . وعلى ذلك ، فإن دعم وتقوية الحقوق والامتيازات الفردية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية فى كل دولة قد لايؤدى بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الدولية ، إذ أن ما يحقق فائدة لدولة ما قد يلحق الضرر بمصالح دول أخرى . مؤدى ذلك هو أن المناهج المطلقة التى تنادى بتوفير مستوى أعلى لحماية حقوق الملكية الفكرية على المستوى الدولى مهما كلف الأمر ليست مثمرة بالنسبة للجميع . ويتعين بدلاً من ذلك ، اتباع مناهج نسبية بديلة تفرق بين السمات والخصائص المختلفة لحقوق الملكية الفكرية وما ينتج عنها أو يترتب عليها من سلطات وامتيازات والتزامات ومسئوليات . وبذلك يمكن التعرف على منافعها وتكاليفها ، وعلى الطرق التى يمكن من خلالها زيادة هذه المنافع والحد من تلك التكاليف . ويمكن إدخال أو تبنى هذه المناهج النسبية البديلة فى إطار المفاوضات والاجتماعات الدورية التى تشارك فيها البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية تحت إشراف مجلس الملكية الفكرية التابع للمنظمة .

- ٣ -

حقوق الملكية الفكرية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر

تقديم :

أثار اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية المنبثق عن منظمة التجارية العالمية جدلاً واسعاً بشأن نفقاته ومنافعه لمختلف الأطراف . والقضية ليست جديدة تماماً ، إذ ثارت منذ عدة عقود قضية جدلية ساخنة بشأن نفقات ومنافع حماية براءات الاختراع . وتركز الجدل آنذاك فى اتجاهين يؤكدان على المنافع التى يمكن أن تحصل عليها البلدان النامية من وراء دعم وتقوية حماية براءات الاختراع : اتجاه يزعم أن الحماية الأقوى لبراءات الاختراع فى البلدان النامية تؤدى إلى زيادة حوافز المشروعات المحلية والأفراد على الابتكار داخل هذه البلدان ، وهو اتجاه نعرض له بالدراسة والتحليل فى القسم الخامس من هذا البحث . واتجاه آخر يرى أن الحماية الأقوى لبراءات الاختراع تمثل عنصراً أساسياً فى تشكيل مناخ الاستثمار ، ومن ثم تعد أحد العوامل الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة . ومؤدى هذا الاتجاه الثانى هو أن البلدان النامية الراغبة فى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتعين عليها أن تتبنى نظما قوية لحماية حقوق الملكية الفكرية . ويهدف هذا القسم إلى تحليل وتمحيص هذه الفرضية عن طريق تقديم إطار نظرى تحليلى لمحددات الاستثمار الأجنبى المباشر ، وعرض نتائج بعض الدراسات العملية التى تصدت لاختبار طبيعة الارتباط بين حماية الملكية الفكرية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية .

١ - ٢ - محددات الاستثمار الأجنبى المباشر (إطار نظرى) .

على الرغم من تعدد الأطر النظرية التحليلية التى تم تطويرها لتحيل محددات وآثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أن نقطة البدء النموذجية فى تحليل هذه المحددات تتمثل فى مقدمة منطقية مؤداها أن المشروع الذى يضطلع باستثمارات أجنبية فى الخارج يجب أن يمتلك أصولاً خاصة firm - specific assets تفتقر إليها المشروعات المحلية . ففى ضوء مبدأ الرشادة الاقتصادية ، لا يمكن توقع تحرك مشروع ما خارج بلده لينافس مشروعات أخرى فى عقر دارها متحملاً قدراً من المخاطر والنفقات أكبر مما يتحمله داخل بلده إلا إذا كان يمتلك من المزايا ما يمكنه من تحقيق معدلات مرتفعة من الأرباح تسمح له بتعويض تلك المخاطر والنفقات ، وتضمن له تفوقا على المشروعات المنافسة فى البلدان الأجنبية التى يقوم بالاستثمار فيها . (٦٧)

ولقد تطورت الدراسات المتعلقة بتحليل هذه المزايا الخاصة كبواعث على تدويل الإنتاج ، وتعددت – من ثم – النماذج الفكرية المتعلقة بمحددات الاستثمار الأجنبى المباشر . (٦٨) ففى البداية طور كل من كندلبرجر ، وهايمر نموذجا يعتمد على عدم كمال الأسواق ويشترط للقيام بالاستثمارات الأجنبية شرطين : أن تزيد أرباح الاستثمارات فى الخارج عن تلك التى يمكن تحقيقها فى الداخل ، وأن يمتلك المشروع القائم بالاستثمار عدداً من المزايا الاحتكارية الخاصة القابلة للانتقال دولياً . (٦٩) ثم طور فيرنون نموذجا مختلفا يقوم على التباين التكنولوجى، حيث يربط تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر بالتباينات التكنولوجية بين المشروعات واحتكارها للتجديدات التكنولوجية ومحاولة تجنب مخاطر شيوعها . وقدم فى ذلك نموذجه المشهور عن دورة حياة المنتج (٧٠) . وللتوفيق بين النموذجين السابقين ، قدم كيفز نموذجا ثالثا يعتمد على الجمع بين الكثافة

التكنولوجية والمهارات التسويقية كميزتين أساسيتين كامنتين خلف تدويل الإنتاج ، تمنحان المشروع القدرة على تمييز وتنويع منتجاته [٧١] . وأخيراً قدم دانـنج نموذجه الانتقائى eclectic approach لتفسير ظاهرة تدويل الإنتاج [٧٢] . ووفقا لهذا النموذج ، يعد الاستثمار الأجنبى المباشر دالة فى ثلاثة متغيرات مستقلة هى: [٧٣]

١ – مزايا الملكية ownership advantages ؛ وهى مزايا احتكارية يمتلكها المشروع القائم بالاستثمار مثل : التفوق التكنولوجى ، ضخامة الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير ، التفوق التمويلى ، القدرة المرتفعة على تمييز المنتجات ، كبر حجم المشروع ، المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية ، القوة العاملة الماهرة .... الخ .

٢ – مزايا الموقع أو المزايا المكانية locational advantages ؛ وهى مزايا يتمتع بها البلد المضيف الذى يجرى فيه الاستثمار مثل : اتساع أسواق البلد المضيف ، انخفاض نفقة الأمور فيها ، توافر مستلزمات الإنتاج ، الاستقرار السياسى ، حوافز الاستثمار التى تقدمها حكومة البلد المضيف ، توافر خدمات البنية الأساسية ، مدى شفافية النظم القانونية والقضائية ، مستوى الكفاءة البيروقراطية ، غياب الفساد .. الخ.

٣ – مزايا الاستخدام الداخلى internalization advantages ؛ وهى عبارة عن عوامل تبرر الاستخدام الداخلى لما يمتلكه المشروع القائم بالاستثمار من مزايا احتارية ، وتتضمن : تحقيق أرباح أعلى ، تخفيض نفقة المعاملات ، تخطى القيود والاجراءات الحكومية ، تحقيق أقصى استفادة ممكنة مما يمتلكه المشروع من أصول تكنولوجية .. الخ .

وهكذا يتميز النموذج الانتقائى بقيامه بالربط بين خصائص المشروع القائم بالاستثمار من ناحية (مزايا الملكية) وخصائص البلد المضيف الذى يجرى فيه الاستثمار من ناحية أخرى (مزايا الموقع ومزايا الاستخدام الداخلى) بطريقة منسقة . وفى تحليله لمحددات الاستثمار الأجنبى المباشر ، يتميز النموذج الانتقائى كذلك باتفاقه وانسجامه مع أية صورة من صور نظرية المزايا النسبية المقارنة فى تفسيرها لقيام التبادل الدولى . كما يتميز بإمكانية تطبيقه على كل من المستويين الوحدى والجمعى . فعلى المستوى الوحدى ، يسمح النموذج بالربط بين المشروع الفردى ، والصناعة ، وخصائص البلد الأم والبلد المضيف وبعضها البعض ، وعلى المستوى الجمعى ، يمكن أن يستخدم النموذج فى شرح وتفسير الأهمية النسبية للتدفقات الصادرة أو الواردة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لمختلف البلدان . (٧٤)

ويبدو مما تقدم أن النماذج المختلفة فى تفسيرها لظاهرة تدويل الإنتاج وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر تجمع كلها على أهمية التفوق التكنولوجى وكثافة الأصول التكنولوجية technology - based assets التى يتعين على المشروع امتلاكها لكى يستطيع القيام باستثمارات أجنبية فى الخارج . وتتخذ هذه الأصول التكنولوجية أشكالاً مختلفة لعناصر الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع ، الأسماء والعلامات التجارية ، النماذج الصناعية ، الأسرار الصناعية والتجارية .. الخ . ويقوم المشروع باستغلال ما يمتلكه من هذه الأصول فى مختلف الأسواق الخارجية وفق آليات متعددة تتوقف على مدى تفاعل مزايا الملكية مع مزايا الموقع ومزايا الاستخدام الداخلي السابقة الإشارة إليها . وأهم هذه الآليات هى : الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، التصدير ، واتفاقيات الترخيص وغيرها من الترتيبات التعاقدية الأخرى . ويتوقف نوع الآلية المستخدمة

على نوع المزايا المتاحة للمشروع من بين الأنواع الثلاثة للمزايا السابقة التى عرضها النموذج الانتقائى ، إذ يربط هذا النموذج بين الأشكال أو الآليات المختلفة لخدمة الأسواق الخارجية وهذه الأنواع الثلاثة من المزايا على النحو الذى يوضحه الجدول التالى رقم (١)

جدول رقم (١)

الأشكال المختلفة لخدمة الأسواق الخارجية

المزايا / طرق خدمة السوق	مزايا احتكارية يمتلكها المشروع	مزايا الاستخدام الداخلى	مزايامكانية للبلد المضيف
استثمار أجنبى مباشر	متوفرة	متوفرة	متوفرة
التصدير	متوفرة	متوفرة	غير متوفرة
الترخيص والترتيبات التعاقدية	متوفرة	غير متوفرة	غير متوفرة

المصدر : خليل محمد خليل عطيه (١٩٩٤) ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

ويلاحظ من الجدول أن توافر المزايا الاحتكارية التى يمتلكها المشروع يعد شرطا أساسيا فى كافة أشكال خدمة الأسواق ، وأن المشروع يقوم بالاستثمار فى الخارج فى حالة توافر المزايا الثلاث ، ويفضل التصدير فى حالة عدم توافر مزايا مكانية فى السوق المعنية . أما فى حالة عدم امتلاك المشروع لمزايا الاستخدام الداخلى لمزاياه الاحتكارية بالإضافة إلى خلو السوق المعنية من مزايا الموقع أو توافرها بدرجة غير كافية ، فإن المشروع يفضل خدمة هذه السوق عن طريق اتفاقيات الترخيص أو غيرها من الترتيبات التعاقدية الأخرى .

٢ - ٣ - حماية الملكية الفكرية كإحدى المزايا المكانية .

هل يمكن اعتبار مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فى البلد المضيف إحدى المزايا المكانية التى تؤثر على خيارات وقرارات المشروع فى تحديده لأفضل مواقع توطين استثماراته الأجنبية المباشرة فى الخارج ؟. هل يمكن تصنيفها ضمن مزايا الموقع فى البلدان المضيفة ؟. لا يوجد فى الواقع إجابة محددة وواضحة على هذا التساؤل ، إذ أن مدى أهمية مستوى هذه الحماية تبدو مسألة نسبية تختلف من مشروع لآخر وفقا للمزايا الاحتكارية التى يمتلكها ، كما تختلف باختلاف البلدان المضيفة وفقا لما تقدمه من مزايا وحوافز للاستثمار ولما تفرضه من قيود ومتطلبات أداء معينة على المستثمرين الأجانب . وبصفة عامة ، يمكن رصد اتجاهين يحكمان هذه القضية :

١ – اتجاه يرى أن غياب أو ضعف مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فى بلد ما يضعف الحافز لدى المشروعات الدولية على القيام باستثمارات أجنبية مباشرة فى هذا البلد ، وبصفة خاصة عندما تمتلك هذه المشروعات تكنولوجيا متقدمة تخشى عليها من التسرب إلى منافسيها. ونتيجة لذلك ، يكون من المنطقى لدى أنصار هذا الاتجاه أن تؤدى الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية فى بلد من البلدان إلى اطمئنان المشروعات الدولية لوجود حماية كافية لأصولها التكنولوجية تضمن عدم الاعتداء عليها وتحول دون تسربها لمنافسيها . ومن ثم يمكن أن تؤدى هذه الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية فى بلد ما إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبى إليها . [٧٥]

وعلى الرغم من أن أنصار هذا الاتجاه ينتهون إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إلا أنهم يميلون إلى التحفظ بشأن هذه النتيجة فى حالة البلدان

النامية . والسبب فى ذلك هو أن فرضيات نظرية دورة حياة المنتج يمكن أن تقلل من قوة وفعالية تحقق النتيجة السابقة . فالمنتج لايصل إلى البلدان النامية إلا عندما يصبح منتجا نمطيا فى آخر مرحلة من مراحل حياته ، وعندئذ لايكون لحماية حقوق الملكية الفكرية سوى أهمية نسبية ضئيلة أو معدومة . وعلى ذلك فإن تأثير أو عدم تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يتوقف على مدى السرعة التى تنتقل بها المنتجات الجديدة إلى البلد المضيف : فإذا كانت تنتقل فى وقت مبكر من دورة حياتها ، كان للحماية تأثير إيجابى قوى على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ؛ أما إذا كانت تنتقل فى وقت متأخر من دورة حياتها، فلن يكون لوجود الحماية أو غيابها تأثير يذكر .(٧٦)

٢ – أما الاتجاه الآخر فيذهب أنصاره إلى وجود علاقة ارتباط سلبية بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فوفقا لهذا الاتجاه ، تضطلع المشروعات الدولية باستثمارات أجنبية المباشرة استجابة لمواجهة مخاطر تخلفها وراء منافسيها الرئيسيين ، بمعنى أن هذه الاستثمارات تكون مدفوعة فى الغالب بتجنب المخاطر risk avoidance driven FDI - . وهذه المخاطر قد تزداد أو تتضاءل وفقا لمستوى الحماية المتاح لحقوق الملكية الفكرية لدى البلدان المضيفة . ففي ظل غياب أو ضعف مستوى هذه الحماية فى البلد المضيف ، تفضل المشروعات الدولية خدمة الأسواق فى هذه الحالة عن طريق الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق شركاتها التابعة المملوكة لها بالكامل أو بالأغلبية حتى تضمن سيطرتها الكاملة على الأصول التكنولوجية محل التعامل وتحول دون تسربها لأى أطراف محلية أو أجنبية أخرى فى البلد

المضيف . فالتكنولوجيا محل التعامل تظل حبيسة داخل الكيان التنظيمى للمشروع دون أن يتمكن أى طرف خارجي من الاطلاع عليها . معنى ذلك أن مستوى الحماية الضعيف لحقوق الملكية الفكرية فى بلد من البلدان المضيفة يكره الشركات دولية النشاط الراغبة فى التعامل مع هذا البلد على تفضيل آلية الاستثمار الأجنبى المباشر على غيرها من الآليات الأخرى وذلك من أجل ضمان الاستغلال الآمن للأصول التكنولوجية محل التعامل ومنع تسربها خارج كيان الشركة .

أما فى ظل مستوى مرتفع لحماية حقوق الملكية الفكرية فى البلد المضيف ، فإن مخاطر تسرب التكنولوجيا محل التعامل أو الاعتداء عليها تكون محدودة ، ومن ثم قد تفضل الشركات دوليةالنشاط خدمة الأسواق فى هذه الحالة عن طريق التصدير إليها من البلد الأم أو من أى موقع خارجى آخر يحقق للشركة مزايا أو وفورات الإنتاج الكبير . وقد تفضل خدمة الأسواق فى هذه الحالة أيضا عن طريق اتفاقيات الترخيص أو غيرها من الترتيبات التعاقدية الأخرى . ففى أية صورة من هذه الصور لا تواجه الشركات دولية النشاط مخاطر الاعتداء على التكنولوجيا محل التعامل أو تسربها لمنافسيها طالما أن هناك حماية قوية لحقوق الملكية الفكرية . معنى ذلك هو أن الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية فى البلدان المضيفة قد تؤدى إلى نقصان تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى هذه البلدان (٧٧) .

وهكذا يخلص الاتجاه الثانى إلى أن مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية لا يمارس أى تأثير على قرارات الشركات دولية النشاط بالاستثمار أو عدم الاستثمار فى سوق معينة ، إذ أن مستوى هذه الحماية لايعد من مزايا الموقع أو المزايا المكانية التى يمكن أن تؤثر على قرارات هذه الشركات فى مجال توطين

استثماراتها فى الخارج . أى أن الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية فى بلد معين لا تكفى وحدها لدفع الشركات دولية النشاط للقيام باستثمارات خارجية فى هذا البلد ما لم تتوافر فيه مزايا مكانية أخرى تسعى إليها هذه الشركات من أجل استغلالها . كما أن الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية أو حتى غيابها بالكامل فى بلد من البلدان لا يحول دون قيام الشركات دولية النشاط بالاستثمار فيه طالما توافرت لديه مزايا مكانية تسعى هذه الشركات لاستغلالها . وهكذا لا تؤثر حماية حقوق الملكية الفكرية على قرار المشروع الدولى بالقيام أو الاقتناع عن القيام باستثمارات خارجية . وفى أفضل الحالات قد يؤثر مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فقط على خيارات المشروع وقراراته بشأن أشكال خدمة الأسواق : هل يقوم بخدمة السوق عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر ، أم عن طريق التصدير ، أم عن طريق اتفاقيات الترخيص أو غيرها من الترتيبات التعاقدية الأخرى . أى أن تأثير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر هو تأثير غير مباشر يتحقق فى أفضل الظروف من خلال تأثيره على قرار المشروع المتعلق بالشكل الذى يختاره أو يفضله لخدمة سوق معينة ، ومن ثم فهو تأثير محدود لايكاد يذكر . (٧٨)

وفى إطار هذا الجدل المفتوح ، يرى كثير من الكتاب أن العلاقة بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر تعد من بين القضايا البحثية المثيرة لجدل لا يمكن حسمه ، ذلك أن الشركات دولية النشاط لن تعجز عن تطوير الوسائل أو الأساليب الكفيلة بحماية أصولها التكنولوجية إذا ما قررت الاستثمار فى بلدان تتميز بضعف حمايتها لحقوق الملكية الفكرية . ولهذا فإن تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى بلد معين تتوقف فى النهاية على مدى ما يتمتع به هذا البلد من مزايا مكانية فى تفاعلها مع الحوافز التى

تقدمها حكومة هذا البلد للمستثمرين الأجانب وما تفرضه عليهم من قيود ومتطلبات أداء معينة . (٧٩)

٣ - ٣ - نتائج الدراسات العملية .

تتميز البحوث والدراسات العملية المتعلقة بأثر تغير السياسات المحلية في البلدان المضيفة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالندرة النسبية فى الوقت الذى تزداد فيه الدراسات العملية المتعلقة ببحث المحددات العامة لهذه الاستثمارات . فقد ركزت هذه الدراسات الأخيرة على العوامل أو المحددات العامة سواء فيما يتعلق بمزايا الملكية ، أو المزايا المكانية التى سبقت الإشارة إليها فى النموذج الانتقائى لتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبى المباشر وتدويل الإنتاج . (٨٠)

ونعرض فيما يلى لنتائج الدراسات العملية بشأن أثر مزايا الملكية ، والمزايا المكانية ، ومستوى حماية حقوق الملكية الفكرية على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، مع مراعاة التحفظ فى تفسير هذه النتائج بسبب الاختلافات القائمة بين هذه الدراسات فى المنهج ، وفى المدى الزمنى الذى تغطيه كل دراسة ، وفى جنسية المشروعات ، وفى أنواع الأنشطة التى تمارسها هذه المشروعات ... الخ .

٣ - ٣ - ١ أثر مزايا الملكية على الاستثمار الأجنبى المباشر.

قامت بعض الدراسات بتوثيق أنواع المشروعات والصناعات التى تسيطر عليها المشروعات دولية النشاط فى مواجهة المشروعات والصناعات التى تسيطر عليها المشروعات المحلية ، وخلصت من ذلك إلى ما يلى :

١ - ترتبط المشروعات دولية النشاط بمعدلات مرتفعة لنفقات البحث والتطوير بالنسبة إلى مبيعاتها .

٢ - تميل المشروعات الدولية إلى استخدام عدد كبير من العلماء والفنيين الذين يشكلون نسبة كبيرة من إجمالى القوة العاملة فى هذه المشروعات .

٣ - تميل المشروعات دولية النشاط إلى امتلاك قيم مرتفعة من الأصول غير الملموسة intangible assets (وهى عبارة عن القيمة السوقية للأصول - قيمة الأصول الملموسة فى صورة آلات ومعدات ومبانى ... الخ) .

٤ - ترتبط المشروعات الدولية بالمنتجات الجديدة والمعقدة من الناحية الفنية .

٥ - ترتبط المشروعات الدولية سلبيا بوفورات الإنتاج الداخلية عى مستوى المشروع فى حين ترتبط إيجابيا بمتغيرات تنويع المنتجات وتمييزها عن طريق ارتفاع نسبة نفقات الدعاية والإعلان إلى المبيعات .

٦ - غالبا ما تكون المشروعات الدولية أقدم من المشروعات المحلية فى الدخول إلى الأسواق .

٧ - غالبا ما تكون أحجام المشروعات الدولية أكبر من أحجام المشروعات المحلية.

ويتضح مما سبق أن الأدلة العملية تشير إلى أن المشروعات الدولية أكثر ارتباطاً بأنشطة البحث والتطوير ، والمهارات الفنية والعلمية والتسويقية ، والمنتجات الجديدة ، وعمليات الإنتاج المعقدة ، وتنويع المنتجات . وهذا يعنى أن المشروعات دولية النشاط كثيفة الاستخدام لرأس المال المعرفى knowledge capital ، وهو مصطلح واسع يشمل رأس المال البشرى ، براءات الاختراع ، النماذج الصناعية ، الأسماء والعلامات التجارية ، الأسرار الصناعية والتجارية ، وكافة عناصر الملكية الفكرية ذات الصلة بالاستثمار الأجنبى المباشر الذى

تضطلع به هذه المشروعات . ونظراً لتميز رأس المال المعرفى بخصائص السلعة العامة ، وسهولة نقل خدماته إلى مواقع الإنتاج المختلفة عبر التليفون أو الفاكس أو البريد الالكترونى بسرعة فائقة وبدون نفقات تذكر ؛ فإن المشروعات دولية النشاط تعد أكثر ارتباطا برأس المال المعرفى من ارتباطها برأس المال المادى ، وهو ما يجعل من هذه المشروعات مشروعات مصدِّرة للأصول المرتكزة على المرعفة knowledge - based assets مثل الخدمات الإدارية والهندسية والفنية والمالية والتسويقية .. الخ . (٨١) وهكذا تؤيد الدراسات العملية صحة النموذج الانتقائى فيما تعلق بمزايا الملكية ، فالمشروع الذى يضطلع باستثمارات أجنبية فى الخارج يجب أن يمتلك أصولاً خاصة ومزايا احتكارية يفتقر إليها المشرع المحلى .

٣ - ٣ - ٢ - أثر المزايا المكانية على الاستثمار الأجنبى المباشر .

أظهرت الدراسات العملية أن الاختيار بين البدائل المختلفة للمواقع أو البلدان التى يجرى توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها يتأثر بخصائص محددة لتلك المواقع ، تمثل مزايا مكانية تسعى المشروعات الدولية لاستغلالها . وتتمثل أهم هذه المزايا فيما يلى :

١ – حجم السوق : تعتبر العوامل المتصلة بحجم السوق أو العوامل السوقية market related factors ، وبصفة خاصة الناتج المحلى الإجمالى ومتوسط نصيب الفرد فى هذا الناتج من أهم المتغيرات المستخدمة على نطاق واسع فى الدراسات المتعلقة بأسباب توطن الاستثمارات الأجنبية المباشرة . فقد لوحظ أن هذه العوامل تمثل ثوابت إحصائية هامة فى كل هذه الدراسات . (٨٢)

٢ – نفقة المعلومات : تحتل نفقات المعلومات مكانة بارزة فى القرارات المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة . فالمشروعات التى تضطلع باستثمارات خارجية لا يتوافر لديها غالبا معلومات كاملة عن ظروف الأسواق الخارجية من حيث العرض والطلب ، وهيكل السوق ، والسياسات الحكومية ومدى استقرارها، ومدى كفاية خدمات البنية الأساسية ، والاختلافات الثقافية والمؤسسية .. الخ . ولا شك فى أن الحصول على معلومات بشأن هذه المتغيرات يكون مكلفا للغاية . ولهذا فإن المشروعات فى بحثها عن أفضل المواقع الخارجية لتوطين استثماراتها قد تفضل البلدان المضيفة التى يتوافر عنها معلومات كافية ، ومن ثم تنخفض إلى أدنى درجة ممكنة نفقة الحصول على المعلومات اللازمة للقيام بهذه الاستثمارات . ومن المنطقى أن تنخفض نفقة الحصول على هذه المعلومات كلما كانت بيئة الاستثمار فى البلد المضيف متشابهة من الناحية المؤسسية والقانونية والاقتصادية والثقافية مع بيئة الاستثمار فى البلد الأم للمشروعات القائمة بالاستثمار . ولهذا يلاحظ أن النسبة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتجه صوب البلدان المضيفة التى تتشابه فيها بيئة الاستثمار مع مثيلتها فى البلد الأم . (٨٣)

٣ – القوة العاملة الماهرة : من المعروف أنه كلما ارتفع المستوى التعليمى والفنى والمهارى للقوة العاملة المحلية فى بلد ما، كانت الظروف مواتية للقيام بأنشطة استثمارية تعتمد على تكنولوجيا متقدمة فى هذا البلد . إن العلاقة بين المؤشرات المتعددة لمستوى مهارة القوة العاملة وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت هدفا لكثير من الدراسات العملية التى خلصت جميعها إلى وجود ارتباط إيجابي قوى يحكم هذه العلاقة . (٨٤)

٤ – معدلات التعريفة الجمركية ؛ على الرغم من تأكيد كثير من الدراسات العملية على أهمية الحواجز التعريفية كأحد العوامل الهامة المحفزة للاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل القفز على هذه التعريفات tariff - jumping [٨٥] ، إلا أن نتائج التحليل الاحصائى لهذه الدراسات تتسم بالغموض بشأن أهمية هذا العامل . فالأدلة على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تكون مدفوعة بتجنب الحواجز التجارية أو القفز عليها تتسم بالضعف . وهناك دراسات تخلص إلى أن الأثر الصافى لهذه القيود التعريفية يشير إلى وجود علاقة ارتباط سلبية ، حيث تؤدى زيادة معدلات التعريفة الجمركية إلى انخفاض نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلى الإجمالى. [٨٦]

٥ – الاستقرار السياسى فى البلدان المضيفة ؛ تظهر التحليلات الإحصائية نتائج مختلطة بشأن أهمية هذا العامل . فقد خلصت بعض الدراسات إلى أن عدداً من مؤشرات الاستقرار السياسى كان لها تأثير قوى على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، فى حين خلصت دراسات أخرى إلى ضعف تأثير هذا العامل . [٨٧]

٦ – محددات أخرى ؛ بالإضافة إلى ما تقدم ، هناك محددات أخرى يمكن أن تمارس تأثيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، ويمكن تحديد اتجاهاتها على النحو التالى : [٨٨]

أ – تعد البلدان المتقدمة المصدر الرئيسى لتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتعد أيضا المتلقى الرئيسى لهذه الاستثمارات ، وهو ما يؤكد على أهمية تشابه بيئة الاستثمار بين البلدان الأم والبلدان المضيفة .

ب - أن معظم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى البلدان النامية كانت من نصيب أكثر البلدان تطوراً داخل مجموعة هذه البلدان ، وهو ما يؤكد على أهمية درجة التصنيع كأحد محددات الاستثمار الأجنبى المباشر ، حيث تزداد تدفقاته بتزايد درجة التصنيع .

جـ - هناك أدلة مختلطة على أن تجنب الضرائب يمثل دوافع قوية لتدفق الاستثمار الأجنبى المباشر .

د - تمارس درجة انفتاح الاقتصاد المضيف تأثيراً إيجابيا قويا على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر .

هـ - يمارس الفساد فى البلدان المضيفة تأثير سلبيا خطيراً على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر . فالبلدان التى تتفشى فيها ممارسات الفساد تقل تدفقات الاستثمار إليها .

و - يمارس معدل النمو الاقتصادى المتوقع فى البلدان المضيفة تأثيراً إيجابيا قويا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذ كلما ارتفع هذا المعدل ، زادت تدفقات الاستثمارات .

ز - هناك أدلة مختلطة بشأن ما تمارسه تقلبات أسعار الصرف المحلية فى البلدان المضيفة من تأثير على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، حيث خلصت بعض الدراسات إلى أنها تمارس تأثيراً سلبيا قويا على تدفقات الاستثمار ، فى حين خلصت دراسات أخرى إلى أنها تمارس تأثيرا سلبيا محدوداً .

وهكذا تتفاوت المزايا المكانية المختلفة فى البلدان المضيفة فى مدى تأثيرها الإيجابى أو السلبى على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر .

٣-٣-٣ - أثر حماية الملكية الفكرية على الاستثمار الأجنبى المباشر .

تحقق لنا من خلال الإطار النظرى السابقة الإشارة إليه بشأن العلاقة بين مستوى حماية حقق الملكية الفكرية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وجود اتجاهين متعارضين :

- اتجاه يرى أن هناك ارتباط إيجابى بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، حيث تؤدى الحماية القوية إلى زيادة هذه التدفقات ، بينما تؤدى الحماية الضعيفة إلى انخفاضها .
- واتجاه آخر يرى أن مستوى حماية حقوق الملكية ليس له تأثير يذكر على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، وأنه فى أفضل الأحوال لا يمارس سوى تأثير غير مباشر من خلال تأثيره على قرار المشروع بشأن أشكال خدمة الأسواق فقط .

ولا يتوافر بشأن ها الجدل سوى عدد ضئيل جداً من الأدلة العملية التى يمكن أن تؤيد صحة أى من الاتجاهين السابقين . وتبدو أدلة الاتجاه الثانى أكثر إقناعاً وقبولاً من أدلة الاتجاه الأول . ونعرض فيما يلى للأدلة العملية المتاحة لكل من الاتجاهين .

أولاً : أدلة الارتباط الايجابى بين حماية الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبى المباشر

فى عام ١٩٩١ ، تم اختيار عينة عشوائية مكونة من مائة شركة من أكبر الشركات الأمريكية دولية النشاط العاملة فى ست صناعات (الكيميائية بما فيها الأدوية، معدات النقل ، المعدات الكهربائية ، الآلات ، الغذائية ، والمعدنية) والتى

تمتلك شركات تابعة لها فى أربعة عشر بلداً ناميا (الأرجنتين ، البرازيل ، شيلى ، هونج كونج، الهند ، أندونسيا ، المكسيك ، نيجيريا ، الفلبين ، سنغافورة ، كوريا الجنوبية ، تايوان ، تايلاند، وفنزويلا) . وقد تم اختيار هذه البلدان بسبب حجمها وأهميتها بالنسبة للاستثمارات الأجنبية . وباستخدام طريقة تحليل الانحدار المتعدد للوقوف على طبيعة العلاقة بين عدد من المتغيرات المستقلة التى تمثل محددات للاستثمار الأجنبى المباشر وتدفق هذه الاستثمارات كمتغير تابع ، توصلت الدراسة إلى النتائج الموضحة بالجدول التالى رقم (٢) [٨٩] .

جدول رقم (٢)

طبيعة ودرجة الارتباط بين عدد من محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وتدفق الاستثمارات الأمريكية المباشرة إلى بلدان العينة

المحددات (متغيرات مستقلة)	طبيعة ودرجة الارتباط
* مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية	١,٨٧
* حجم السوق المحلى فى البلد المضيف	١,٨٨
* أثر التوطن (الوفورات الخارجية)	٤,٣٧
* رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة	٣,٨٥
* درجة تصنيع البلد المضيف	٠,٧١
* درجة انفتاح البلد المضيف	٠,٤٦

المصدر : Lee, J. and E. Mansfield , op . cit . P . 184

ويلاحظ من الجدول وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية وتفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، أى أن الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية تؤدى إلى مزيد من تدفقات هذه الاستثمارات . ويلاحظ من الجدول كذلك وجود علاقة ارتباط إيجابية أشد قوة بالنسبة لتأثير التوطن (الوفورات

الخارجية) ورصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة القائمة ، كما يلاحظ وجود ارتباط إيجابي قوى بين حجم السوق المحلية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة . (٩٠) وتفسر قوة الارتباط الايجابي بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدراسة بأن معظم الصناعات محل الدراسة كثيفة الاستخدام لبراءات الاختراع ، وهو ما يجعل المشروعات العاملة في مجال هذه الصناعات شديدة الحساسية لاعتبارات حماية حقوق الملكية الفكرية حتى لا تتعرض منتجاتها لمخاطر التقليد والنسخ . فالمنتجات التي تنتجها هذه المشروعات مثل الأدوية والآلات والمعدات وغيرها من منتجات هذه الصناعات التي شملتها الدراسة تتميز بسهولة نسخها وتقليدها إما عن طريق الهندسة العكسية أو عن طريق التركيبات الكيميائية التي تتضمنها . من هنا كان تأكيد هذه المشروعات على أهمية حماية الملكية الفكرية واعتبارها من المحددات الأساسية والقوية للاستثمار الأجنبي المباشر . معنى ذلك أن ارتفاع درجة الارتباط في هذه الحالة يرجع إلى طبيعة العينة محل الدراسة واشتمالها على صناعات هي بطبيعتها كثيفة الاستخدام لبراءات الاختراع من ناحية أولى ، ولكون منتجاتها من المنتجات التي يسهل تقليدها ونسخها بطرق غير مشروعة من ناحية ثانية ، ولأن هذه المشروعات كانت تعمل في بلدان مضيفة تتميز بارتفاع درجة تصنيعها مما يمكنها من تقليد هذه المنتجات من ناحية ثالثة ، ولأن هذه البلدان المضيفة محل الدراسة مصنفة ضمن أكثر البلدان التي تنتشر فيها ممارسات التقليد غير المشروع للمنتجات الصناعية من ناحية رابعة . مؤدى ذلك هو أن النتيجة التي توصلت إليها الدراسة يمكن أن تختلف في ظل ظروف مختلفة للعينة محل البحث سواء فيما يتعلق بنوع الصناعات أو طبيعة البلدان المضيفة .

ثانيا - أدلة ضعف أو غياب الارتباط بين حماية الملكية الفكرية والاستثمار الأجنبى المباشر.

تعتمد هذه الأدلة على دراسة عملية لتحليل العلاقة بين المحددات المختلفة للاستثمار الأجنبى المباشر كمغيرات مستقلة وحجم هذه الاستثمارات كمتغير تابع ، وذلك بالنسبة للاستثمارات الأمريكية المباشرة الصناعية فى ٣٣ بلدا من البلدان المضيفة (١٥ بلدًا متقدما ، ١٨ بلداً ناميا) فى الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٧ . وباستخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد ، خلصت الدراسة إلى النتائج الموضحة بالجدول التالى رقم (٣) .

جدول رقم (٣)

طبيعة ودرجة الارتباط بين عدد من محددات الاستثمار الأجنبى المباشر وحجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة فى بلدان العينة (١٩٧٩ - ١٩٨٧)

المحددات (متغيرات مستقلة)	طبيعة ودرجة الارتباط
* حماية حقوق الملكية الفكرية	٠,٥٨
* متغيرات حجم السوق : - متوسط نصيب الفرد فى الناتج المحلى الإجمالى	٢,٦٦
- عدد السكان	٢,٩٥
* مدى توافر عناصر الإنتاج فى البلد المضيف (القوة العاملة الماهرة)	٠,٦٥
* نفقة المعلومات ودرجة المخاطر	٢,٣٩ -
* القيود التعريفية وغير التعريفية	٠,٣٩
* مدى الاستقرار السياسى	٠,٧٢

المصدر : Kondo , E. K. (1995) , op . cit . P. 109

ويلاحظ من الجدول وجود علاقة ارتباط إيجابى بين حماية حقوق الملكية الفكرية وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، ولكنها تتسم بالضعف النسبى

إذا ما قورنت بتأثير المتغيرات المستقلة الأخرى على حجم هذه الاستثمارات ، حيث يلاحظ أن جميع هذه المتغيرات المستقلة الأخرى ، فيما عدا الحواجز التجارية التعريفية وغير التعريفية ، أكثر ارتباطا بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة وأشد تأثيراً عليها من المتغير الخاص بحماية حقوق الملكية الفكرية . وتأتى المتغيرات المتعلقة بحجم السوق المحلى فى البلد المضيف والتى تتمثل فى عدد السكان ومتوسط نصيب الفرد فى الناتج المحلى الإجمالى على رأس قائمة المتغيرات الأشد تأثيراً ، ثم تليها فى الأهمية ولكن فى اتجاه عكسى (ارتباط سلبى) نفقة المعلومات ودرجة المخاطر بفارق بسيط . وتمثل متغيرات مستقلة أخرى مثل مدى الاستقرار السياسى ، ومدى توافر عناصر الإنتاج (القوة العاملة الماهرة) فى البلد المضيف أهمية نسبية أكبر من اعتبارات حماية حقوق الملكية الفكرية لدى المشروعات القائمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ومع ذلك ، فإنه على الرغم من وجود علاقة اتباط إيجابية مستقلة بين حماية حقوق الملكية الفكرية كمتغير مستقل وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير تابع ، إلا أنه قد يصعب قياس تأثيرهذا المتغير المستقل بمفرده قياسا دقيقا نظراً لأن معظم المتغيرات المستقلة الأخرى ، وبصفة خاصة المتغيرات المتعلقة بحجم السوق ، تعمل أيضا فى نفس الاتجاه . ولهذا ، فإنه من أجل تجنب هذه المشكلة collinearity problem ، تم تطوير نموذجين بديلين للوصول إلى قياس أكثر دقة لمدى تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

(١) النموذج الأول :

وفقا لهذا النموذج ، يجرى اختبار العلاقة بين التغير الذى يطرأ على عدد من المتغيرات المستقلة المؤثرة على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،

ومقدارالتغير الذى يحدث فى رصيد أو حجم هذه الاستثمارات نتيجة لذلك . ومن بين التغيرات التى تطرأ على المتغيرات المستقلة تغير القوانين المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية (سواء فى اتجاه القوة أو الضعف) . والهدف من ذلك هو معرفة ما إذا كان التغير الذى يحدث فى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر فترة زمنية معينة يرجع إلى تغير مستوى حماية الملكية الفكرية أم إلى المتغيرات المستقلة الأخرى ، وذلك عن طريق استغلال المعلومات التى تقدمها السلاسل الزمنية المختلفة والتى لم تستخدم فى النموذج السابق الذى كان يقتصر فقط على قياس العلاقة بين مختلف المتغيرات المستقلة وحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى فترة زمنية معينة دون أن يأخذ فى اعتباره ما يحدث من تغير فى أى من هذه المتغيرات المستقلة أو المتغير التابع خلال هذه الفترة . بعبارة أخرى ، يسمح هذا النموذج الجديد ببيان أثر كل متغير من المتغيرات المستقلة منفرداً . ونظراً لأن تغير حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد يعزى إلى تقلبات أسعار صرف العملات المحلية فى البلدان المضيفة ، فقد تم إضافة هذا العامل الأخير كمتغير مستقل يمكن أن يؤثر على تدفق هذه الاستثمارات . [٩١] ويوضح الجدول التالى رقم (٤) نتائج التحليل الانحدارى لهذا النموذج الجديد .

جدول رقم (٤)

نتائج انحدارات معدل التغير فى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

المحددات (متغيرات مستقلة)	طبيعة ودرجة الارتباط
* تغير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية	٠,٧٣
* تغير متوسط نصيب الفرد فى الناتج المحلى الإجمالى .	١,٣٩
* تغير عدد السكان .	٣,٤١
* التغير فى مدى توافر عناصر الإنتاج .	٠,٦٦
* تغير القيود والحوافز التجارية .	١,٧١
* التغير فى مدى الاستقرار السياسى .	٠,٠٨
* تقلبات أسعار الصرف .	٢,٧٣ -

المصدر : Kondo , E. K. (1995) , op . cit . P . 112

ويلاحظ من الجدول الانخفاض النسبى لدرجة الارتباط بين معدل التغير فى مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية عبر الزمن كمتغير مستقل ، ومعدل التغير فى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمتغير تابع . معنى ذلك أن تغيرات حجم الاستثمار الأجنبى المباشر لا تعزى إلى تغير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية . أما فيما يتعلق بمدى استجابة تغير حجم الاستثمار الأجنبى المباشر للتغير فى المتغيرات المستقلة الأخرى ، فيلاحظ التفوق النسبى لأهمية حجم السوق ممثلاً فى عدد السكان ، ومتوسط نصيب الفرد فى الناتج المحلى الاجمالى بدرجة أقل ، وتقلبات أسعار الصرف التى ترتبط سلبيا بتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر . كما يلاحظ أن التغير فى مستوى القيود والحوافز التجارية يلعب دوراً أكبر من الدور الذى يلعبه التغير فى مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فى هذا المجال .

النموذج الثانى :

يعتمد النموذج الثانى على القيام بإجراء مقارنة مباشرة بين حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى البلدان المضيفة محل الدراسة قبل تغير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فيها ، وحجم هذه الاستثمارات بعد تغير مستوى هذه الحماية ، حيث تجرى مقارنة الزيادة (أو النقص) فى حجم هذه الاستثمارات قبل وبعد تغير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فى عدد من بلدان العينة التى شهدت تغيير قوانين حقوق الملكية الفكرية ، بمقدار الزيادة (أو النقص) فى حجم هذه الاستثمارات فى البلدان الأخرى التى لم تقم بأى تغيير فى القوانين المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، وذلك خلال الفترة من ١٩٧٦ – ١٩٩٠ . والهدف من القيام بهذه المقارنة هو معرفة إلى أى مدى يرتبط التغير فى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة بتغير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية . وقد تم تصنيف بلدان المجموعتين (البلدان التى قامت بتغيير قوانينها والبلدان التى لم تقم بذلك) إلى أزواج متشابهة لإجراء المقارنة بين بلدان تتشابه فى معظم خصائصها ماعدا مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ، ومن ثم يكون الاختلاف فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر راجعاً فقط إلى تغير مستوى هذه الحماية .[٩٢]

وخلص النموذج إلى نتيجة مؤداها أن تغيير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فى اتجاه القوة فى البلدان التى قامت بذلك لم يكن له سوى تأثير إيجابى محدود على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إليها . فقد تبين أن الفرق بين الزيادة فى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة التى تدفقت إلى البلدان التى قامت برفع مستوى حماية الملكية الفكرية ، والزيادة فى حجم الاستثمارات التى تدفقت إلى البلدان التى لم تقم بتغيير مستوى هذه الحماية لم يكن يتجاوز

٧, ١٤٪ لصالح بلدان المجموعة الأولى . معنى ذلك أن نصيب البلدان ذات الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية فى جملة الاستثمارات الأمريكية المباشرة المتدفقة إلى كل بلدان العينة كان يزيد عن نصيب البلدان ذات الحماية الأضعف بنسبة ١٥٪ فقط . وقد توصلت الدراسة إلى أن درجة أو معامل الارتباط لهذا الفرق لم يكن يتجاوز ٤ , ٠ ، وأن مستوى الانحراف المعيارى لهذا الفرق بين بلدان المجموعتين كان متسعاً للغاية حيث تراوحت نسبته بين ٣٠٨ (بالنسبة للبلدان ذات الحماية الأقوى) و – ٣٤٣ (بالنسبة للبدان ذات الحماية الأضعف) . وخلصت الدراسة إلى أن هذا المستوى البالغ الاتساع للانحراف المعيارى وضعف درجة أو معامل الارتباط للفرق المذكور يشيران إلى أن هذا الفرق فى نصيب بلدان كل مجموعة من المجموعتين المشار إليهما قد لا يكون راجعاً إلى تأثير اختلاف مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ، حيث أن هذا الفرق قد يحدث نتيجة أسباب أخرى . [٩٣]

ويتأكد الاستنتاج السابق بشكل أوضح إذا ما قمنا بالتركيز على حالة بلدان معينة بدلاً من أخذ حالة كل البلدان فى الاعتبار فى آن واحد . ففى حالة المقارنة بين كل من النمسا وبلجيكا اللتين تشكلان زوجًا واحداً من الأزواج المتشابهة ، تبين أن النمسا قامت بتغيير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فى اتجاه القوة فى عام ١٩٨٠، وترتب على ذلك زيادة فى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إليها بنسب ٤ , ٥ ٪ فى حين أن بلجيكا (المقابلة لها فى نفس الزوج والمتشابهة معها) التى لم تكن قد غيرت بعد مستوى حمايتها لحقوق الملكية الفكرية (إذ أنها لم تفعل ذلك إلا فى عام ١٩٨٤ وفى اتجاه الضعف) قد شهدت فى نفس الفترة زيادة فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إليها بنسبة ٦, ٤١٪ ، وهى نسبة أعلى بكثير من النسبة التى ازدادت بها تدفقات الاستثمار

إلى النمسا (حوالى ثمانية أضعاف) . ومن ناحية أخرى ، ترتب على قيام بلجيكا بتغيير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية في اتجاه الضعف عام ١٩٨٤ ، انخفاض تدفقات الاستثمار إليها بنسبة ٤,٦ ٪، فى حين أن النمسا (المقابلة لها فى نفس الزوج والمتشابهة معها) التى كانت قد قامت بتغيير مستوى الحماية فى اتجاه القوة قبل ذلك بعامين فى عام ١٩٨٠، انخفضت تدفقات الاستثمار إليها فى نفس الفترة بنسبة ٨,١ ٪ أى ما يقرب من ضعف نسبة الانخفاض التى حدثت فى بلجيكا . (٩٤)

وهكذا خلصت الدراسة المشار إليها إلى عدم وجود ارتباط بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذ أن النماذج الثلاثة السابقة لم تتمكن من التوصل إلى وجود أى دليل يعتد به على العلاقة بين مستويات الحماية الأعلى لحقوق الملكية الفكرية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر . فإذا كان الإطار التحليلى الخاص بمزايا الموقع أو المزايا المكانية يشير إلى إمكانية وجود ارتباط إيجابى يحكم هذه العلاقة ، فإن الإطار التحليلى الخاص بتجنب المخاطر يشير إلى إمكانية وجود ارتباط سلبى بشأن هذه العلاقة . وبين هذين الاتجاهين المتناقضين ، يمكن تصور وجود اتجاه ثالث يوازن بينهما عن طريق افتراض عدم وجود علاقة بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر على الإطلاق ، أو ربما توجد علاقة واهية للغاية أضعف من أن تقاس أو أن تؤخذ فى الاعتبار . وقد أكدت النماذج الثلاثة المستخدمة فى الدراسة العملية الأخيرة على صحة هذا الاتجاه الثالث والأخير.(٩٥)

- ٤ -

حقوق الملكية الفكرية وتدفقات التجارة الدولية

تقديم :

فى إطار ما أثارته قضية حقوق الملكية الفكرية من جدل واسع فى مجال السياسات الاقتصادية الدولية ، برز اتجاه يرى أن تقوية نظم الملكية الفكرية حول العالم تؤدى إلى تزايد تدفقات التجارة الدولية ، شأنها فى ذلك شأن تحرير التجارة الدولية . ومع ذلك ، فإنه ليس من الواضح على الإطلاق كيف يتوازى تأثير توسيع نطاق حقوق الملكية الفكرية عبر الحدود الوطنية مع تأثير تحرير التجارة الدولية . ففى حين يؤدى تحرير التجارة بصفة عامة إلى تزايد درجة المنافسة فى الأسواق الدولية ومن ثم إلى تزايد تدفقات التجارة العالمية ، فإن توسيع نطاق حقوق الملكية الفكرية وتقوية نظمها يعنى أن المشروعات المالكة لمراكز وقوى احتكارية محلية – استناداً إلى احتكارها لأصول خاصة – تستطيع مد هذه المراكز والقوى الاحتكارية لتغطى كذلك الأسواق العالمية ، وهو ما قد يؤدى إلى الحد من تدفقات التجارة الدولية . ويهدف هذا القسم إلى إلقاء بعض الضوء على هذه الإشكالية لبيان أثر تقوية نظم حقوق الملكية الفكرية على تدفقات التجارة الدولية من الناحيتين النظرية والعملية .

١ - ٤ - حماية حقوق الملكية الفكرية وأشكال خدمة الأسواق .

من الملاحظ أن أشكال خدمة الأسواق لا تتوقف فقط على الأنواع الثلاثة من المزايا التى قدمها النموذج الانتقائى فى تفسيره لظاهرة تدويل الإنتاج ، ولكنها تتوقف أيضا على مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فى الأسواق التى يراد خدمتها . وقد خلصنا في القسم السابق إلى أن هذه الحماية وإن كانت لاتعد من

المزايا المكانية التى يأخذها المشروع الدولى فى اعتباره عند اتخاذ قراره بالقيام أو الامتناع عن القيام بالاستثمار فى بلد ما ، إلا أن مستوى الحماية قد يؤثر على الشكل الذى يفضله المشروع لخدمة الأسواق الخارجية . فنظراً للطبيعة الخاصة لحقوق الملكية الفكرية ، يوجد على الأقل ثلاث آليات يؤثر من خلالها مستوى حماية هذه الحقوق على سلوك المشروع الدولى فى هذا المجال : (٩٦)

١ – من خلال دعم وتعزيز قدرة المشروع على الاستغلال الذاتى الآمن secure self - expliotation لأصوله التكنولوجية الخاصة عن طريق التصدير أو الاستثمار الأجنبى المباشر .

٢ – من خلال خلق إطار قانونى يضمن تنفيذ اتفاقيات اترخيص والترتيبات التعاقدية الأخرى التى تتخذ من هذه الأصول التكنولوجية محلاً لها .

٣ – من خلال استراتيجية « الاحتفاظ بالموقع » place - holding التى تقوم المشروعات فى ظلها بتسجيل عناصر الملكية الفكرية (براءات الاختراع والعلامات التجارية .. الخ) فى مختلف البلدان دون استغلالها فى أنشطة إنتاجية إلا فى عدد محدود منها . والهدف من ذلك هو تضيق النطاق الجغرافى المحتمل للمنافسة التى تواجهها هذه المشروعات .

وهكذا يمكن أن يؤثر مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية على أشكال خدمة الأسواق من خلال هذه الآليات . وللوقوف على تأثير مستوى هذه الحماية على تدفقات التجارة الدولية يتعين أن نفرق فى ذلك بين تأثيرها على هذه التدفقات من خلال الأشكال الثلاثة الرئيسية لخدمة الأسواق وهى : التصدير ، اتفاقيات الترخيص ، والاستثمارات الأجنبية المباشرة .

٢ - ٤ - أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على الصادرات .

إن المشروع الذى يتعين عليه اتخاذ قرارات تتعلق بالتصدير عبر أسواق مختلفة يواجه مستويات متعددة ومتباينة لحماية حقوق الملكية الفكرية ، وبصفة خاصة فى مجال براءات الاختراع . فإذا ما أخذ المشروع ها التعدد والتباين لمستويات الحماية فى اعتباره ، فإن ذلك قد يؤدى إلى تبنى سياسات للتمييز السعرى price - discrimination للسلع المبرأة أو المحمية الداخلة فى التجارة الدولية ، وإلى التأثير على التوزيع الجغرافى لتدفقاتها مؤديا بذلك إلى تشويه أنماط التجارة الدولية . وعلى الرغم من وجود عدد قليل من المعالجات النظرية المتعلقة بأثر اختلاف مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية على تدفقات التجارة الدولية ، إلا أنه لا يوجد دليل عملى وأضح لبيان طبيعة هذه العلاقة . ولعل السبب فى ذلك هو أن الآليات الحاكمة لهذه العلاقة قد تعمل فى اتجاهات متعارضة على نحو يصعب معه التوصل إلى نتائج مؤكدة أو واضحة . وتتمثل هذه الآليات فيما يلى : (٩٧)

١ – أثر القوة السوقية market - Power effect ؛ إذ تؤدى الحماية الأعلى لحقوق الملكية الفكرية فى سوق معينة إلى احتكار المشروع الأجنبى صاحب براءة الاختراع أو غيرها من عناصر الملكية الفكرية لهذه السوق ، فتقل مرونة الطلب التى تواجه هذا المشروع مما قد يحفزه على تصدير كمية أقل من منتجاته المبرأة أو المصنوعة بأساليب مبرأة إلى هذه السوق التى تتميز بمستوى مرتفع لحماية حقوق الملكية الفكرية .

٢ – أثر اتساع السوق market - expansion effect ؛ إذ تؤدى الحماية الأقوى لبراءات الاختراع ولحقوق الملكية الفكرية بصفة عامة إلى الحد من قدرة المشروعات المحلية على تقليد المنتجات المبرأة ، ومن ثم إلى اتساع حجم

السوق أمام صادرات المشروع الأجنبى صاحب البراءة من هذه المنتجات . ويؤدى هذا إلى زيادة الطلب على المنتجات المبرأة التى يقوم المشروع بتصديرها وتزداد مبيعاته منها .

٣ – أثر انخفاض النفقات cost - reduction effect ؛ فنظراً لأن الحماية الأقوى لبراءات الاختراع ولغيرها من عناصر الملكية الفكرية تحد من قدرة المشروعات المحلية على تقليد المنتجات المبرأة ، فإن ذلك يعنى تخفيض النفقات التى كان يتعين على المشروع تحملها من أجل تجنب أو تخفيف مخاطر هذا التقليد ، وبصفة خاصة فى الأسواق الواسعة . ويؤدى انخفاض النفقات هذا إلى زيادة الصادرات من المنتجات المبرأة .

وهكذا فإنه نظراً لإمكانية تعارض اتجاهات الآثار الثلاثة السابقة ، فإن الأثر النهائى يختلف من حالة إلى أخرى وفقا لمدى قوة كل أثر من هذه الآثار . ولهذا فإن تأثير الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية على تدفقات التجارة الدولية (الصادرات) يمكن أن يكون بالزيادة أو بالنقصان . ومع ذلك ، فإن الدور الذى يمكن أن يلعبه أثر اتساع السوق يميل إلى أن يكون أكثر سيطرة فى البلدان الكبيرة التى يتوافر لديها مشروعات محلية تمتلك قدرة تنافسية مرتفعة على تقليد المنتجات المبرأة . أما أثر القوة السوقية فيميل إلى أن يكون أقوى فى البلدان الصغيرة التى لا يتوافر لديها سوى قدرة محلية محدودة على التقليد ولهذا فإن الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية يمكن أن تؤدى إلى تزايد تدفقات التجارة الدولية إلى البلدان الكبيرة ، وإلى نقصان هذه التدفقات إلى البلدان الصغيرة .

وهناك من الاعتبارات الأخرى ما يؤكد على عدم وضوح واستقرار طبيعة العلاقة بين مستوى الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية وتدفقات التجارة الدولية . ومن هذه الاعتبارات ما يلى : (٩٨)

١ - أن ردود الأفعال التجارية للمشروعات الأجنبية إزاء تغير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية لايمكن فهمه بمعزل عن هيكل حماية الواردات . فمن المحتمل ، على سبيل المثال ، أن يتجه رد الفعل المتعلق بتعظيم أرباح المشروع المصدِّر إما إلى زيادة كمية صادراته أو إلى إنقاصها وفقا لمدى ارتفاع التعريفة الجمركية التى تواجهها المنتجات المبرأة . كذلك ، فإنه فى حالة فرض حصص كمية على الواردات من هذه المنتجات المبرأة ، فإن تغير مستوى الحماية المقررة للبراءات لن يؤدى إلى تدفق المزيد من هذه المنتجات .

٢ - أن قرار المشروع المالك لمنتجات أو عمليات إنتاجية جديدة بالتصدير إلى أسواق معينة يتحدد فى نفس الوقت بقراراته المتعلقة بخدمة أسواق أخرى عن طريق الترخيص أو من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة . ولهذا فإن تدفقات التجارة لا تتوقف فى هذه الحالة على مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فحسب ، بل تتوقف فى المقام الأولى على استراتيجية المشروع بشأن التسويق .

ومع غموض طبيعة العلاقة بين مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفقات التجارة الدولية (الصادرات) فى إطار المعالجات النظرية لهذا الموضوع ، كان لابد من استجلاء هذا الغموض عن طريق الدراسات العملية . وتخلص هذه الدراسات إلى أن المشروعات القائمة بالتصدير تعمد إلى التمييز فى قراراتها المتعلقة بالمبيعات عبر أسواق التصدير المختلفة ، آخذة فى اعتبارها اختلاف مستويات الحماية المتاحة لحقوق الملكية الفكرية وغيرها من المحددات الأخرى للأرباح التى يمكن أن تؤثر على تدفقات التجارة الدولية . [٩٩]

وهناك اتجاه آخر يفرق ، فى تحليله لأثر حماية حقوق الملكية الفكرية على الصادرات، بين أثر الحماية على الصادرات التى تجرى وفقا لمعاملات مستقلة بين مشروعات مختلفة arms' length exports (أى ليست بين المشروعات الأم وشركاتها التابعة) ، وأثر الحماية على الصادرات التى تجرى عبر المشروعات intra - firm exports (أى بين المشروعات الأم وشركاتها التابعة) . فيما يتعلق بالنوع الأول من الصادرات ، يخلص هذا الاتجاه إلى أن التباين الدولى فى مدى القوة النسبية لحقوق الملكية الفكرية لا يمارس تأثيرا قويا على الصادرات . ويرجع انخفاض أهمية مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فى هذه الحالة إلى أن تصدير منتجات إلى أسواق تتميز بضعف مستوى الحماية قد يؤدى إلى تقليد هذه المنتجات دون أن يمتد التقليد ليشمل عمليات الإنتاج طالما أن الإنتاج يجرى فى الخارج بعيداً عن أعين المشروعات المحلية فى هذه السوق . أما فيما يتعلق بالنوع الثانى من الصادرات التى تجرى بين المشروعات الأم وشركاتها التابعة والتى تعرف باسم صادرات التحويل transfer exports ، فإن تدفقاتها تتناسب عكسيا مع مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ، إذ تؤدى الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية فى بلد ما إلى نقص صادرات التحويل من المشروعات الأم إلى شركاتها التابعة العاملة فى هذا البلد . ويفسر ذلك بسببين : الأول ؛ هو أنه فى ظل الحماية القوية تفضل المشروعات خدمة السوق عن طريق اتفاقيات الترخيص على خدمتها عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر ومن ثم فلن تكون هناك شركات تابعة يمكن التصدير إليها . والثانى ؛ هو أنه حتى مع افتراض خدمة السوق عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر وإقامة شركات تابعة هناك فإن الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية قد تحفز المشروعات الأم على إنتاج ما تحتاجه شركاتها التابعة هناك من مدخلات ومستلزمات إنتاج مختلفة محليا داخل البلد المضيف بدلاً من تصدير هذه المدخلات إليها من البلد الأم . (١٠٠)

٣ - ٤ - أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على تدفقات التجارة الدولية التى تجرى عبر اتفاقيات الترخيص والاستثمارات الأجنبية المباشرة

إذا اقتضت اعتبارات نفقة الإنتاج ونقل المنتجات أو غيرها من الإعتبارات ضرورة الاضطلاع بالإنتاج فى بلد ما ، فإن الأثر الأساسى لحماية حقوق الملكية الفكرية فى هذه الحالة يتمثل فى التأثير على خيارات المشروع فى المفاضلة بين اتفاقيات الترخيص والاستثمارات الأجنبية المباشرة لخدمة السوق فى هذا البلد . ولاتخرج الآثار المحتملة أو المرجحة فى هذه الحالة عما يلى : [١٠١]

١ - أن الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية قد تدفع المشروع إلى تفضيل خدمة السوق عن طريق اتفاقيات الترخيص ، فى حين أن الحماية الضعيفة لهذه الحقوق قد تدفع المشروع إلى تفضيل خدمة السوق عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر . ذلك أن اتفاقيات الترخيص تستلزم حماية قوية من أجل تنظيم سلوك المرخص له حتى لا يتصرف بطريقة انتهازية أو نفعية opportunistically تؤدى إلى تآكل القيمة السوقية للأصول التكنولوجية محل الترخيص على نحو يضر بمصالح المرخص ، ومن أجل إلزام المرخص له كذلك بتنفيذ إلتزاماته المتفق عليها . [١٠٢] فالحماية القوية تحول دون الاعتداء على الأصول التكنولوجية محل الترخيص أو تقليدها ، حيث تتزايد مخاطر هذا التقليد بصفة خاصة فى البلدان التى تتميز بارتفاع درجة التصنيع مما يمكنها من القدرة على التقليد فى ظل المستويات الضعيفة لحماية حقوق الملكية الفكرية ، والتى تتميز كذلك بأداء مدفوعات صافية كبيرة مقابل وارداتها من التكنولوجيا . [١٠٣]

أما فى ظل الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية فى سوق ما ، يصبح الاستثمار الأجنبى المباشر عن طريق الشركات التابعة للمشروع الأم

صاحب الأصول التكنولوجية أكثر الآليات أمانا لضمان سيطرة المشروع على هذه الأصول ، حيث تبقى التكنولوجيا حبيسة داخل إطار الكيان التنظيمى للمشروع دون أن تتمكن المشروعات المنافسة من النفاذ إليها .

٢ - فى ظل النظم الضعيفة لحماية حقوق الملكية الفكرية ، غالبا ماتكون نفقة نقل التكنولوجيا من المرخص إلى المرخص له فى حالة اتفاقيات الترخيص أعلى من نفقة نقلها من المشروع الأم إلى الشركة التابعة في حالة الاستثمار الأجنبى المباشر . ويرجع ذلك إلى أن الحماية الضعيفة تقتضى تحمل المرخص لنفقات مرتفعة لتوفير إطار قانونى ملائم لعقد اتفاق الترخيص وتنفيذه . ولهذا تفضل المشروعات آلية الاستثمار الأجنبى المباشر لخدمة السوق التى تتميز بانخفاض مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية فيها .

٣ - يرى البعض أن النظم القوية لحماية حقوق الملكية الفكرية تؤدى إلى مكاسب متبادلة لكل من البلدان التى تتبناها والمشروعات التى تعمل في ظلها . فالبلدان ذات النظم القوية للحماية تستطيع أن تستخدم هذا النظام لتشجيع نقل التكنولوجيا عن طريق اتفاقيات الترخيص بدلاً من الاستثمار الأجنبى المباشر فى حالة ما إذا كانت تعتقد أن الشركات التابعة تميل إلي استخدام تكنولوجيا غير ملائمة أو إلى التوسع في الاستيراد من المشروع أو البلد الأم على نحو يضر بمصالحها . كما أن دعم وتقوية النظام القانونى الخاص باتفاقيات الترخيص قد يحفز المرخص على إقامة علاقات قوية وفعالة مع الأطراف المحلية المرخص لها . أما المشروعات المرخصة فتستطيع الاستفادة من اتفاقيات الترخيص عن طريق استغلالها كوسيلة لتحويل الأرباح عبر مختلف فروع المشروع وشركاته التابعة من خلال مايعرف بأسعار التحويل transfer prices [١٠٤] .

٤ – ترتبط مستويات الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية بتدفقات أكبر للإتاوات ولرسوم الترخيص بين المشروعات وعبر المشروعات .

٤ - ٤ - نتائج عملية لأثر حماية الملكية الفكرية على تدفقات التجارة الدولية .

فى عام ١٩٨٢ ، قامت إدارة التجارة الأمريكية بعمل مسح للاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة فى الخارج عن طريق استبيان أجانب عليه شركاتها التابعة والمنتسبة فى ٤٥ بلداً أجنبياً مضيفا (١٩ بلداً متقدما ، ٢٦ بلداً ناميا) . وكان الاستبيان يتعلق بحوافز هذه الاستثمارات ، والقيود التي ترد عليها ، ومستوي الحماية المتاح لحقوق الملكية الفكرية ، وتأثير كل ذلك على المبيعات الخارجية للمشروعات الأمريكية دولية النشاط وأشكال هذه المبيعات . وقد خلصت الدراسة القائمة على تحليل بيانات هذا الاستبيان فيما يتعلق بأثر مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية على تدفقات التجارة الدولية إلي النتائج التالية (١٠٥) :

١ – أن السياسات الاقتصادية الدولية للبلدان المتقدمة تختلف اختلافا ملحوظاً عن سياسات البلدان النامية .

٢ – ميل البلدان التى تقع في نطاق إقليم جغرافى واحد إلى تبنى سياسات متشابهة .

٣ – أن خيارات مختلف البلدان فيما يتعلق بسياساتها في مجال حقوق الملكية الفكرية تبدو مستقلة جزئيا عن بقية عناصر أو مكونات سياساتها الاقتصادية الدولية .

٤ - فى أفضل الحالات ، لم يكن هناك سوي ارتباط ضعيف بين مستوي حماية حقوق الملكية الفكرية وتدفقات التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى المباشر .

٥ - أن مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية لم يكن له تأثير واضح على الصادرات التى تجرى وفقا لمعاملات مستقلة arms - length exports ، ولا على مبيعات الشركات التابعة في البلدان المضيفة .

٦ - يبدو أن الدور الأكبر الذى تمارسه متغيرات حقوق الملكية الفكرية يكمن في تأثيرها على الصادرات عبر المشروعات ، أى بين المشروعات الأم وشركاتها التابعة . فالبلدان الأقوى حماية لهذه الحقوق تتلقى تدفقات أقل من هذه الصادرات ، في حين تتلقى البلدان الأضعف حماية لهذه الحقوق تدفقات أكبر . وهناك أكثر من تفسير لهذه النتيجة :

أ - أن الحماية الأقوى قد تدفع المشروعات إلى تفضيل خدمة السوق عن طريق اتفاقيات الترخيص ، ومن ثم لن تكون هناك شركات تابعة يمكن التصدير إليها .

ب - وحتى إذا مافضلت المشروعات خدمة السوق فى هذه الحالة عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر ، فإنه فى ظل الحماية القوية فى بلد ما ، تأمن هذه المشروعات على قيام شركاتها التابعة هناك بإنتاج ماتحتاجه من مستلزمات إنتاج مختلفة دون أن تخشى من تسرب التكنولوجيا ، ومن ثم تقل صادرات المشروع الأم إلى شركاته التابعة . أما فى ظل الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية فى بلد ما ، فإن المشروعات الأم تخشى مد شركاتها التابعة هناك

بالتكنولوجيا اللازمة لإنتاج ماتحتاجه من مستلزمات إنتاج نظراً لإمكانية تسربها ، وتقوم بدلاً من ذلك بتصدير هذه المستلزمات إليها ، فتزداد صادرات المشروع الأم إلى شركاته التابعة .

جـ - أن خيار بلد ما بشأن مدى قوة نظام حقوق الملكية الفكرية الذى يتبناه ، وقرار مشروع ما بشأن توطين بعض تسهيلاته الإنتاجية فى بلد ما ، يتحددان وفقا لمتغير ثالث هو القدرة التكنولوجية والعلمية للبلد المعنى . ففي البلدان ذات القدرات التكنولوجية المرتفعة ، تميل المشروعات الدولية إلى توطين أنشطة كثيفة التكنولوجيا فى تسهيلات إنتاجية تضطلع بها شركات تابعة أكثر قدرة على إنتاج احتياجاتها من مكونات الإنتاج المختلفة ، فيقل اعتمادها على المشروعات الأم وتقل بالتالى صادرات هذه المشروعات إليها . وغالبا ما تتوطن هذه التسهيلات فى البلدان المتقدمة الأعلى حماية لحقوق الملكية الفكرية . أما فى البلدان ذات القدرات التكنولوجية المنخفضة ، تميل المشروعات الدولية إلى توطين بعض الأنشطة الفقيرة في محتواها التكنولوجى والمتعلقة بتجميع المكونات الأساسية التى تصدر إليها من البلدان المتقدمة الأم ، ولهذا تزداد تدفقات الصادرات من المشروعات الأم إلى شركاتها التابعة فى هذه الحالة . وغالبا ماتتوطن هذه التسهيلات فى البلدان النامية الأقل حماية لحقوق الملكية الفكرية .

٧ - أن البلدان ذات المستويات القوية لحماية حقوق الملكية الفكرية تؤدى ، بسبب طول مدة الحماية ، مدفوعات أعلى عن التكنولوجيا التى تستخدمها فى صورة إتاوات أو رسوم ترخيص من البلدان ذات المستويات الضعيفة لحماية هذه الحقوق .

وتشير النتائج السابقة إلى أن نظم الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية تعمل فى صالح البلدان النامية ، فى حين تعمل نظم الحماية القوية لهذه الحقوق فى صالح البلدان المتقدمة . والحالة الوحيدة التى تستفيد فيها البلدان المتقدمة من ضعف الحماية فى البلدان النامية هى أن هذه الحماية الضعيفة تؤدى إلى زيادة الصادرات المحولة من المشروعات الأم إلي شركاتها التابعة العاملة فى هذه البلدان الأخيرة . وتؤدى الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية كذلك إلي تزايد صعوبة إخضاع الشركات دولية النشاط لأية قواعد تتعلق بتنظيم سلوكها وتصرفاتها . كما تؤدى هذه الحماية القوية إلى اتساع نطاق المعاملات عبر المشروعات intra-firm transactions على نحو يستحيل معه السيطرة على سلوك هذه المشروعات أو إخضاعها لأى نوع من التنظيم الدولى .

- ٥ -

حقوق الملكية الفكرية والنمو الاقتصادى

تقديم :

وفقا لاتفاقية الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، تلتزم البلدان النامية بضرورة دعم وتقوية نظمها المحلية فى مجال حقوق الملكية الفكرية . وتثير هذه القضية لدى الاقتصاديين المهتمين بمشكلات النمو الاقتصادى فى الأجل الطويل عدة تساؤلات حول الآثار طويلة المدى لهذا الاتجاه على معدلات الابتكار التكنولوجى ، ونقل التكنولوجيا ، وتوزيع الدخل على الصعيد الدولى . ويهدف هذا القسم إلى عرض وتحليل بعض المساهمات النظرية والعملية التى شاركت فى الجدل المطروح بشأن الجوانب المتعلقة بمشكلات النمو والتنمية من قضية حقوق الملكية الفكرية .

١ - ٥ - أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على معدلات الابتكار.

من البديهى أن تلعب التكنولوجيا دوراً أساسيا فى تزايد معدلات النمو الاقتصادى ، ولهذا تهتم مختلف البلدان بالعمل على تشجيع ودعم قدراتها التكنولوجية المحلية عن طريق دعم أنشطة البحث والتطوير وتقديم الحوافز المتعددة لهذه الأنشطة . فهل تعتبر الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية من بين هذه الحوافز ؟

إن الحجة الرئيسية بشأن الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية تتمثل فى أنه كلما أمكن الاختصاص بعوائد أنشطة الابتكار اختصاصا فرديا ، كان ذلك أدعى إلى تشجيع هذه الأنشطة وإلى ارتفاع مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو الاقتصادى . ذلك أن توفير مستوى أعلى لحماية هذه الحقوق يؤدى إلى زيادة

معدلات أرباح أنشطة البحث والتطوير مما يؤدى إلى دعم وتشجيع هذه الأنشطة وإلى زيادة ابتكار منتجات وأساليب إنتاج جديدة . وهكذا يربط هذا الاتجاه بين الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية وارتفاع مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو الاقتصادى . [(١٠٦)] وربما يجد هذا الاتجاه مصدره الفكرى فى البديهيات التى كان قد أسسها شومبيتر وبعض تابعيه والتى تذهب إلى أن حماية ثمار أنشطة البحث والتطوير تؤدى إلى تشجيع الابتكار وتزايد معدلاته . [(١٠٧)]

وعلى مستوى الدراسات العملية المتعلقة ببيان أهمية حماية حقوق الملكية الفكرية فى دعم أنشطة البحث والتطوير وزيادة معدلات الابتكار ، لوحظ أن المتاح منها لا يظهر من الأدلة ما يؤكد صحة هذه الفرضية ، باستثناء دراسة واحدة تتعلق بحماية براءات الاختراع فى صناعتى الأدوية والمنتجات الكيميائية . فقد خلصت هذه الدراسة إلى أن ٦٠٪ من الابتكارات فى قطاع الأدوية ونحو ٣٨٪ من الابتكارات فى قطاع المنتجات الكيميائية ما كانت لتحدث فى حالة غياب الحماية المقررة لبراءات الاختراع . وخلصت كذلك إلى أن ٦٥٪ ، ٣٠٪ من هذه البراءات فى كل من الصناعتين على التوالى ما كانت لتتحول إلى استخدامات تجارية فى حالة غياب الحماية القانونية لحقوق الملكية الفكرية.[(١٠٨)]

أما الدراسات الأخرى المتاحة بشأن هذه الفرضية فقد خلصت جميعها إلى عدم وجود علاقة ارتباط واضحة بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ومعدلات الابتكار . فالمسوح الهامة التى أجريت على الصناعات الأمريكية خلصت إلى تصنيف براءات الاختراع ، كأسلوب لحماية عوائد حقوق الملكية الفكرية ، على أنها من بين أقل الأدوات أو الأشكال المؤسسية فعالية فى توفير هذه الحماية (فيما عدا صناعة المستحضرات الصيدلية) . معنى ذلك أن الحماية الضعيفة وغير الفعالة التى كانت توفرها هذه البراءات لم تكن هى الحافز على القيام

بأنشطة الابتكار ، وأن الابتكارات كانت ستحدث بصرف النظر عن وجود أو عدم وجود هذه الحماية . (١٠٩) وأظهرت دراسة أخرى على المشروعات اليابانية أن المنافسة بين المشروعات كانت أكثر تحفيزاً لأنشطة الابتكار من الحماية التى توفرها براءات الاختراع . وتؤكد دراسة تاريخية بشأن الصناعات السويسرية والهولندية على نفس الاتجاه ، حيث خلصت إلى أن الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية فى الماضى لم يكن لها أى تأثير ضار على أنشطة الابتكار ولم تمنع تقدم هذه الأنشطة . (١١٠) وللتأكيد على أهمية المنافسة كحافز على الابتكار، توصلت دراسة عملية أخرى على عدد من الشركات دولية النشاط إلى أن هذه الشركات سوف تستمر فى إنتاج وتطوير ابتكارات ومنتجات جديدة لأسباب تتعلق بالمنافسة القوية فيما بين هذه الشركات وبعضها البعض بصرف النظر عن مستويات الحماية المتاحة لحقوق الملكية الفكرية . (١١١)

وهكذا خلصت الدراسات العملية المتاحة بشأن أثر مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية على تحفيز أنشطة الابتكار فى البلدان المتقدمة إلى عدم وجود علاقة مباشرة أو واضحة ، وأن المنافسة بين المشروعات كانت هى الحافز الرئيسى للقيام بهذه الأنشطة . أما المسوح والدراسات الخاصة بهذه الفرضية فى البلدان النامية فهى غير متاحة . وحتى على افتراض أنها متاحة ، فإنها لن تنتهى إلى نتيجة مخالفة فى الغالب ، إذ أن العلاقة بين النظم المحلية لحماية حقوق الملكية الفكرية وأنشطة الابتكار المحلية فى البلدان النامية هى أقل وضوحاً وأهمية منها فى البلدان المتقدمة ، حيث أن أكثر من ٩٠٪ من براءات الاختراع المسجلة فى البلدان النامية هى من نصيب الأجانب التابعين للبلدان المتقدمة . ومع ذلك ، أظهر مسح برازيلى شمل نحو ٣٠٠٠ شركة برازيلية أن ميل هذه الشركات نحو ابتكار وتطوير تكنولوجيا خاصة بها ، أو نحو استيراد تكنولوجيا

من الخارج كان يرتبط سلبيا فى كلتا الحالتين بدرجة الحماية التجارية للصناعات التى تعمل فيها هذه الشركات ، دونما أى اعتبار لمستوى حماية حقوق الملكية الفكرية . فالأسواق المحمية تجاريا من خلال القيود التعريفية وغير التعريفية ، والمضمونة بهذه الحماية التجارية قد لا تحفز على الابتكار رغم توفير مستويات مرتفعة من الحماية لحقوق الملكية الفكرية . مؤدى ذلك هو أن الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية لن تؤدى إلى زيادة معدلات الابتكار طالما كانت حصة المشروعات فى الأسواق مضمونة عن طريق آليات أخرى . [١١٢] وتؤكد هذه النتيجة على أهمية عنصر المنافسة فى تحفيز أنشطة الابتكار . ذلك أن النظم المغلقة التى تزداد فيها درجة الحماية التجارية للأسواق لاتسمح بتوفير الإطار التنافسى الكافى لتوليد الحافز على الابتكار ، ومن ثم فإن حماية حقوق الملكية الفكرية فى هذه النظم لن يؤدى إلى دعم أنشطة الابتكار وتزايد معدلاته .

وإذا كانت معظم الدراسات المتاحة تؤكد على أهمية عنصر المنافسة فى توليد الحافز على الابتكار وتستبعد تأثير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية على تحفيز أنشطة الابتكار ، فإن دراسات أخرى قد توصلت إلى ماهو أخطر من ذلك ، حيث خلصت إلى أن إطالة مدة حماية براءات الاختراع وتقوية حماية حقوق الملكية الفكرية بصفة عامة يرتبط سلبيا بحوافز ومعدلات الابتكار ، بمعنى أن الحماية الأقوى لهذه الحقوق تؤدى إلى إضعاف الحافز على الابتكار وإلى تناقص معدلاته . [١١٣]

على هذا النحو نخلص إلى أنه لايوجد من الدراسات العملية ما يؤيد صحة الفرضية التى تروج لها البلدان المتقدمة وشركاتها دولية النشاط من أن تقوية حماية حقوق الملكية الفكرية يؤدى إلى تحفيز أنشطة الابتكار وتزايد معدلاته ، وتسقط بذلك حجة أساسية من الحجج التى تستند إليها البلدان المتقدمة فى

تبرير وجهة نظرها بشأن ضرورة دعم وتقوية نظم الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية .

٢ - ٥ - أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على النقل الدولى للتكنولوجيا .

دأبت البلدان المتقدمة منذ زمن طويل على الترويج لمقولة أن الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية تنتقص من مستوى الرفاهية المتاح لكافة البلدان ، متقدمة ونامية ، لأن هذه الحماية الضعيفة تؤدى إلى إضعاف الحافز على الابتكار وتخفيض الإنفاق على أنشطة البحث والتطوير ، وإلى الحد من تدفقات نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة ذات النظم القوية لحماية حقوق الملكية الفكرية إلى البلدان النامية ذات النظم الضعيفة لحماية هذه الحقوق . وعلى المستوى النظرى ، تبدو القضية غير واضحة تمامًا ومثيرة لجدل واسع . فالبلدان النامية التى لا تضطلع بجهود كبيرة فى مجال أنشطة البحث والتطوير لديها حوافز انتهازية قوية للسطو على ابتكارات البلدان المتقدمة التى تضطلع بجهود ضخمة فى هذا المجال بدعوى أن التكنولوجيا التى تم إنتاجها وتطويرها بالفعل تتميز بخصائص السلعة العامة وبانعدام أوضآلة نفقة الفرصة البديلة . كما أن قيام البلدان النامية برفع مستوى الحماية المتاح لحقوق الملكية الفكرية يؤدى إلى خضوعها لسيطرة احتكارية قوية تمارسها عليها الشركات دولية النشاط المالكة لناصية التقدم التكنولوجى على صعيد العالم بأسره ، وإلى تكبدها نفقات باهظة فى تعاملها على التكنولوجيا مع هذه الشركات دون أن يتوافر لها من الضمانات ما يكفل تحقيق مستوى أعلى من الرفاهية .

وعلى المستوى العملى ، تشير الدراسات المتاحة إلى خليط من النتائج : فهناك دراسات تخلص إلى وجود ارتباط بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ونوع التكنولوجيا المنقولة ، وهناك دراسات أخرى تخلص إلى ارتباط نوع التكنولوجيا

المنقولة بمتغيرات أخرى لا تتعلق بمستوى هذه الحماية مثل مدى اتساع الأسواق ومستوى القدرة التكنولوجية المحلية فى البلدان المضيفة ، أما مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فيمكن أن يؤثر فقط على شكل الآلية المختارة لنقل التكنولوجيا . وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه المؤشرات المستخلصة من الدراسات العملية المتاحة وفقا للاتجاه الأول الذى يربط بين مستوى الحماية ونوع التكنولوجيا المنقولة : (١١٤)

١ - الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية تجعل المشروعات الناقلة للتكنولوجيا أكثر رغبة من قبل فى نقل التكنولوجيا الجديدة أو الحديثة إلى البلدان النامية بسبب انخفاض احتمالات تعرض هذه التكنولوجيا محل التعامل لمخاطر التسرب أو التقليد . أما فى ظل المستويات الضعيفة لحماية هذه الحقوق ، يميل موردو التكنولوجيا إلى التعامل فى أنواع معينة من التكنولوجيا التقليدية أو القديمة نسبيا بسبب إمكانية تعرضها لمخاطر التسرب أو التقليد من جانب المشروعات المنافسة .

٢ - فى ظل المستوى الضعيف لحماية حقوق الملكية الفكرية تميل المشروعات الناقلة للتكنولوجيا إلى طلب رسوم وإتاوات مرتفعة تتضمن علاوة مخاطر كبيرة لمواجهة مخاطر التسرب أو التقليد . أما فى ظل الحماية القوية لهذه الحقوق ، فإن هذه المخاطر سوف تنتفى أو تقل احمالات وقوعها وتقل من ثم قيمة هذه الرسوم والإتاوات .

٣ - إن الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية تدفع موردى التكنولوجيا إلى التنافس على توريد التكنولوجيا مما يقلل من رسومها ومدفوعاتها ، فى حين تؤدى الحماية الضعيفة لهذه الحقوق إلى قلة عدد الموردين بسببب خوفهم من التعرض لمخاطر الاعتداء على حقوقهم وانتهاكها . ويؤدى قلة

عدد الموردين إلى سيادة أوضاع احتكارية ترفع من أثمان التكنولوجيا محل التعامل . ولهذا فإن الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية لن تؤدى فقط إلى جعل التكنولوجيا متاحة بدرجة أكبر من ذى قبل ، ولكنها توفرها كذلك بأثمان أقل .

٤ - يؤثر مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية على مكونات الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلد المضيف . فقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن مستوى الحماية الضعيف لهذه الحقوق فى البلدان النامية التى شملتها الدراسة قد أسفر عن انخفاض المحتوى التكنولوجى للتسهيلات الإنتاجية التى تضطلع بها الشركات محل الدراسة فى هذه البلدان . فقد تبين أن نحو ٧٠٪ من جملة هذه الاستثمارات مخصص لأنشطة البيع والتوزيع وتجميع المكونات ، بالإضافة إلى عمليات إنتاج تقليدية تعتمد على تكنولوجيا قديمة معروفة لجميع المشروعات العاملة فى مجال الصناعة المعنية ، وأن هذه الاستثمارات لاتتضمن تكنولوجيا متطورة ولا أنشطة للبحث والتطوير .

٥ - يؤثر مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية على درجة تكامل أنشطة الشركات التابعة فى البلدان المضيفة مع قطاعات الاقتصاد المحلى فى هذه البلدان . فقد خلصت إحدى الدراسات إلى أن الحماية الضعيفة لهذه الحقوق تجعل الشركات التابعة أكثر اعتماداً على الشركات الأول فى الحصول على معظم احتياجاتها التى يتم تصديرها إليها من هذه الشركات الأم، أى أن أنشطة الشركات التابعة تتكامل فى هذه الحالة مع اقتصاد البلد الأم وليس مع الاقتصاد المحلى المضيف. أما فى ظل الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية فيحدث العكس، حيث تميل أنشطة الشركات التابعة إلى التكامل مع قطاعات الاقتصاد المضيف ، وتقوم بإنتاج كثير من احتياجاتها محليا فى البلد المضيف بدلاً من استيرادها من البلد الأم [١١٥]

وفى مواجهة هذه المؤشرات المؤيدة للاتجاه الأول الذى يربط بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ونوع التكنولوجيا محل التعامل ، هناك مؤشرات أخرى مضادة تخلص إلى أن نوع التكنولوجيا المنقولة يتوقف على اعتبارات ومتغيرات أخرى لا تتعلق بمستوى حماية حقوق الملكية الفكرية . وفيما يلى عرض لأهم مؤشرات هذا الاتجاه الثانى : (١١٦)

١ - خلصت إحدى الدراسات إلى ارتباط نوع التكنولوجيا محل التعامل بحجم السوق المحلية فى البلد المضيف مقيسا بحجم الناتج المحلى الإجمالى بصرف النظر عن مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية . فقد لوحظ أن الشركات دولية النشاط العاملة فى البلدان المضيفة ذات الأسواق الواسعة كانت أكثر ميلاً نحو الاستثمار فى التسهيلات الإنتاجية المنتجة لمنتجات وسيطة ونهائية ، وفى تسهيلات أنشطة البحث والتطوير من ميلها للقيام بذلك فى البلدان المضيفة ذات الأسواق المحلية الضيقة . معنى ذلك أن نوع التسهيلات الإنتاجية المنقولة ، ونوع التكنولوجيا المستخدمة ، ودرجة تكامل أنشطة الشركات التابعة مع قطاعات الاقتصاد المضيف تتوقف فى المقام الأول على مدى اتساع الأسواق المحلية فى البلدان المضيفة وليس على مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية .

٢ - أظهرت إحدى الدراسات أن الشركات دولية النشاط كانت أكثر ميلاً إلى الاستثمار فى صناعات معقدة ومتطورة نسبيا ، وفى أنشطة البحث والتطوير فى البلدان التى تتميز بارتفاع إنفاقها المحلى على هذه الأنشطة الأخيرة كنسبة من الناتج القومى الإجمالى ، وبارتفاع مستوى تعليم وتدريب قوتها العاملة المحلية ، وبارتفاع مستوى استخدامها للطاقة (متوسط استهلاك الفرد من الطاقة الكهربائية) بصرف النظر عن مستوى

الحماية المتاح لحقوق الملكية الفكرية . معنى ذلك أن نوع التكنولوجيا المنقولة أو محل التعامل يتوقف على مستوى القدرة التكنولوجية المحلية فى البلد المضيف دونما اعتبار لمستوى حماية حقوق الملكية الفكرية .

٣ - خلصت بعض الدراسات كذلك إلى ارتباط نوع التكنولوجيا المنقولة أو محل التعامل بنوع الآلية المستخدمة فى النقل أو التعامل . فقد لوحظ أن الشركات الناقلة للتكنولوجيا تميل إلى استخدام تكنولوجيا متقدمة أو متطورة فى حالة التعامل مع البلد المضيف من خلال الفروع الأجنبية لهذه الشركات أو الشركات التابعة المملوكة لها بالكامل . أما إذا كان التعامل مع البلد المضيف يجرى من خلال الشركات التابعة المملوكة بالأغلبية أو الأقلية الاجنبية (أى من خلال المشروعات المشتركة) فغالبا ما تكون التكنولوجيا محل التعامل من الأنواع التقليدية القديمة نسبيا . معنى ذلك أن نوع التكنولوجيا المنقولة يرتبط بنوع الآلية المستخدمة فى النقل . فإذا لم تكن الشركة التابعة تخضع للسيطرة الكاملة من جانب الشركة الأم ، فإنها لن تنقل إليها سوى تكنولوجيا قديمة نسبيا ، وذلك بصرف النظر عن مدى قوة أو ضعف مستوى الحماية المتاح لحقوق الملكية الفكرية فى البلد المضيف . مؤدى ذلك هو ضعف الارتباط بين مستوى هذه الحماية ومكونات أو نوع التكنولوجيا المنقولة ، إذ يتوقف نوع التكنولوجيا محل التعامل بين الشركة الأم وشركاتها التابعة فى المقام الأول على مدى السيطرة التى تمارسها الشركة الأم على شركاتها التابعة . فكلما قويت هذه السيطرة ، أمكن التعامل فى تكنولوجيا متقدمة ، وكلما ضعفت هذه السيطرة ، اقتصر التعامل على أنواع من التكنولوجيا القديمة نسبيا ، مع ملاحظة أن مدى سيطرة الشركة الأم على شركاتها التابعة لاتتوقف

بدورها على مستوى الحماية المتاح لحقوق الملكية الفكرية وإنما تتوقف على اعتبارات تنظيمية تحكم علاقة الشركة الأم بشركاتها التابعة فى الأسواق العالمية.

٤ - أظهرت الدراسات العملية كذلك أن مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية قد يؤثر فقط على نوع الآلية المفضلة لنقل التكنولوجيا أو خدمة الأسواق . ففى ظل الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية وما قد ينتج عنها احتمالات تسرب التكنولوجيا محل التعامل أو تعرضها لمخاطر التقليد قد يدفع الشركات الناقلة للتكنولوجيا إلى محاولة استغلال التكنولوجيا بنفسها داخل الكيان التنظيمى للشركة internalization motive عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر الذى تضطلع به شركاتها التابعة فى البلدان المضيفة من أجل ضمان السيطرة على التكنولوجيا محل التعامل . معنى ذلك أنها تفضل فى هذه الحالة الاعتماد على آلية الاستثمار الأجنبى المباشر بدلاً من الاعتماد على أية آلية أخرى مثل اتفاقيات الترخيص وغيرها من الترتيبات التعاقدية الأخرى التى يمكن أن تتعرض فى ظلها لمخاطر تسرب التكنولوجيا أو تقليدها . وعلى الرغم من أن هذا الخيار يفرض على الشركات نفقات إضافية من أجل تمكينها من القيام بالاستثمار الأجنبى المباشر مثل نفقات الحصول على المعلومات اللازمة للقيام بالاستثمار فى البلد المضيف ، إلا أنه يسمح لها فى نفس الوقت بوضع احتكارى قوى ويجنبها مخاطر التعرض لتسرب التكنولوجيا أو الاعتداء عليها .

أما فى ظل الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية ، حيث تنتفى مخاطر التسرب والتقليد ، فإن الشركات الناقلة للتكنولوجيا قد تفضل اتفاقيات

الترخيص على الاستثمار الأجنبى المباشر تجنبا لإنشاء شركات تابعة وتحمل نفقات إضافية لازمة للقيام بهذا الاستثمار فى البلدان المضيفة .

٥ – أظهرت الدراسات العملية كذلك أن نوع الآلية المستخدمة أو المفضلة لنقل أو استغلال التكنولوجيا محل التعامل يتوقف على إمكانيات الشركات الناقلة وعلى حجم النفقات الثابتة اللازمة لإنشاء شركات تابعة جديدة فى البلدان المضيفة . فإذا كانت هذه النفقات قليلة ، فإن الحماية الضعيفة لحقوق الملكية الفكرية قد تشجع الشركات الناقلة على تفضيل آلية الاستثمار الأجنبى المباشر على آلية الترخيص . أما إذا كانت هذه النفقات كبيرة ، تصبح نفقة الاستثمار الأجنبى المباشر مرتفعة نسبيا على نحو يجعل هذه الشركات تفضل آلية الترخيص حتى فى ظل غياب أو ضعف حماية حقوق الملكية الفكرية . وعلى ذلك تلعب هذه النفقات الثابتة ، بالإضافة إلى المخاطر والنفقات الأخرى التى يمكن أن يواجهها الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان المضيفة ، دوراً أساسيا يفوق الدور الذى يمكن أن يلعبه مستوى الحماية المتاح لحقوق الملكية الفكرية فى تحديد قرار الشركات الناقلة للتكنولوجيا بالمفاضلة بين آليات النقل المختلفة .

٦ – خلصت بعض الدراسات أيضا إلى أن مخاطر تقليد المنتجات المحمية ببراءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الفكرية الأخرى تزداد بزيادة درجة التصنيع . معنى ذلك أن مخاطر انتهاك حقوق الملكية الفكرية أكثر ارتباطاً بدرجة التصنيع فى أى بلد من البلدان من ارتباطها بمستوى حماية هذه الحقوق . ويؤكد هذا أن ممارسات التقليد والنسخ ليست مقصورة على البلدان النامية فقط ، بل إنها منتشرة كذلك فى البلدان المتقدمة نفسها رغم ارتفاع مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية فيها .

٧ – وأخيراً ، خلصت الدراسات كذلك إلى أنه أيا كان مستوى الحماية المتاح لحقوق الملكية الفكرية ، غالبا ما تصمم اتفاقيات الترخيص على نحو يضمن للمرخص الحصول على أعلى عائد ممكن طوال فترة الترخيص لتغطى مخاطر إمكانية قيام المرخص له بتقليد المنتجات المشمولة بالترخيص بعد انتهاء فترة الترخيص . وتصمم الاتفاقيات كذلك بشكل يسمح للمرخص بأن يستنتج منه مدى قدرة المرخص له على التقليد ليأخذ المرخص ذلك فى اعتباره عند تحديد رسوم الترخيص .

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على نقل التكنولوجيا مازل مثيراً للجدل على المستويين النظرى والعملى بين اتجاهين متناقضين : اتجاه تتبناه البلدان المتقدمة وشركاتها دولية النشاط ويروج لدعم وتقوية حماية حقوق الملكية الفكرية بدعوى أن ذلك يساعد على تسهيل تدفقات النقل الدولى للتكنولوجيا ، ويسمح بنقل أنواع متقدمة من التكنولجيا ، ويتيح توافرها بدرجة أكبر وأثمان أقل على نحو يؤدى إلى تزايد مستوى الرفاهية بالنسبة لجميع البلدان ؛ واتجاه آخر مضاد تتبناه البلدان النامية ويرى على العكس من الاتجاه السابق أن الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية تؤدى إلى تزايد درجة الطبيعة الاحتكارية للسوق الدولية للتكنولوجيا وإلى دعم وتقوية سلطة البائعين وإضعاف المركز التفاوضى للمشترين وبصفة خاصة من البلدان النامية بسبب ضعف القدرة التكنولوجية المحلية لهذه البلدان ويؤدى ذلك فى النهاية إلى ندرة مصادر عرض التكنولوجيا المتاحة أمامها ، وإلى ارتفاع أثمانها ، وإلى خضوعها لأنواع كثيرة من القيود والممارسات التى تحول دون تطوير قدراتها التكنولوجية المحلية . وفى هذا المجال يحق لنا أن نتساءل ، إذا كانت البلدان النامية لم تتمكن طوال العقود الماضية من اكتساب التكنولوجيا الأجنبية وتطوير

قدراتها التكنولوجية المحلية فى ظل مستويات متواضعة من حماية حقوق الملكية الفكرية، فهل يمكن أن تنجح فى ذلك فى ظل نظم أكثر قوة لحماية حقوق المنتجين والبائعين وأشد إضعافا لمراكز المشترين من هذه البلدان ؟! .

٣ - ٥ - أثر حماية حقوق الملكية الفكرية على النمو الاقتصادى .

من المعروف أن زيادة معدلات الابتكار تؤدى إلى زيادة رصيد المعارف الإنسانية ، وأن نفقات الابتكار تتناقص بتراكم هذه المعارف . ولهذا فإن تراكم المعارف الإنسانية وخلق بيئة مساعدة على تراكم هذه المعارف يؤدى إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى . فهل يمكن أن تلعب الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية دوراً فى هذا المجال بحيث تؤدى إلى تحفيز النمو الاقتصادى ؟.

إن الإجابة على هذا السؤال تتوقف بطبيعة الحال على تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على تحفيز أنشطة الابتكار ومعدلاته ، وعلى تحويل هذه الابتكارات إلى تجديدات تكنولوجية تستخدم فى مجالات الإنتاج المختلفة ، وعلى التدفقات الدولية للاستثمار والتجارة والتكنولوجيا . فإذا كان للحماية تأثير إيجابى قوى على كل هذه المتغيرات فإنها تؤدى بغير شك إلى زيادة معدلات النمو ، أما إذا كان تأثيرها على هذه المتغيرات مثيراً للجدل سواء فيما يتعلق باتجاهه أو مدى قوته ، فإن الآثار الإنمائية لحماية حقوق الملكية تصبح بدورها أكثر إثارة لجدل لايمكن حسمه .

وقد رأينا فيما تقدم أن كثيراً من الدراسات النظرية والعملية قد خلصت إلى عدم وجود ارتباط إيجابى واضح بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية كمتغير مستقل وبين كل من معدلات الابتكار ، والتدفقات الدولية للاستثمار والتجارة والتكنولوجيا كمتغيرات تابعة ، وهو ما يجعلنا نستنتج عدم وجود علاقة واضحة أو مؤكدة بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ومعدلات النمو الاقتصادى .

وفى دراسة عملية على عينة من البلدان شملت ٩٣ بلداً (٢٠ بلداً متقدما ، ٧٣ بلداً ناميا) لبيان طبيعة العلاقة بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ومعدل النمو الاقتصادى ، قامت الدراسة بتصنيف هذه البلدان إلى ستة مستويات للحماية بين درجة واحدة (حيث أضعف مستوى للحماية) وست درجات (حيث أعلى مستوى للحماية) استناداً إلى مجرد وجود قانون لبراءات الاختراع فى البلد المعنى ، بصرف النظر عن مدى فعالية تنفيذه . ونظراً لأن غالبية البلدان النامية الفقيرة تتميز بغياب أو ضعف مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ، فقد تم تصنيفها فى المستويات الأربعة الأولى الأدنى حماية . أما البلدان المتقدمة فنظراً لما تتميز به من ارتفاع مستوى حماية هذه الحقوق ، فقد تم تصنيفها فى المستويين الأخيرين الأعلى حماية . وخلصت الدراسة من ذلك إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ومعدل النمو الاقتصادى . ومع ذلك ، فإن الباحثين اللذين قاما بإعداد هذه الدراسة تحفظا بشأن هذه النتيجة لعدة أسباب :

- أن تصنيف مستويات الحماية يستند إلى مجرد وجود قوانين لبراءات الاختراع فى البلد المعنى بصرف النظر عن مدى فعالية تنفيذها وهو ما يعنى عدم فعالية هذا التصنيف .

- أن الدراسة عجزت عن إمكانية السيطرة على المحددات الأساسية للنمو الاقتصادى وعزل تأثيرها مما يعنى أن معدلات النمو الاقتصادى المتحققة ترجع إلى أسباب أخرى عديدة .

- أن البلدان التى تم تصنيفها على أنها أدنى حماية لحقوق الملكية الفكرية هى نفسها البلدان المتخلفة التى تتميز فى الأساس بانخفاض معدلات النمو الاقتصادى كسمة من سمات التخلف الاقتصادى ، فى حين أن البلدان

التى تم تصنيفها على أنها أعلى حماية لحقوق الملكية الفكرية هى نفسها البلدان المتقدمة التى تتميز فى الأساس بارتفاع معدلات النمو الاقتصادى.

– لوحظ من الدراسة أن هناك بلدانا تقع فى ثانى أدنى مستوى للحماية (البرازيل ، تركيا ، تايلاند على سبيل المثال) كانت تنمو بمعدلات أعلى من معدلات النمو المتحققة فى بلدان تقع فى أعلى مستوى للحماية (الولايات المتحدة ، المملكة المتحدة على سبيل المثال) .

ورغم كان التحفظات السابقة التي تفقد الدراسة أهميتها ، خلصت الدراسة إلى مجرد وجود علاقة ارتباط إيجابى ضعيف بين مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية ومعدل النمو الاقتصادى . [١١٧] وفى نفس الوقت خلصت الدراسة كذلك إلى أن هيكل السوق ومدى انفتاح أو انغلاق الاقتصاد المعنى كان له تأثير واضح على معدل النمو الاقتصادى يفوق تأثير مستوى حماية حقوق الملكية الفكرية . فالبلدان ذات النظم التجارية المفتوحة تتميز بتزايد ضغوط المنافسة التى تحفز على النمو الاقتصادى ؛ ولهذا فإن تحرير التجارة المصاحب لحماية حقوق الملكية الفكرية قد يكون هو الآلية الأقوى التى يحدث من خلالها هذا النمو الاقتصادى ، إذ أن هذا النمو يرتبط إيجابيا بمدى الانفتاح الاقتصادى . وتشير الدراسات المتخصصة فى هذا المجال إلى أنه كلما أمكن تحقيق وفورات خارجية على نطاق الصعيد الدولى if externalities are international in scope ، فإن التكامل أو الإندماج الاقتصادى المتحقق على هذا المستوى يؤدى إلى زيادة معدل النمو الاقتصادى . ذلك أن تزايد درجة الانفتاح على الاقتصاد الدولى يعنى أن النمو الاقتصادى للبلد المعنى سوف يعتمد فى هذه الحالة على الرصيد العالمى من المعارف الإنسانية المتراكمة ، وليس على مجرد المعرفة المتحققة داخل ذلك البلد

فحسب . كل ذلك بشرط أن يمتلك البلد المعنى ميزة مقارنة فى عدد من قطاعات ومجالات التكنولوجيا ، إذ أن البلدان التى لا تمتلك مثل هذه المزايا المقارنة والتى تتميز بضعف قدراتها التكنولوجية المحلية لن تستفيد شيئا من دعم وتقوية نظمها المحلية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، ولا من تحرير نظمها التجارية الدولية وتزايد درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمى ، بل إنها يمكن أن تتعرض لكثير من الأضرار والمخاطر . (١١٨)

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على معدلات النمو الاقتصادى يبدو غير واضح أو مؤكد ، وأنه إذا ما أنتج آثاراً إيجابية محددة فى بعض الأحيان ، فإن هذه الآثار تقتصر على البلدان المتقدمة الأكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمى والتى تمتلك مزايا مقارنة فى قطاعات ومجلات التكنولوجيا المتقدمة . أما البلدان النامية التى تتميز بضعف مستوى قدراتها التكنولوجية ، فإنها لن تستفيد شيئا من رفع مستوى الحماية المتاح لحقوق الملكية الفكرية حتى وإن ازدادت درجة انفتاحها على الاقتصاد العالمى ، بل ربما تعرضت مصالحها لكثير من المخاطر والأضرار .

الخاتمة

تثير قضية حقوق الملكية الفكرية عدداً من المشكلات المؤسسية والفلسفية والاقتصادية على الصعيد الدولي . فمن الناحية المؤسسية ، تثير القضية مسألة العجز والقصور فى النظم التقليدية لحماية حقوق الملكية الفكرية وفى مدى فعالية تنفيذ آلياتها. ومن هنا كان إصرار البلدان المتقدمة بزعامة الولايات المتحدة على إدخال هذه القضية فى مفاوضات جولة أرجواى الأخيرة التى تمخضت فى النهاية عن نجاح مساعى هذه البلدان فى التوصل إلى اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية الذى يفرض على كافة البلدان الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية الجديدة تبنى تشريعات وطنية لدعم وتقوية حماية حقوق الملكية الفكرية .

ومن الناحية الفلسفية ، أثير جدل واسع حول اختلاف وجهات النظر بين كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية بشأن هذه القضية . فالبلدن المتقدمة تسيطر هى وشركاتها دولية النشاط على السوق الدولية للتكنولوجيا ، وتحتكر كافة حقوق الملكية الفكرية على الصعيد الدولى ، وتحدد من جانبها شروط وقواعد التعامل على هذه الحقوق . ولهذا فإنها تصر على ضرورة دعم وتقوية حماية هذه الحقوق . أما البلدان النامية ، فإنها تعد مستهلكاً صافيا لحقوق الملكية الفكرية ، ولا تدخل سوق التكنولوجيا إلا كطرف مشتر فقط وبالشروط التى تحددها البلدان المتقدمة وشركاتها . ولهذا ترى البلدان النامية أن الحماية الدولية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية تزيد من الطبيعة الاحتكارية لمعاملات سوق التكنولوجيا وتفرض عليها – من ثم – أعباءً جسيمة وتحول دون اكتسابها للتكنولوجيا الأجنبية اللازمة لعمليات التنمية الاقتصادية فيها بأثمان وشروط معتدلة .

ويتضمن اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية بعداً ثقافيا

عالمياً ، إذ أنه يحمل فى طياته معانى رمزية خطرية تعبر تعبيراً واضحاً عن تلك المبادئ السياسية المعروفة بالليبرالية . وتعكس طبيعته الشاملة والملزمة تلميحا بضرورة تصعيد انتشار الثقافة العالمية الوليدة لسياسات التحرر الاقتصادى والسياسى والعولمة . فالاتفاق إذ يوسع من نطاق حقوق الملكية الفكرية باسم كفاءة السوق المفتوحة ، فإنه يوسع كذلك وبالضرورة إطار الفهم الليبرالى للحياة الاجتماعية كعلاقات منظمة ومفهومة استناداً إلى حقوق الملكية القصرية أو الاستئثارية ، ليساهم بذلك فى تشكيل المنظومة الثقافية لسياسات التحرر والعولمة ، وليجعل من هذه العلاقات مبادئ أساسية أو لغة مشتركة لفهم وتصريف المعاملات الدولية . ولهذا فإن الاتفاق يعد معلما أساسيا على طريق التوسع الاستعمارى الذى بدأ منذ ما يقرب من ستة قرون ، فقد كانت سياسات التحرر والحرية الاقتصادية دائما أداة ناجحة لدعم وتقوية الرأسمالية فى توسعها المستمر .

وفى غمرة ما سمى بعصر المعلومات ، اكتسبت الملكية الفكرية أهمية متزايدة كسلعة يمكن أن تباع وتشترى ، ويمكن تبادلها عبر الحدود الوطنية ، كما يمكن خلقها والترخيص باستخدامها أو استغلالها ، بل ويمكن سرقتها . فى هذا الإطار ، يأتى الاهتمام الجارى بهذا الموضوع استجابة لتطورات تكنولوجية سريعة ومتلاحقة ، وللفرص والتحديات التى يفرضها التقدم التكنولوجى على هؤلاء الراغبين فى حماية الملكية الفكرية وحقوقها . وتقتضى هذه الاستجابة وجود نسيج معقد من العلاقات الاجتماعية توزع فيه السلطات والمسئوليات ، والحقوق والامتيازات والواجبات على كافة الأطراف المشاركة فى هذه العلاقات : الدولة ، الأفراد ، والمجتمع ، سواء بصفتهم منتجين أو مستهلكين لحقوق الملكية الفكرية .

وقد أثار اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية جدلاً واسعاً بشأن نفقاته ومنافعه لمختلف الأطراف ، ابتداء من تأثيره على عدد من الأبعاد الاقتصادية الدولية وبصفة خاصة تأثيره على تحفيز أنشطة الابتكار ومعدلاته ، وعلى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، وتدفقات التجارة الدولية ، والنقل الدولى للتكنولوجيا ، والنمو الاقتصادى . وتركز الجدل على المستوى النظرى فى اتجاهين : اتجاه يخلص إلى أن الحماية الأقوى لحق الملكية الفكرية تؤدى إلى تزايد معدلات الابتكار ، وإلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، وتدفقات التجارة الدولية فى السلع والخدمات وفى التكنولوجيا على نحو يؤدى إلى تزايد معدلات النمو الاقتصادى ، وارتفاع مستوى الرفاهية بالنسبة لكافة الأطراف . وتتبنى البلدان المتقدمة هذا الاتجاه لأنه يؤيد وجهة نظرها ويعكس مصالحها . واتجاه آخر مضاد يخلص إلى أن الحماية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية لاترتبط بمعدلات الابتكار ولا بتدفقات الاستثمار والتجارة والتكنولوجيا على الصعيد الدولى ، ومن ثم فإنها لا تؤثر على معدلات النمو الاقتصادى . وتتبنى البلدان النامية هذا الاتجاه لأن مصالحها ترتبط إيجابيا بمستويات الحماية الأضعف لحقوق الملكية الفكرية .

وعلى المستوى العملى ، فإنه على الرغم من وجود هذا الجدل بدرجة أو بأخرى، إلا أن معظم الدراسات العملية المتاحة تبدو أكثر تأييداً للاتجاه الثانى الذى تتبناه البلدان النامية . فالارتباط الايجابى بين الحماية القوية لحقوق الملكية الفكرية ومعدلات الابتكار ، وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر ، وتدفقات التجارة الدولية ، وتدفقات النقل الدولى للتكنولوجيا تبدو غير واضحة أو مؤكدة . وهو ما يعنى فى نفس الوقت غياب أو ضعف تأثير حماية حقوق الملكية الفكرية على معدل النمو الاقتصادى .

وفى النهاية ، يمكن القول أن اتفاق الجوانب التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية يعد إشارة واضحة على بروز أهمية الملكية الفكرية فى العلاقات الدولية ، ويعكس فى نفس الوقت مصالح القوى المهيمنة على هذه العلاقات التى تمكنت من فرضه على بقية عناصر المجتمع الدولى . فمن المؤكد أن صانعى السياسة فى كل بلد يسعون دائما إلى تحقيق مصلحة بلدانهم على حساب مصالح البلدان الأخرى . وعلى ذلك ، فإن الحماية الدولية الأقوى لحقوق الملكية الفكرية قد لا تؤدى بالضرورة إلى ارتفاع مستوى الرفاهية الدولية ، إذ أن ما يحقق فائدة لبلد معين أو لمجموعة من البلدان ، قد يلحق الضرر بمصالح بلد آخر أو مجموعة أخرى من البلدان . مؤدى ذلك هو أن المناهج المطلقة التي تنادى بتقوية الحماية الدولية لحقوق الملكية الفكرية مهما كلف الأمر ، ليست مثمرة بالنسبة للجميع . ويتعين بدلاً من ذلك اتباع مناهج نسبية بديلة تفرق بين السمات والخصائص المختلفة لحقوق الملكية الفكرية وما ينتج عنها أو يترتب عليها من حقوق والتزامات . وبذلك يمكن التعرف على تكاليفها ومنافعها ، وعلى الطرق التى يمكن من خلالها زيادة هذه المنافع والحد من التكاليف . ويمكن إدخال أو تبنى هذه المناهج النسبية البديلة فى إطار المفاوضات والاجتماعات الدورية التى تشارك فيها مختلف البلدان أعضاء منظمة التجارة العالمية تحت إشراف مجلس الملكية الفكرية التابع للمنظمة .

هوامش الدراسة

(1) Subhash, C.J. (1996) " Problems in international protection of intellectual property rights " Journal of Internationl Marketing, Vol. 4 , No. 1 , PP. 15 - 16 .

(2) Goans, J. Winegar (1986) " Protecting American intellectual property abroad" Business America , 27 October , PP. 2 - 13 .

(3) The Economist (1992) " The harmful of patents " 22 August , P. 17 .

(4) Business America (1991) " Protecting intellectual property " 1 July, PP. 5 - 7 .

(٥) لمزيد من التفصيل راجع :

- WIPO Publication No. 2 (A) , 204 (A) , 261 (A) .

- Subhash , C. J. (1996) , op.cit., PP. 17 - 18 .

(6) Ibid.

(7) subhash , C. J. (1996) , op.cit., P. 25 .

(8) Business Week (1992) " The patent pirates are finally walking the Plank" 17 February , PP. 125 - 127.

(9) Goldman , N. D. (1992) " Software theft : a 4,5 billion headache ", Business Forum, Spring , PP. 10 - 12 .

(10) United States International Trade Commission (1987) " Foreign Protection of intellectuall property rights and the effect on U.S.

industry and trade " Washington, D.C. PP. 3 - 4 .

(11) Delmar , J. (1991) " Are pirates cutting into your sales ? " International Business , 16 July , PP. 31 - 33 .

(12) The Economist (1992) " Policy thought " 1 August , PP. 55 - 56 .

(١٣) من بين هذه الدراسات راجع :

- Besen , S. M. and S.N. Kirby (1989) " Private copying , appropriability , and optimal copyright royalities " Journal of Law and Economics, Vol. 32, PP. 255 - 280 .

- Johnson , W.R. (1985) " The economics of copying " Journal of Political Economy , Vol. 93 , PP. 156 - 174 .

- Liebowitz , S. J. (1985) " Copying and indirect appropriability : Photocopying of Journals " Journal of Political Economy , Vol. 94 , PP. 822 - 841 .

- Novos , I.E. and M. Waldman (1984) " The effects of increased copyright protection : an analytical approach " Journal of Political Economy , Vol. 92 , PP. 236 - 246 .

(١٤) راجع في ذلك :

- Bush, R. F.; P.H. Bloch and S. Dawson (1989) " Remdies for product counterfeiting " Business Horizons , Vol. 32 , January - February , PP. 18 - 26 .

- Givon , M.; V. Mahajan and E. Muller (1995) " Software piracy : estimation of lost sales and the impact on software diffusion " Journal

of Marketing , Vol. 59, January , PP. 29 - 37 .

(15) Richardson , M. (1988) " In old bottles , all - too - new cognac " International Herald Tribune, 27 February , P. 11 .

(16) Alster, N. (1988) " New profit from patents " Fortune , 25 Appril , p. 187 .

ومع ذلك ، تشير دراسات أخرى إلى أن أرباح المشروعات صاحبة المنتجات الأصلية يمكن أن ترتفع مع نسخ وتقليد هذه المنتجات بسبب الانتشار الواسع والسريع للمنتجات المقلدة التى تباع بأسعار أقل ومن ثم تؤدى إلي اكتساب المنتجات الأصلية لشهرة كبيرة تساعد على ترويجها وزيادة مبيعاتها . كذلك يؤدى تقليد المنتجات الأصلية إلى آثار إيجابية أخرى تتمثل فى زيادة فائض المستهلكين الذين يستهلكون هذه المنتجات المقلدة بأثمان رخيصة مما يرفع مستوى رفاهيتهم . راجع فى ذلك :

- Higgins, R. S. and P.H. Rubin (1986) " Counterfeit goods " Journal of Law and Economics , Vol. 29 October , PP. 211 - 230 .

- Conner , K. R. and R.P. Rimelt (1991) " Sftware piracy : an analysis of protection strategies " Management Science , Vol. 37 , PP. 125 - 139 .

- Takeyama , L. N. (1994) " The welfare implications of unauthorized reproduction of intellectual property in the presence of demand network externalities : Journal of Industrial Economics , Vol. 17 , PP. 155 - 166 .

(17) Marlin - Bennett , R. (1995) " International intellectual property rights in a web of social relations " Science Communication , Vol. 17, No. 2, December , P. 123 .

(18) Burch , K. (1995) " Intellectual property rights and the culture of global liberalism " Science Communication , Vol. 17 , No.2 , PP. 214 - 215 .

(19) Burch, K. (1995) , op.cit., PP. 219 - 222 .

(20) - Ryan , A. (1987) " Property " Minneapolis , University of Minnesota press, P. 71 .

- Demsetz , H. (1967) " Toward a theory of property rights " American Economic Review , Vol. 57 , No. 2, P. 347 .

(21) Kbiraj , T. (1994) " Intellectual property rights, TRIPs and technology transfer " Economic and Political Weekly , 19 November , P. 2990 .

(22) ———————— , Op.cit., PP. 2992 - 2994 .

(23) The Economist (1994) " Intellectual property ... is theft ? " 22 January , PP. 72 - 73 .

(٢٤) راجع فى ذلك :

- Hughes , J. (1988) " The philosophy of intellectual property " Georgetown Law Journal , Vol. 77 , No. 2 , PP. 287 - 366 .

- Ulf , A. (1971) " International patent legislation and developing countries " Martinus Nijhoffs, The Hague .

(25) Nachane , D. M. (1995) " Intellectual property rights in the Uruguay round : an Indian perspective " Economic and Political Weekly , 4 February , P. 257 .

(26) Duvall , D. K. (1992) " Import relief or risk ? Protection is a double - edgedsword " Industry Week , 16 November , PP. 46 - 51 .

(27) - Mansfield , E. (1986) " Patents and innovation : an empirical study "

Management Science , Vol. 32, February , PP. 173 - 181 .

- Mansfield , E. et al (1977) " Social and private rates of return from industrial innovations " The Quarterly Journal of Economics , Vol. XCI, May , PP. 221 - 240 .

(28) MacLaughlin , J. H.; T. J. Richards and L.A. Kenny (1988) " The economic significance of piracy " in Gadbaw , R.M. and T.J. Richards (eds.) " Intellectual property rights : global consensus , global conflict?" Westview Press, Boulder , CO, P. 106 .

وفى مسح برازيلى شمل ٣٧٧ مشروعا من المشروعات الأجنبية العاملة فى البرازيل ، أجاب ٨٠ ٪ من هذه المشروعات بأنهم سوف يضطلعون بأنشطة محلية للبحث والتطوير ، وبتقديم برامج لتدريب القوة العاملة المحلية فى هذه المشروعات في حالة توفير مستوى أعلى لحماية حقوق الملكية الفكرية . راجع :

- Sherwood, R.M. (1990) " Intellectual property and economic development " Westview Press , Boulder , CO.

(29) Richman , J. H. (1995) " Universal minimum standards of intellectual property protection under the TRIPS component of the WTO agreement " The International Lawyer, Vol. 24 , No. 2 , Summer , P 346 .

(30) Nachane , D. M. (1995) , op.cit., P. 257 .

(31) Reichman , J. H.(1995) , op.cit., P. 346 .

(32) Piore , M.J. and C.F. Sabel (1984) " The second industrial divide : possibilities for prosperity " Basic Books , New York .

(33) Nachane , D. M. (1995) , op.cit., P. 258 .

(٣٤) راجع فى ذلك :

- Vernon, R. (1966) " International investment and international trade in the product cycle " Quarterly Journal of Economics , Vol. 80, May , PP. 190 - 207 .

- ——— (1971) " Sovereignty at bay , the multinational spread of US enterprise " Basic Books , New York .

- Gilpin , R. (1987) " The political economy of international relations " Prenceton University Press.

(35) Nachane , D.M. (1995) , op.cit., P. 258 .

(36) Feinberg , R. M. and D. J. Rousslang (1990) " The economic effects of intellectual property right infringements " Journal of Business, Vol. 63, No. 1 , PP. 79 - 90 .

(37) Ringo ,F.S. (1994) " The trade - related aspects of intellectual property rights agreement in the GATT and legal implications for sub-saharan Africa : Prospective policy issues for the World Trade Organization " Journal of World Trade , Vol. 28 , no. 6 , P. 122 .

(38) Gibert , R.J. and D. Newbery (1982) " Preemptive patenting and the persistence of monopoly " American Economic Review , Vol. 72 ,June, PP. 514 - 526 .

(39) Gould , D. M. and W.C. Gruben (1996) " The role of intellectual property rights in economic growth " Journal of Development Economics , Vol. 48 , P. 326 .

(40) Bertin , G. and S. Wyatt (1988) " Multinational and industrial property : the control of the world's technology " Atlantic Highland, NJ, PP. 119, 122 .

(41) Ulf, A. (1971) op . cit., P. 46 .

(42) Konan , D. et al. (1995) " Intellectual property rights in the Asian - Pacific region : problems , patterns , and policy " Asian Pacific Economic Literature , Vol. 2. No. 9, September , P. 14 .

(43) Olson , M. (1965) " The logic of collective action : public goods and the theory of groups " Harvard University Press, Cambridge .

(44) Reeve , A. (1986) " Property " Macmillan , P. 7 .

(45) Marlin-Bennett , R. (1995) , op.cit., PP . 119 -120 .

(46) Christopher , M. (1998) " Thinking , buying , selling : intellectual property rights in political economy " New Political Economy , Vol. 3, No. 1., PP. 59 - 61 .

(47) Pocock , J. G.. A. (1985) " Virtue , commerce , and history " NewYork, Cambridge University Press , P. 104 .

(48) Ely, J. W. Jr. (1991) " The guardian of every other right : a constitutional history of property rights " New York , Oxford University Press , P. 8 .

(49) Geertz , C. (1973) " The interpretation of cltures " New York, Basic Books , PP. 216 - 218 , 231 .

(٥٠) أنظر فى ذلك :

- Arblaster , A. (1984) " The rise and decline of western liberalism " New York , Basil Blackwell , PP. 8 - 13 .

- Rapaczynski, A. (1987) " Nature and politics : liberalism in the philosophies of Hobbes , Locke , and Rousseau " Ithaca , N. Y. : Cornell University Press , PP. 6 - 9 , 120 .

- Gray , J. (1986) " Liberalism " Minneapolis , University of Minnesota Press, P. 90 .

(51) Burch , K. (1995) op.cit., PP. 215 - 217 .

(52) Arblaster, A. (1984) , op.cit., P. 350 .

ولمزيد من التفصيل حول أثر التغيرات الصناعية على التنظيم الدولى ، راجع :

- Murphy, C. (1994) " International organization and industrial change : global governance since 1850" New York , Oxford University Press.

(53) Macpherson, C. B. (1962) " The political theory of possessive individualism " New York , Oxford University Press , p. 3 .

(54) Hoffman , S. (1995) " The crisis of liberal international " Foreign policy , Vol. 98 , P. 161 .

(55) Burck , K. (1995) , op.cit., P. 225 .

(56) Fukuyama , F. (1984) " The end of history ? " National Interest , Vol. 16 , No. 3 , PP. 3 - 18 .

(57) Marlin - Bennett , R. (1995) , op.cit., PP. 123 - 124 .

(58) Marlin - Bennett , R. (1995) , op.cit., PP. 125 - 126 .

(59) Sell, S. (1995) " The origins of trade - based approach to intellectual property protection : the role of industry associations " Science Communication , Vol. 17 , PP. 163 - 185 .

(60) Marlin - Bennett , R. (1995) , op.cit., PP. 127 - 129 .

(٦١) يتمثل هذا المبدأ فى السماح باستخدام المصنفات الأدبية أو الفنية محل الحق دون تصريح من المؤلف إذا كان الهدف من استخدامها خدمة أغراض تعليمية ، أو لأغراض تتعلق بالتقارير الإخبارية ، أو بهدف النقد أو ماشابه ذلك . راجع :

- Goldstein , P. (1994) " Copyright's highway : the law and lore of copyright from Gutenberg to the celestial jukebox " New York , Hill and Wang , P. 20 .

(62) Mufsan , S. (1995) " Bootleg CD, video plants in China Still cause U.S. concern " The Washington Post , 12 June , A 12.

(63) Takenaka , T. (1994) " The role of the Japanese plant system in Japanese industry " UCIA Pacific Basin Law Journal , Vol. 13 , PP. 25-31 .

(64) Marlin - Bennett , R. (1995) , op.cit., PP. 130 - 131 .

(٦٥) يشير أحد المسوح إلى أن ٣٥ ٪ من برامج الحاسبات الآلية التى استخدمت فى الولايات المتحدة عام ١٩٩٤ كانت مسروقة ، وأنها قد تسببت فى خسائر تقدر بنحو ٢,٩ مليار دولار لصناعة هذه البرامج. أما بالنسبة لعدد من البلدان الأخرى التى شملها المسح ، بلغت هذه النسبة وتلك الخسائر فى نفس العام ٦٧ ٪ وخسائر ٢,١ مليار دولار فى اليابان ، ٧٨ ٪ وخسائر ٢٠٠ مليون دولار فى المكسيك ، ٩٨ ٪ وخسائر ٥٢٧ مليون دولار فى الصين . وبينما شهدت كل من سويسرا والولايات المتحدة أقل

معدل للاعتداء على هذه البرامج ، شهدت معظم البلدان الأخرى معدلات مرتفعة تزيد على ٩٠ ٪ .

راجع :

- Business Software Alliance (1995) " The impact of software piracy on the international marketplace " BSA annual survey , Washington , D.C., Unpublished .

(66) Sanger , D. (1995) " President imposes sanction on chinese goods " The New York Times , 5 February , A.1.

(٦٧) - محمود الطنطاوى الباز (١٩٨٨) « تفسير السلوك الاقتصادى للمشروع الدولى النشاط » ، مصر المعاصرة ، العددان ٤١١ - ٤١٢ ، يناير - أبريل ، ص ١٢١ .

- Markusen , J. R. (1998) " Multinational firms , location and trade " The World Econmy , Vol. 21, No. 6 , August , P. 736 .

(٦٨) راجع فى هذه النماذج تفصيلاً :

- محمود الطنطاوى الباز (١٩٨٨) ، مرجع سابق ، ص ١٣٣ - ١٥١ .

- خليل محمد خليل عطية (١٩٩٤) « الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية : بحث فى النظرية » مصر المعاصرة ، العددان ٤٣٧ - ٤٣٨ ، يوليو - أكتوبر ، ص ١٢٨ - ١٤١ .

(69) - Kindleberger , C.P. (1969) " American business abroad " New Haven, Yale University Press .

- Hymer , S. H. (1976) " The international operation of national firms : a study of direct foreign investment " Cambridge , Mass , MIT Press .

(70) Vernon , R. (1966) , op.cit..

(71) Caves, R.E. (1971) " International corporations : the industrial

economics of foreign investment " Economica , New Series , Vol. 38 , PP. 1 - 27 .

(72) Dunning , J. H. (1979) " Explaining changing patterns of international production : in defence of the eclectic theory " Oxford Bulletin of Economics and Statistics , Vol. 41 , PP. 269 - 295 .

(٧٣) وصف هذا النموذج بالانتقائى لأنه عبارة عن توليفة انتقائية من العناصر الأساسية التى تقوم عليها النماذج الأخرى السابقة ، راجع : خليل محمد خليل عطية (١٩٩٤) ، مرجع سابق ، ص ٢٣٨ – ٢٤٠

(74) Gastanaga , V. M., J. B. Nugent and B. Pashamova (1998) " Host country reforms and FDI inflows : how much difference do they make? " World Development , Vol. 26 , No. 7 , PP. 1300 - 1301 .

(٧٥) راجع فى ذلك :

- Sherwood , R. M. (1990) , op.cit., P. 161 .

- Rapp , R. T. and R.P. Rozek (1990) " Benefits and costs of intellectual property protection in developing countries " Journal of World Trade , Vol. 24 , No. 5 , October , PP. 98 - 99 .

- Kaufer , E. (1989) " The economics of patent system " Harvard Academic Publishers , New York , P. 48 .

(76) Kondo , E. K. (1995) " The effect of patent protection on foreign direct investment " Journal of World Trade , Vol. 29 , No. 6 , P . 102 .

- Scherer , F.M. and D. Ross (1990) " Industrial market structure and economic performance " 3rd edition , Houghton Mifflin , Boston , PP. 625 - 626 .

(٧٧) راجع في ذلك :

- Gadbow , R. M. and T. J. Richards (eds.) (1988) , op.cit., P. 408 .

- Kinckerbocker , F. T. (1973) " Oligopolistic reaction and multinational enterprise " Division of Research , graduate school of Business Administration , Harvard University , Boston .

- Saham , J. (1980) " British industrial investment in Malysia : 1963 - 1971 " Oxford University Press , Kuala Lumpur .

(٧٨) راجع في ذلك :

- Penrose , E. T. (1973) " International patenting and less - developing countries " Economic Journal , Vol. 83 , September , PP. 768 - 785 .

- Lall , S. and P. Streeten (1977) " Foreign investment , transnationals and developing countries " Westview Press, Boulder , P. 68 .

(79) Kondo , E. K. (1995) , op.cit., PP. 10 - 104 .

(80) Agarwal , J. P. (1980) " Determinants of foreign direct invesment : a survey " Weltwirtschafiliches Archiv , Vol. 116 , PP. 739 - 773 .

(81) Markusen , J. R. (1998) , op.cit., PP. 735 - 738 .

(٨٢) راجع في ذلك :

- Bandera, V.N. , and J. T. White (1968) " U.S. direct investment and domestic markets in Europe " Economia Internazionale , Vol. 21 , February , PP. 117 - 133 .

- Schneider , F. and B.S. Frey (1985) " Economic and political determinants

of foregin direct investment " World Development , Vol. 13 , No. 2 , PP. 161 - 175 .

- Agodo , D. (1978) " The determints of U.S. Private manufacturing investment in Africa " Journal of International business Studies, Vol. 9. No. 3 , PP. 95 - 107 .

(٨٣) راجع :

- Caves , R. E. (1982) " Multinational enterprise and economic analysis " Cambridge University Press , New York , PP. 134 - 14 .

- Davidson, W.H. (1980) " The location of foreign direct investment activity : country characteristics and experience effects " Journal of International Business Studies , Vol. 11 , Fall , PP. 9 - 22 .

(٨٤) راجع فى ذلك :

- Dunning , J. H. (1980) " Toward an eclectic theory of international production : some empirical tests " Journal of International Business , Vol. 11 , PP. 9 - 31 .

- Schneider , F. and B.S. Frey (1985) , op.cit., P. 167 .

(٨٥) إنظر على سبيل المثال :

- Dunning , J. H. (1986) " Japanese particiption in British industry " Crom Hilm , Dover , PP. 47 - 52 .

- Saham , J. (1980) , op.cit., Chapter 4 .

(٨٦) راجع فى ذلك :

- Buckley , P. J. and J. H. dunning (1976) " The industrial structure of U.S. direct investment in the U.K. " Journal of International Business Studies , Vol. 7 , No. 2, PP. 5 - 13 .

- Gastanaga , V.M.; J.B. Nugent and B. Pashamova (1998) , op.cit., PP. 1311 - 1312 .

(٨٧) راجع فى ذلك :

- Agodo , O. (1978) , op.cit.,

- Kobrin , S. (1976) " The environmental determinants of foreign direct manufacturing investment : an ex post empirical analysis " Journal of International Business Studies , Vol. 7 , PP. 29 - 42 .

(88) Markusen , J. R. (1998) , op.cit . p. 736 .

(89) Lee , J. and E. Mansfield (1996) " Intellectual property protection and U.S. foreign direct investment " The Review of Economics and Statistics , Vol. LXXVIII , No. 2 , May , PP. 181 - 182 .

(٩٠) فى دراسة عملية أخري على محددات توطين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، خلص الباحثان إلى وجود خمسة محددات أساسية تمارس تأثيراً إيجابيا قويا على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة إلى ٤٢ بلداً في الفترة من ١٩٨٢ – ١٩٨٨ ، وهذه المحددات هى : حجم السوق المحلى فى البلد المضيف ، رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجودة بالفعل فى البلد المضيف ، درجة تصنيع البلد المضيف ، مدى انفتاح البلد المضيف على العالم الخارجى ، ومدى توافر خدمات البنية الأساسية فى البلد المضيف . راجع :

- Wheeler , D. and A. Mody (1992) " International investment location

decisions : the case of the U.S. firms " Journal of International Economics , Vol. 33 , PP. 57 - 75 .

(91) Kondo , E. K. (1995) , op.cit., PP. 110 - 111 .

(92) ________________ , op.cit., PP. 113 - 115 .

(93) ________________ , op.cit., PP. 117 - 118 .

(٩٤) هناك أمثلة أخرى عديدة يمكن استخلاصها من مقارنة الأزواج المتشابهة الواردة بالجدول الذى توصلت إليه الدراسة . فعلى الرغم من قيام السويد برفع مستوى الحماية المقررة لحقوق الملكية الفكرية فى عام ١٩٧٨ ، انخفضت تدفقات الاستثمار إليها بنسبة ٣٤,١ ٪ ، فى حين أن بلجيكا (المقابلة لها فى نفس الزوج) التى لم تكن قد قامت بعد بتغيير مستوى الحماية شهدت انخفاضا فى تدفقات الاستثمار إليها خلال نفس الفترة بنسبة ٧,٨ ٪ فقط راجع :

- Kondo , E. K. (1995) , op.cit., P. 117 .

(٩٥) توصلت دراسات عملية أخرى إلى تأكيد هذا الاتجاه الثالث . من ذلك مثلاً :

- Mansfield , E. (1993) " Unauthorized use of intellectual property : effects on investment , technology transfer , and innovation " in M. Wallerstein , M. Mogee and R. Schoen (eds.) " Global dimensions of intellectual property rights in science and technology " Washington , D.C. : National Academy Press .

- Maskus , K. and D. Konan (1994) " Trade - related intellectual property rights : issues and exploratory results " in A. Deadroff and R. Stern (eds.) " Analytical and negotiating issues in the global trading system " Ann Arbar , University of Michigan , PP. 401 - 446 .

(96) Feerantino , M. J. (1993) " The effect of intellectual property rights on

international trade and investment " Weltwirtschaftliches Arachiv , Vol. 129 , P. 302 .

(97) Maskus , K.E. and M. Penubarti (1995) " Trade - related are intellectual property rights ? " Journal of International Economics , Vol. 39 , PP. 229 - 230 .

(98) Ibid.

(99) Maskus , K. E. and M. Penubarti (1995) , op.cit., P. 244 .

(100) Feerantino , M. J. (1993) , op.cit., PP. 302 - 305 .

(101) Ibid.

(١٠٢) راجع فى ذلك :

- Williamson , O. E. (1985) " The economic institutions of capitalism : firms , markets , relational contracting " New York .

- Contractor , F. J. (1985) " Licensing versus foreign direct investment in U.S. corporate strategy : an analysis of aggregate U.S. data " in N. Rosenberg and C. Frischtak (eds.) " International technology transfer : concepts , measures and comparisons " New York , PP. 277 - 320 .

(103) Evenson , R. (1990) " Intellectual property rights , R. & D. inventions , technology purchase and piracy in economic development : on international comparative study " in Evenson , R. and G. Ranis (eds.) " Science and technology : lessons for development policy " Boulder , CO, PP. 325 - 356 .

(١٠٤) راجع فى ذلك :

- Vernon , R. (1990) " Trade and technology in the developing countries " in Evenson , R. and G. Ranis (eds.) , op.cit., PP. 255 - 270 .

- Telesio , P. (1979) " Technology licensing and multinational enterpriss " New york .

(105) Feerantino , M.J. (1993) op.cit., PP 306 - 310 , 327 - 329 .

(١٠٦) يرتكز كثير من نماذج النمو الاقتصادى على فكرة مؤداها أن الباعث على الابتكارات والتجديدات التكنولوجية هو تحقيق الأرباح من خلال تطوير منتجات وأساليب إنتاج جديدة . راجع :

- Romer , P. M. (1990) " Endogenous growth and technical change " Journal of Political Economy , Vol. 98 , PP. 71 - 102 .

- Grossman , G. M. and E. Helpman (1991) " Innovation and growth in the global economy " MIT Press , Cambridge , M.A.

- Lucas , R.E. Jr. (1988) " The mechanics of economic development " Journal of Monetary Economics , Vol., 22 , PP. 3 - 42 .

(107) - Schumpeter , J.A. (1942) " Capitalism , socialism and democracy " Harper and Row.

- Romer , P. M. (1991) " Increasing returns and new developments in the theory of growth " in Barnett , W. A. et al. (eds.) " Equilibrium theory and application " Proceedings of the sixth international symposium in economic theory and econometrics " Cambrridge , Cambridge University Press , PP. 83 - 110 .

(108) Mansfield , E. (1990) " Intellectual property , technology and

economic growth " in Rushing , F.W. and C.G. Brown (eds.) " Intellectual property rights in science , technology , and economic performance " Boulder, CO, Westview Press, PP. 17 - 30 .

(١٠٩) راجع في ذلك :

- Manfield , E. ; M. Schwartz and S. Wagner (1981) " Imitation costs and patents : An empirical study " Economic Journal , Vol. 91 , PP. 907 - 918 .

- Levin , R.C. ; A. K. Klevoric ; R.R. Nelson and S.G. Winter (1987) " Appropriating the return from industrial R. and D. " Brooking Papers on Economic Activity , Vol. 31 , PP. 783 - 820 .

(110) Nachane , D.M. (195) , op.cit., P. 261 .

(111) Mansfield , E. (1986) , op.cit., P. 173 .

(112) Braga , H.C. and L. N. Willmore (1991) " Technological import and technological effort : an analysis of their determinants in Brzilian firms " The Journal of Industrial Economics , Vol. XXXIX ,June , PP. 421 - 433 .

(١١٣) من بين هذه الدراسات ، راجع :

- Segerstrom , P. ; T.C.A. Anant and E. Dinopoulos (1990) " A Schumpeterian model of the product life cycle " American Economic Review , Vol. 80 , No. 5, PP. 1077 - 1091 .

- Grossman , G.M. and E. Helpman (1991) " Endogenous product cycle " Economic Journal , Vol. 101 , PP. 1214 - 1229 .

- Helpman , E. (1990) " Innovation imitation and intellectual property rights " Econometrica , Vol. 61 , No. 6 , PP. 1247 - 1280 .

(١١٤) راجع :

- Nachane , D. M. (1995) , op.cit., PP. 261 - 262 .

- Lee , J. and E. Mansfield (1996) , op.cit., PP. 184 - 185 .

(115) Ferrantino , M.J. (1993) , op.cit., PP. 305 - 323 .

(١١٦) راجع :

- Lee , J. and E. Mansfield (1996) op.cit., P. 185 .

- Vishwasrao , S. (1994) " Intellectual property rights and the mode of technology transfer " Journal of Development Economics , Vol. 44 , PP. 381 - 385 , 394 - 398 .

(117) - Gould , D.M. and W.C. Gruben (1996) , op.cit., PP. 329 - 335 .

-. Gould , D.M. and W.C. Gruben (1996) , op.cit., 324 - 325 , 328 - 329 , 338 - 341 .

(١١٨) راجع فى ذلك :

- Grossman , G.M. and E. Helpman (1991) , op.cit., PP. 238 - 246 .

- Stockey , N. L. (1991) " Human capital , product quality and growth " Quarterly Journal of Economics , Vol. 106 ,PP. 587 - 616 .

- Krueger , A. (1978) " Foreign trade regimes and economic development : liberalization attempts and consequences " Balinger , Cambridge , MA.

- Edwards , S. (1992) " Trade orientation , distortions , and growth in developing countries " Journal of Development Economics, Vol. 39 , PP. 31 - 59 .